

RUDHA AL-DHAHIR

اضطهاد النساء

مقاربة نقدية



رضا الظاهر



اضطهاد النساء
مقاربة نقدية

اضطهاد النساء

مقاربة نقدية

رضا الظاهر



٣٢٣/٣٤

ظ ٢٩٤ الظاهر، رضا
اضطهاد النساء / مقارنة نقدية / رضا الظاهر.
- ط ١- بغداد- دار الرواد المزدهرة، ٢٠٢٣.
٢٥٠ ص: ٢١ سم.
١. النساء - حقوق مدنية . أ - العنوان.
٠.و.م
٢٠٢٣/٣٤٩٤

المكتبة الوطنية / الفهرسة أثناء النشر

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (٣٤٩٤) لسنة ٢٠٢٣

دار الرواد المزدهرة

تصميم الغلاف : **تينو نجيرا**

التصميم الداخلي: **حسين مهدي**

الطبعة الاولى : **2023**

جميع الحقوق محفوظة. لا يُسمح بطباعة هذا الكتاب
أو تصويره أو نسخه إلا بإذن خاص ومسبق من المؤلف والناشر

All rights are reserved. No part of this publication may be reproduced or transmitted without permission in writing from the author and the publisher.



"غلاف" للتصميم
والإخراج الفني

مقدمة

في منهجية تحليل الاضطهاد

هذا الكتاب هو محاولة نقدية تمهيدية لتحليل اضطهاد النساء، ومعالجة تسعى الى ايقاظ الجدل لوضع هذه المسألة في سياق نظري منهجي، نبتغي، من خلاله، إضاءة كيف أنه من الممكن (بل ومن الضروري) استخدام المنهجية الماركسية لتنظير الأسس الرأسمالية لاضطهاد النساء، وتشخيص الامكانيات الراهنة المفتوحة أمام النظرية والحركة النسويتين.

ومن الطبيعي أننا، ونحن نقيم الجدالات السابقة، ونسعى الى الاجابة على الأسئلة الملحة بشأن اضطهاد النساء، وتقديم رؤية حول مشروع تحرير النساء والمجتمع، لا نخشى من الكشف عن القضايا التي عفا عليها الزمن، وعن تراجمات وتناقضات نظريات وحركات تحرير النساء، في الفترات المختلفة، وخصوصا في القرن الحادي والعشرين، في سياق أزمة الرأسمالية المعولمة.

وابتداء، لابد من التأكيد على أننا، كماركسيين، ننطلق من حقيقة أن اضطهاد المرأة، ونحن نعيش في مجتمع بطرياركي، هو، في الجوهر، اضطهاد اجتماعي. وبالتالي فان تحرير النساء لا يتم الا عبر تحرير المجتمع، والعكس صحيح. ومن نافل القول إن الثقافة السائدة تركز اضطهاد المرأة والتمييز ضدها، وتخشى هذه الثقافة صوت المرأة الذي يشكل، اذا ما ارتفع، تهديدا للثقافة السائدة ونظامها وسدنتها.

الماركسية نظرية شاملة لتحريّر الانسان، تحاول أن تفسر الاضطهاد والاستغلال ارتباطا بالمجتمع الطبقي. وقد أدى هذا، في الغالب، الى اتهامها من جانب بعض النسويات بكونها نظرية "اختزالية"، أي أنها تختزل أسئلة اضطهاد النساء وتحولها الى أسئلة طبقة، بدلا من أن تدرس الطبيعة المحددة لاضطهاد النساء. والانتقاد النسوي الآخر، غير المنفصل عن الاتهام الأول، يتمثل في نكران الماركسية لسلطة الرجال باعتبارهم جناة الاضطهاد.

وكلا التفسيرين ينطوي على سوء فهم للتحليل الماركسي الطبقي. فالنظرية الماركسية تستند الى نظرية اقتصادية في الاستغلال، حيث تجري مصادرة فائض القيمة من جانب أولئك الذين يهيمنون على إنتاج الثروة وتوزيعها. ولكنها ليست، ببساطة، مجرد نظرية اقتصادية، ذلك انها تهدف، أيضا، الى تفسير الانقسامات الاجتماعية والسياسية في إطار حاجات النظام الاستغلالي، وهي الطريقة التي يجري بها خلق الانقسامات داخل المجتمع وإعادة خلقها لتتوافق مع حاجات هذا النظام. وبينما تكون الطبقة العاملة طبقة مستغلة فانها ليست طبقة موحدة، إذ لديها انقسامات من ناحية الجندر والعرق والجنسانية والقومية والمهارات المهنية، وانقسامات أخرى.

وهذه الانقسامات غالبا ما تكون عابرة للطبقات، ذلك أن كل النساء يعانين من اضطهاد محدد كنساء، كما أن كل السود يعانون من اضطهاد محدد بسبب عرقهم.

إن الاعتراف بذلك الاضطهاد، المحدد، مسألة حاسمة بالنسبة للماركسيين، ويجري الكفاح ضده كجزء من كفاح أوسع لتغيير نظام الاستغلال والاضطهاد. وقد تمثلت قدرة الحركات العظمى في ستينيات

القرن العشرين، على وجه التحديد، في أنها فعلت ذلك. وبفعلها خلقت وضعا، حيث تعيّن على حركة الطبقة العاملة أن تقبل فهم الاضطهاد والحاجة الى التغلب عليه حتى داخل الطبقة العاملة.

ونحن الذين ننظر الى الاضطهاد داخل المجتمع الطبقي نجادل، أيضا، بأنه فقط في عملية الكفاح للتغلب على المجتمع الطبقي يمكن للحركة الساعية الى إنهاء الاضطهاد أن تحقق غايتها. وفقط عندما تجري الاطاحة بعلاقات الانتاج الطبقية، التي تساعد على خلق وإعادة خلق أنماط الاضطهاد، لكي تقسم، على وجه التحديد، أولئك الذين يتعرضون الى الاستغلال، يمكن للمساواة الكاملة والتحرر من جميع الانقسامات أن تتحقق فعلا.

وهذا التحليل يسمح لنا بتوحيد الكفاح ضد الاضطهاد، وتحويله الى كفاح أوسع ضد المجتمع الطبقي. إن تشخيص تحليل طبقي للاضطهاد لا يوسع تحليل الاضطهاد فقط، وإنما يكشف، أيضا، عن طرق الكفاح ضده. ويمكن لتحديد تحليل طبقي للاضطهاد، يتجه الى ما هو أبعد من تحديد ذلك الاضطهاد، إذ يصوره عبر فهم علاقته بالمجتمع الطبقي وضرورة الاطاحة به، يمكن لهذا أن يجعل الماركسية تمتلك رأيا أوسع بكثير حول الاضطهاد والطبقة.

لقد دافعت الماركسية، منذ البداية، عن تحرر المرأة. وجادل ماركس وإنجلز بأن الطبقة الحاكمة تضطهد النساء في المجتمع وداخل الأسرة. وأوردا في (البيان الشيوعي) أنه "ليست امرأة البرجوازي عنده سوى أداة إنتاج بسيطة، وهو يسمع أن أدوات الإنتاج يجب أن تكون مشتركة، فيستنتج من ذلك، بالطبع، أن النساء، أنفسهن، سيسري عليهن ذلك. ولا يدخل في وهم البرجوازي أن المسألة هي على العكس تماما، وأننا نريد

إعطاء المرأة دوراً غير هذا الدور الذي تقوم به الآن كأداة إنتاج بسيطة“⁽¹⁾. في العقود الثلاثة الأخيرة، وخصوصاً منذ أن تجسدت الحركة المناهضة للعولمة في احتجاجات سياتل 1999، بدأ الباحثون والناشطون العودة الى نقد ماركس للرأسمالية. واعترف باحثون بارزون بمتانة هذا النقد، وحاولوا، بطرق معينة، إعادة تقييم عمله ارتباطاً بالظروف الراهنة للرأسمالية المعولمة.⁽²⁾ وقد اتسمت أعمال هؤلاء الباحثين بأهمية أكبر ارتباطاً بالركود العالمي بعيد المدى، والذي حدد وجود ونشاط الحركة المناهضة للنيوليبرالية. فقد اندلعت احتجاجات في العديد من دول أوروبا، ومناطق أخرى في مختلف أنحاء العالم، في أعقاب احتجاجات “احتلوا وول ستريت“. وربما تتسم بأهمية خاصة تلك الاحتجاجات في الشرق الأوسط (على الرغم من التباينات ونتائجها) التي أدت الى الاطاحة بأنظمة في تونس ومصر وليبيا، وانتشار الاحتجاجات والانتفاضات الى البحرين وسوريا واليمن والعراق ولبنان. ويشير، كل هذا، الى تعاظم السخط وخيبة الأمل من النهج السياسي والاقتصادي في العالم المتطور والنامي على حد سواء، حتى ليبدو أن النيوليبرالية تواجه أزمة عميقة شاملة.

ويصبح الوضع أكثر اشكالية عندما تجري مناقشة وضع النساء في الرأسمالية المعولمة (وهو ما سنبحثه بتفصيل في فصل لاحق). وتشير تقارير الأمم المتحدة، على سبيل المثال، الى أن النساء يشكلن ما يزيد على 60 في المائة من قوة العمل في العالم، وينتجن ما يقرب من 50 في المائة من الغذاء، ولكنهن يحصلن على ما لا يزيد عن 10 في المائة من الدخل، وفي حوزتهن واحد في المائة من الملكية.⁽³⁾ فضلاً عن ذلك فإن الأزمة الاقتصادية المتفاقمة جعلت الأمور أسوأ بالنسبة للنساء.

ويبدو أن هذه المستجدات، وسواها، تستدعي إعادة تقييم العلاقة بين الماركسية والنسوية (وهو ما سنبحثه بالتفصيل في فصل لاحق من الكتاب). ومن المؤكد أن العلاقة المعقدة بين الجندر والطبقة (وهو ما سنفصل فيه لاحقا أيضا) هي علاقة تحتاج الى معالجة لتطوير وضع النساء في كل مكان. فبعد محاولات في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين لتكييف اقتصاديات ماركس ومنهجيته ارتباطا بالنظرية النسوية، يبدو أن الناقدات النسويات لماركس مضمين في الجدل بأنه لم يكن لديه الكثير لتقديمه في إطار النسوية وحركة تحرر النساء (وهي اشكالية سنبحثها بالتفصيل لاحقا). وهذا هو السبب الذي جعل البعض من الباحثات في النسوية يتجهن، في العقود الثلاثة الماضية، الى التفسير مابعد البنيوي.

وقد قيّم عدد من هذه الدراسات، بعضها عن حق، محدودية النسوية الاشتراكية ومحاولاتها التوليف بين الماركسية والنسوية. وهذا قابل للجدل ارتباطا بالقبول غير الانتقادي السابق للنسوية الماركسية بالجبرية الاقتصادية للماركسية الأرثوذكسية. ومن غير الواضح ما اذا كان الجدل قد استنفد أغراضه. فقد كانت مابعد البنيوية ونظريات الاختلاف عاجزة عن خلق نسوية مناهضة للرأسمالية بسبب تركيزها الأحادي، تقريبا، على مجالات الثقافة والايديولوجيا.⁽⁴⁾

غير أن عددا من الدراسات خلال العقدين الماضيين حاولت، بطرق شتى، إعادة ماركس الى ميدان الجدل. فقد أثارت الباحثتان الأمريكيتان جوديث غرانت ومارسيا كلوتز، بطرقهما الخاصة، مسألة فهم ماركس للجندر والطبيعة البشرية خصوصا في (مخطوطات 1844 الاقتصادية والفلسفية). ويقدم الباحث البريطاني تيريل كارفر محاولة هامة لوضع

ماركس كنسوي في القرن التاسع عشر، على الرغم من أنه، كما يجادل كارفر، "قد لا يكون، بالضرورة، ذا قيمة كبيرة للتنظير النسوي الراهن".⁽⁵⁾ ويشير في كتابه الموسوم (ماركس) الى أنه "جرى تأطير "المسألة الاجتماعية" كمسألة اخلاقية وسياسية. وعلى النحو ذاته جرى تأطير الاجابات المميزة، أو بدلا من ذلك، الحلول الكاملة. إن مبادرات "أجر يوم عادل لعمل يوم عادل"، و"مكافآت عادلة للجميع"، و"اتفاق عمل عادل" للعمال، وما شابه ذلك، مسألة شائعة في السياسة ظلت قائمة على مدى أجيال من النقاد والمصلحين والثوريين منذ عهد ماركس. وقد عمل ماركس على هذه المسألة باعتبارها قضية أساسية فكريا وعمليا لادراك المسألة الاجتماعية سياسيا".

وتناقش الباحثة الأميركية كلوديا ليب "المدى الذي يبني فيه الجندر في ظل الرأسمالية" و"عجز ماركس عن تجاوز الازدواجية المجندرة في عمله الخاص"⁽⁶⁾. وتقدم الباحثة الأميركية (الأرجنتينية الأصل) مارثا غيمينيز تقييمها هاما لمنهج ماركس الديالكتيكي، وتجادل بأنه يمكن استخدامه، على نحو مثمر، من جانب النسويات. ويدرس الباحث الأميركي كيفن أندرسون كتابات ماركس الأولى حول الانتحار وعلاقته بالنساء. وفي مؤلفات أخرى يناقش أندرسون ملاحظات ماركس حول المجتمعات ما قبل الرأسمالية والجندر. وتدرس الباحثة الأميركية روزماري هينيسي الحاجات العاطفية التي لا يمكن تلبيتها في الرأسمالية الحديثة، وتعتمد على ماركس، خصوصا في مفهومه حول الكائنات الحية، في جدالها بأن "الرأسمالية تنتج حاجات انسانية غير مستوفاة، متضمنة بقيم وهويات، ومندمجة في علاقات عمل داخل وخارج سوق العمل"⁽⁷⁾.

إن هذه العودة لدراسة ماركس والجندر هامة جدا (سنتناول إعادة

تقييم ماركس بشأن الجندر والعائلة، وامكانيات تبنيه را هنا، بتفصيل في الفصل الأخير من الكتاب)، وتوفر قدرا كبيرا لفهمنا للعلاقة بين الجندر والطبقة. غير أنه لم تكن هناك (على حد علمنا) دراسة بحثت في كل عمل ماركس بشأن الجندر، بما في ذلك ملاحظاته حول علم الأعراق. وبوسعنا القول إن مناقشة ماركس للجندر اتسعت الى ما هو أبعد من مجرد تضمين النساء كعاملات مصانع. وعلى الرغم من أن ماركس لم يطور منظومة متكاملة للجندر، فقد كانت المقولة الأساسية بالنسبة له تتمثل في فهم تقسيم العمل والانتاج والمجتمع بشكل عام. فضلا عن ذلك فان هناك مداخل محتملة في نظرية ماركس الشاملة حول المجتمع يمكن أن تكون ملائمة لتفسير نسوي.

لقد كان ماركس، في الكتابات الأكثر نظرية، وفي نشاطاته السياسية، ملتزما بالكفاح من أجل تحسين وضع النساء في الانتاج وفي المجتمع عموما. وفي بعض الحالات كان جدال ماركس متناقضا، الى حد ما، كما هو الحال في أقسام معينة من (رأس المال). غير أن موقفه تغير بمرور الزمن إذ أصبحت النساء أكثر مشاركة في الحركة العمالية. ويمكن رؤية هذا، على وجه الخصوص، في عمله في (الأممية)، حيث جادل لصالح مساواة النساء في داخل الحركة. فضلا عن ذلك اعترف ماركس بأهمية مطالب النساء الاقتصادية والاجتماعية خلال كومونة باريس، داعما هذه المطالب في برنامج حزب العمال الفرنسي. واستمر دعمه بعد أحداث الكومونة، وقد دفع أعضاء الأممية الى شمول النساء في عضويتها، وشمول مطالب النساء، أساسا، في برامجها أيضا.

إن كتابات ماركس حول الجندر والعائلة أكثر جوهرية وقيمة مما هو معترف به عادة. فقد أظهر ماركس بصيرة عميقة في علاقات الجندر

في عصره، مشيراً إلى الحاجة إلى تحويل كامل للمجتمع الذي لا بد أن يشتمل على علاقات جديدة بين الرجال والنساء. وكان هذا واضحاً في (مخطوطات 1844)، وهو ما تجسد في كتاباته ونشاطه السياسي طوال حياته.

وإذا كان من الصحيح القول إن كتابات ماركس حول الجندر والعائلة موجودة، على نحو متقطع، في أعماله ولا تقدم نظرية متكاملة في علاقات الجندر، فإن هذا لا يعني، بالضرورة، أن ماركس لم يكن مهتماً بعلاقات الجندر، أو أنه كان متحيزاً جنسياً كما يتهمه بعض النسويات المتحيزات.

ولكن على الرغم من الإشكاليات في هذا السياق، هناك عدد من العناصر الإيجابية في عمله حول الجندر والعائلة. ففي عدد من أعماله، مثل (مخطوطات 1844)، و(العائلة المقدسة)، ومقالته (بوشيت حول الانتحار)، ومقالاته في النيويورك تريبيون، و(رأس المال)، يناقش ماركس أشكال الاضطهاد العائلي وأشكال الاضطهاد الأخرى التي تواجهها النساء لأنهن نساء. ومن ناحية ثانية فإن مواقف ماركس بشأن عدد من القضايا المتعلقة بالجندر، بما في ذلك أجر العائلة، تطورت بمرور الزمن، ذلك أنه واصل دراسة هذه القضايا، والتعلم أكثر من النساء العاملات المكافحات من أجل حقوقهن. أما الناحية الأكثر أهمية فتتجلى في أنه بينما كان ماركس، في أوقات معينة، متناقضاً إلى حد ما، حول الجندر، فإنه اتجه إلى تصوير الجندر كمفهوم ديناميكي قابل للتطور. ولهذا فإنه أشار في (مخطوطات 1844)، على سبيل المثال، إلى أن وضع النساء (والرجال) يمكن ويجب أن يتغير. وفي (المخطوطات ...) يجادل ماركس بأن موقع النساء في المجتمع يمكن أن يستخدم كمعيار لتطور

المجتمع ككل. وهذا، بالنسبة لماركس، أكثر من مجرد نداء للرجال لتغيير موقفهم من النساء. فماركس يطرح حجة دياكتيكية ترتبط، مباشرة، بهذه النظرية الشاملة حول المجتمع.

وفي وقت لاحق، وفي (الأيديولوجيا الألمانية)، يقدم ماركس وإنجلز تحليلاً أكثر تجريبية لأصول المجتمع الطبقي. وفي إطار هذه المناقشة يعالجان، أيضاً، دور العائلة في هذه العملية.

وفي مواضع أخرى من مؤلفاته المبكرة يناقش ماركس موقع النساء في المجتمع الرأسمالي، كما هو الحال مثلاً في (العائلة المقدسة).

وعلى الرغم من أن (رأس المال) مكرس لنقد الاقتصاد السياسي، فإن هناك مادة مهمة حول الجندر والعائلة. وفيه يعود ماركس الى ما وصفه بـ“الغاء” العائلة في (البيان الشيوعي). وبما أن المكننة دخلت الى المصانع، وهو ما يستدعي جهداً جسدياً أقل، فإن النساء والأطفال يكتسبون أهمية أكبر كقوى عاملة. ويجد رأس المال هؤلاء العمال يتمتعون بقيمة خاصة طالما أنهم من مجموعة مضطهدة يمكن إرغامها على العمل بأجور أدنى.

وتوضح صفحات أخرى من (رأس المال) أن ماركس عبر عن وجهة نظر بشأن موقع النساء في قوة العمل أكثر دقة مما اعترف به كثير من النسويات، وخصوصاً اللواتي انتقدن “قصور” ماركس في هذا الصدد. وعلى سبيل المثال كتب أنه ما أن تدخل النساء قوة العمل فانهن يحصلن على الطاقة المحتملة في حياتهن الشخصية، طالما أنهن يساهمن في الوضع المالي لرعاية العائلة، ولم يعدن تحت الهيمنة المباشرة لأزواجهن أو آبائهن.

وبسبب من انشغالات ماركس لم تتوفر له الفرصة المناسبة لاضاءة

الدور الحقيقي لعمل المرأة المنزلي في كتابه (رأس المال). غير أنه بعد وفاته استخدم انجلز بعض ملاحظاته الاثنولوجية لتأليف كتابه المهم (أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة). وفيه قدم تحليلاً عميقاً لقضية اضطهاد المرأة باعتباره نتاجاً لصعود المجتمع الطبقي.

والحق إنه يتعين الانتباه بدقة إلى الاهتمام الشديد الذي جسده إنجلز في (أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة) بالجوانب الشخصية لاضطهاد النساء داخل الأسرة، بما في ذلك الإذلال الشديد الذي تعاني منه النساء على أيدي أزواجهن، وإشارته المهمة إلى أن الاغتصاب والعنف ضد النساء متأصل في الأسرة منذ بدايتها:

”أخذ الزوج دفة القيادة في البيت أيضاً. وحرمت الزوجة من مركزها المشرف، وغدت عبدة لرغبات زوجها الجنسية، ومجرد أداة للانجاب .. ومن أجل ضمان إخلاصها، وبالتالي ضمان أبوة الأطفال، فإن الزوجة تخضع لسلطة زوجها دون قيد أو شرط. وإذا ما قتلها، فهو لا يفعل غير أن يمارس حقه.“⁽⁸⁾

وقد لاحظ إنجلز أنه مع تطور الزواج الأحادي نما تسليع الجنس على شكل بغاء. وقال إنه ”مع ظهور التفاوت في الملكية بدأ العمل المأجور بالبروز هنا وهناك، كما أخذ احتراف البغاء بواسطة النساء الحرّات يظهر، في الوقت نفسه، إلى جانب إكراه الإماء على ممارسة الجنس مع الرجال.“⁽⁹⁾ وتكشف هذه الحقيقة عن المدى الذي تحول فيه التسليع الجنسي إلى صناعة تحقق أرباحاً خيالية في القرن العشرين وحتى الآن. وبات هذا التسليع سمة أساسية من سمات اضطهاد النساء في ظل النظام الرأسمالي المعاصر.

وأوضح إنجلز أن ”أول تضاد بين الطبقات ظهر في التاريخ يصادف

تطور التناحر بين الزوج والزوجة في ظل الزواج الأحادي، وأول اضطهاد طبقي يصادف استعباد جنس النساء من قبل جنس الرجال⁽¹⁰⁾. وأضاف أنه ”مع ظهور التفاوت في الملكية، أي في الطور الأعلى من البربرية، أخذ العمل المأجور يظهر هنا وهناك الى جانب عمل العبد، كما أخذ احترام البغاء من قبل النساء الحرّات يظهر في الوقت نفسه الى جانب إكراه العبد على مجامعة الرجال بوصفه مرافقا للعمل المأجور“⁽¹¹⁾

وقال إن ”تقسيم العمل كان قد حدد واشترط تقسيم الملكية بين الرجل والمرأة. وقد بقي تقسيم العمل كما كان عليه، ولكنه قلب الآن كليا العلاقات البيتية السابقة، وذلك لسبب واحد هو أن تقسيم العمل خارج العائلة قد تغير. إن السبب نفسه، الذي كان قد ضمن، من قبل، للمرأة السيادة في البيت – أي قيامها بالأعمال المنزلية فقط – إن هذا السبب نفسه قد ضمن الآن للرجل بصورة محتمة السيادة في البيت. لقد فقد الآن عمل المرأة البيتي أهميته بالقياس الى عمل الرجل المنتج. إن عمله كان كل شيء، بينما عملها مجرد ملحق تافه“⁽¹²⁾. واستنتج إنجلز أنه ”هنا أخذ يتبين أن تحرر المرأة، مساواتها في الحقوق مع الرجل، أمر غير ممكن لا الآن ولا في المستقبل مادامت المرأة مقصية عن العمل المنتج الاجتماعي ومضطرة الى الاكتفاء بالعمل البيتي الخاص. ولن يصبح تحرر المرأة أمرا ممكنا الا متى ما استطاعت أن تشارك، على نطاق اجتماعي كبير، في الانتاج، ومتى ما أصبح العمل البيتي لا يأخذ من وقتها الا قدرا ضئيلا. وهذا ما لم يصبح ممكنا الا بفضل الصناعة الكبيرة العصرية التي لا تتيح عمل النساء على نطاق كبير حسب، بل تتطلبه صراحة، وتحاول أكثر فأكثر أن تجعل من العمل البيتي الخاص جزءا لا يتجزأ من الانتاج الاجتماعي“⁽¹³⁾.

ومن الأهمية بمكان أن قضية تحرير المرأة لم يتم تناولها نظرياً، في

سياق التقليد الماركسي، على أنها شأن يخص النساء فقط، وانما كقضية لكل المجتمع.

فقد أشار لينين الى اضطهاد المرأة داخل الأسرة باعتباره "عبودية منزلية". وقال تروتسكي إنه "من أجل تغيير شروط الحياة، علينا أن نشاهدها من خلال أعين النساء".

وكشفت الماركسية التناقض بين عمل المرأة وواجباتها الأسرية، وهو مصدر رئيسي لمعاناة جميع الأمهات العاملات. وهذا يرتبط بجذر اضطهاد المرأة والصعوبات التي ينطوي عليها تحقيق المساواة بين الجنسين داخل الأسرة وفي العمل الاجتماعي كشرط لا غنى عنه لتحرير المرأة.

وأكد لينين إن غاية الوعي الثوري تتجلى في استعداد العمال للدفاع عن مصالح كل المضطهدين في المجتمع. ويتسم هذا الاستنتاج بأهمية فائقة لا في خوض الصراع الطبقي حسب، وانما، أيضا، في الكفاح ضد كل أشكال القمع. وهذا يعني، من بين أمور أخرى، أن النظام الرأسمالي الاستغلالي، الذي يكشف عن حقيقة أن التقسيم الطبقي هو التقسيم الرئيسي للمجتمع، يستخدم أشكالاً محددة من القمع تؤثر لا على العمال حسب، وانما على الناس من جميع الطبقات.

ومما يلفت الانتباه أن بعض الماركسيين يتمسكون بالنظرة التقليدية، فلا يقدرّون الانجازات الهائلة التي حققتها الحركة النسوية في مراحلها وتياراتها المختلفة. ويستهيون بشأن اضطهاد المرأة من جانب رجال في الطبقة العاملة، وهي الطبقة التي لديها مصلحة موضوعية في تحرير المرأة من عبودية رأس المال.

ومما له دلالة عميقة أن نتذكر هنا أحاديث لينين البليغة مع الثورية

الألمانية كلارا زيتكن عام 1920، اذ قال ”هل هناك أي دليل ملموس أكثر (على القمع المستمر للمرأة) من المشهد الشائع لرجل يراقب بهدوء امرأة تفني نفسها في عمل تافه، رتيب، يستنزف الوقت والجهد، مثل الأعمال المنزلية، يراقب روحها تتآكل، ذهنها يزداد قتامة، تخفت نبضات قلبها، وتفتر إرادتها؟ ... عدد قليل جداً من الأزواج، ليسوا حتى البروليتاريين، يفكرون بما يمكن من تخفيف أعباء وهموم زوجاتهم، أو تحقيق الراحة لهن، لو مدّوا يد العون في ”أعمال النساء“. لكن لا .. فهذا من شأنه الحط من ”تميز وكرامة الزوج“. إنه يطلب أن يتمتع بالراحة والسكينة ...

علينا اقتلاع وجهة نظر مالك العبيد القديم، سواء في الحزب أو بين الجماهير. هذه واحدة من مهامنا السياسية، وهي مهمة ضرورية على وجه السرعة بما يوازي تشكيل فريق عمل مؤلف من الرفاق، الرجال والنساء، مع تدريب نظري وعملي شامل لعمل الحزب بين النساء العاملات“.⁽¹⁴⁾

ومن ناحية أخرى، وفي سياق دراسة العلاقة بين الماركسية والنسوية انتقدت باحثات نسويات ماركسيات الحركات التي اختزلت علاقات الجندر الى علاقات طبقية. ووصفت الباحثة الكندية (الايروانية الأصل) شهرزاد مجاب هذا التوجه باعتباره قراءة غير دياكتيكية لماركس حولت الحتمية السياسية الى حتمية اقتصادية.

وتلاحظ مجاب أن النسوية ظلت قوة متسارعة لتحقيق الاشتراكية (أو حتى الديمقراطية البرجوازية، حيث ترتبط المساواة الشكلية بالظلم الاجتماعي)، بينما تسعى الاشتراكية الى التحرير عبر نفي العلاقة البرجوازية. إن الماركسية والنسوية تبصّران القارئ بالعلاقة التي لا تنفصم بين الماركسية والنسوية، وتنتقدان برامج دراسات الجندر في

إطار المؤسسة الأكاديمية لفشلها في رؤية البطرياركية كنظام سياسي مرتبط، على نحو وثيق، بالعلاقات الاجتماعية الرأسمالية عبر رؤية اللامساواة في الجندر باعتبارها قضية "ثقافية" فقط.⁽¹⁵⁾

وتحذر مجاب القارئ من أن النظر الى النسوية باعتبارها علاقة طبقية فقط، وليس رؤية للطبيعة السياسية للبطرياركية، يساهم في اغراق قرون من كفاح النساء في طوفان الليبرالية (حتى وإن سمي ذلك بالديمقراطية المحاطة بالسوق الحرة). ومن ناحية أخرى فاننا، كماركسيين، لا نمائل بين تيارات وأجنحة الحركة النسوية، ويتعين علينا التمييز بينها. فاذا كانت نساء الطبقة الحاكمة والطبقة الوسطى يعانين من القهر والاضطهاد، وهو أمر قائم في الواقع، فان هذا لا يعني ضرورة الثقة بكل توجهاتهن، ولكنه لا يعني، في الوقت ذاته، الانعزال عن هذا التيار المؤثر في الحركة النسوية باعتباره تياراً "برجوازيًا".⁽¹⁶⁾

ومن باب أولى فان علينا أن نقيّم، بموضوعية، تيار الحركة النسوية الذي ظهر في أواخر ستينات القرن الماضي، وظل يمارس، على مدى عقود من الزمن، تأثيره الكبير في الحركة النسوية، وكانت له انجازات مميزة على الصعيدين الفكري والثقافي، على الرغم من أنه لم يكن يميز بين رجال الطبقة العاملة، والمتقنين التقدميين التنويريين، ورجال الطبقة الحاكمة، اذ وضع الجميع في سلّة نظام بطرياركي يضطهد المرأة، فحوّل الصراع ذا الطبيعة الاجتماعية الى صراع بين أجناس.

وفي هذه المرحلة من التاريخ، في الوقت الذي تتعرض فيه الحركة النسوية الى هجوم متواصل على مدى يزيد على نصف قرن، ولا يتوقع أن ينتهي قريباً، فإن آخر شيء علينا فعله هو الهجوم على النسوية. على العكس من ذلك، نحن بحاجة الى الدفاع عن النسوية كمبدأ، باعتبار ذلك

دفاعاً عن تحرر المرأة ومعارضة للتمييز على أساس الجنس. لسوء الحظ، لا يدرك كل الماركسيين، طيلة الوقت، ضرورة الدفاع عن النسوية، ولا يقدرّون الإنجازات الهائلة للحركة النسائية، حتى بعد ما انتهى عصر الستينات إلى رماد محترق.

وهذا، بالطبع، لا يعني أن علينا أن نتقبل جميع أجنحة الحركة النسوية دون نقد أو على قدم المساواة. في الواقع فإن أحد أجنحة النسوية، ينبغي أن يعامل بعداء صريح: نسوية البورجوازية، أو الطبقة الوسطى. إن نساء الطبقة الحاكمة والطبقة الوسطى يواجهن قهراً بالفعل، لكن هذا لا يعني أنه يمكن الوثوق في اتباعهن لستراتيجية من شأنها أن تعالج معاناة الغالبية العظمى من النساء، المنتميات الى الطبقة العاملة.

هناك جناح ثانٍ من الحركة النسوية يجب على الماركسيين والنسويين الاشتراكيين الاستمرار في رفضه كلياً، على الرغم من أنه لم يبرز حتى سبعينيات القرن العشرين: النزعة الانفصالية، والتي تصر على أن جميع رجال الطبقة العاملة يشاركون جميع رجال الطبقة الحاكمة في نظام بطرياركي يضطهد المرأة.

أما الموجة الثالثة للنسوية في تسعينيات القرن العشرين فجدت نظرية السلطة الأبوية من أولويتها، بجهدٍ واعٍ لإعطاء أولوية مساوية للنضال ضد العنصرية ومن أجل الحقوق الشخصية، الأمر الذي مثّل خطوة إلى الأمام.

ومن ناحية أخرى فإنه بشأن ادعاء بعض الباحثات النسويات من أن الرأي الماركسي يرفض تماماً حقيقة اضطهاد المرأة من خلال ربط كل شيء بالطبقة، لا بد من التأكيد على حقيقة أن اضطهاد النساء يشمل جميع الطبقات، كأى أقلية عرقية تكون مضطهدة في جميع طبقات

مجتمع معين. ومن الطبيعي القول إنه لا يمكن التخلص من هذا الاضطهاد بدون محاربة جذوره في المجتمع الطبقي. فلا يوجد صراعان، أحدهما ضد المجتمع الطبقي والآخر ضد البطريركية، وإنما صراع واحد ضد جميع أسباب الاستغلال والاضطهاد.

وفي الواقع كانت أعظم النضالات ضد اضطهاد المرأة تتم أثناء النضال الأشمل، خلال الثورة الفرنسية، وقبل وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى، وفي أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات. وغالباً ما اعتمد نجاح هذه النضالات على نجاح النضال الأوسع، فيما أدت هزيمة النضالات الأوسع إلى هزيمة النضال من أجل حقوق النساء، سواء كان ذلك في تسعينيات القرن التاسع عشر، أو فترة الكفاح ضد الفاشية، أو في مرحلة "انتصارات" اليمين في أواخر السبعينيات.

وتزعم بعض الباحثات النسويات ضيقات الأفق، المتزمتات في مناهضتهن للماركسية، أن رجال الطبقة العاملة يشتركون في الحفاظ على اضطهاد المرأة، ولا يمكنهم السعي الحقيقي إلى إنهائه. ويرين أنه من الممكن أن تقوم ثورة عمالية تبقى على اضطهاد المرأة.

من المهم الإشارة هنا إلى أن هذه المزاعم تستشهد، من بين أمور أخرى، بالدول "الاشتراكية"، دون الأخذ بالحسبان حقيقة أن ما كان هو ليس "الاشتراكية الحقيقية" التي تحدث عنها ماركس، بل إن بعض الأنظمة "الاشتراكية" انتهت إلى كونه شكلاً من أشكال "رأسمالية الدولة".

لقد كانت تجربة ثورة أكتوبر 1917 في مرحلتها الأولى، حيث تحقق الكثير من المنجزات لصالح المرأة، مختلفة تماماً عما آلت إليه في الفترة الستالينية، حيث تراجعت "الاشتراكية"، وارتبط بهذا الواقع الجديد تراجع إنجازات "الاشتراكية" لصالح النساء.

أخيراً يتعين علينا أن نشير الى أنه بسبب العجز عن التوفيق بين التحليل المادي الماركسي والأسئلة التي تطرحها الحركة النسوية منذ السبعينيات، خصوصاً، اتجه بعض أنصار الحركة النسوية الى ما يسمى بتحليلات "المنعطف الثقافي" أو "مابعد الحداثة"، أو ما يسمى بـ "مابعد الكولونيالية".

إن جناح النسوية الذي حظي باهتمام أقل هو ذلك الذي يضم النسويات الاشتراكيات والنسويات الماركسيات اللواتي قدمن أعظم مساهمة للنهوض بنظرية اضطهاد المرأة خلال العقود القليلة الماضية. حظيت أولئك النسويات باهتمام قليل على كل الجبهات. في عهد ما بعد الحداثة، رفض أغلب ما بعد الحداثيين - بما في ذلك نسويات ما بعد الحداثة - مساهماتهن، لأن هؤلاء النسويات تبينن نظرية موحدة (الماركسية). في الوقت نفسه، تم تجاهلهن من قبل بعض الماركسيين، ببساطة، لأنهن كن نسويات. والآن، حسب، بدأت النظرة تتغير، وأضحى يحصلن على الاهتمام المنشود.

عكفت هذه المجموعة من النسويات على تطوير وتوسيع الفهم الماركسي لدور المرأة في إعادة إنتاج الطبقة العاملة، متناولة المفاهيم الأساسية التي وضعها ماركس في (رأس المال) عن دور التكاثر الاجتماعي، بوصفها عمليات تحافظ على وتعيد إنتاج النظام الرأسمالي بأكمله على مدى أجيال. والتقطت نسويات، مثل الأميركية ليز فوغل، الخيط حيث انتهى ماركس، ووضعت، لأول مرة، فهما متطورا لدور العمل المنزلي، وذلك باستخدام مفهوم ماركس عن العمل الضروري. ولا بد من الإشارة، أيضاً، إلى مساهمة مارثا جيمينيز، التي امتد تطبيقها للماركسية في ما يخص اضطهاد المرأة لعقود من الزمن. فقد

لعبت، شأن ليز فوغل، دوراً فعالاً في مناقشة النسويات الأخريات حول العديد من القضايا الحاسمة، بما في ذلك الادعاء بأن الماركسية اختزالية لأنها تعتبر إعادة إنتاج قوة العمل خدمة تؤدي لرأس المال وليس للرجال. ولا يمكن بالطبع عدم إضاءة مساهمات نسويات ماركسيات بينهن، على سبيل المثال، الأميركية هيدر براون، والاييرلندية جوديث أور (وهن من سنعود اليهن في مواضع أخرى من الكتاب).

هؤلاء النسويات لم يلعبن فقط دوراً رئيسياً في تطوير النظرية الماركسية عن اضطهاد المرأة، لكن أيضاً في تذكيرنا بأن الماركسية نظرية حياة. ويعني تعميق النظرية الماركسية والنسوية، أيضاً، تعميق وتوسيع إمكانيات ممارستنا المستقبلية في النضال ضد اضطهاد المرأة.

وتتساءل النسوية الماركسية الألمانية فريغا هوغ: أين يمكن أن ندرس ماركس "الذي انتقدته النسوية"، وأين يمكننا أن نرث منه، وما الذي يتعين علينا أن نتخلى عنه، وأين يجب أن نطوره. إن قطيعته المنهجية والنظرية مع الميتافيزيقيا هي، بالتأكيد، أساس يصعب، بدونه، للبحث النسوي أن يكون ممكناً. وتتحدث هوغ عن هذا باعتباره "يبدأ من التجربة أو من الحياة اليومية"، وقد سماه ماركس "لغة الحياة الحقيقية". ولهذا فان موضوعاته ضد فيورباخ تنتمي، حسب هوغ، الى النصوص الأساسية لأية تسوية جادة. إن كل من يتعامل مع العلاقة بين النسوية والماركسية يتعين عليه أن يناقش جدل العمل المنزلي، ونقد نظرية فائض القيمة. ومما يثير السخرية أن هذا النقد أدى الى انسحاب بعض التيارات النسوية من نقد الرأسمالية. إن قراءة جديدة لأفكار ماركس حول العمل يمكن أن تظهر، بدلا من ذلك، أنه أكثر من مفيد في كل الأبعاد بالنسبة للتفكير النسوي.

إن المسألة الهامة التي تطرحها النسوية الماركسية البريطانية ميشيل باريت في (اضطهاد النساء اليوم)، هي مسألة الدور الذي تلعبه الماركسية في اضاءة وتحليل اضطهاد النساء. وي طرح، في هذا السياق، سؤالان أساسيان يظلان مثيرين للجدل في النظرية النسوية الماركسية. الأول: الى أي حد تعتبر الرأسمالية مسؤولة عن اضطهاد النساء؟ هل الاثنان مترابطان، أم أن أنظمة الطبقة/الرأسمال/الجندر منفصلة؟ والسؤال الثاني: أي دور تلعبه الأيديولوجيا والثقافة في اضطهاد النساء؟ بكلمات أخرى هل يعود اضطهاد النساء الى ظروف اقتصادية حسب، أم أن أيديولوجياتنا السياسية السائدة تلعب دوراً؟⁽¹⁷⁾

وتحاول باريت أن تنظم خيطاً رفيعاً بين التعليقات المادية والأيديولوجية. وهي على حق في مناقشة دور الأيديولوجيا في العلاقات الجنسية، الأمر الذي يتمتع بحيوية في وقتنا الراهن. إن الأيديولوجيا مسألة مهمة جداً، ذلك أنه لا يمكننا الكفاح ضد الأسباب المادية لاضطهاد النساء دون أن نخوض، أيضاً، كفاحاً ضد عواقبها الأيديولوجية.

لكن كيف ننظر الماركسيات الى التناقض الظاهري المتمثل في أن نساء جميع الطبقات مضطهدات في ظل النظام الرأسمالي، في حين أن هؤلاء النساء تقسمهن تباينات طبقية أيضاً؟

لا بد من العودة الى تحليل ماركس الذي اعتمدت عليه منظرات "إعادة الإنتاج الاجتماعي"، ذلك أنه لو ألغيت الوظيفة الاقتصادية لأسر الطبقة العاملة، وهي التي تعتبر جوهرية في إعادة إنتاج قوة العمل للنظام الرأسمالي، وفي الوقت نفسه، في تكوين الجذور الاجتماعية لاضطهاد جميع النساء، سيصبح الأساس المادي لتحرر النساء ممكناً عندئذ. غير أن هذه النتيجة لا يمكن تحقيقها الا عبر القضاء الكامل على النظام

الرأسمالي، واستبداله بمجتمع اشتراكي يضفي طابعاً اجتماعياً على العمل المنزلي المسند سابقاً إلى النساء.

ومن الطبيعي أنه لا يمكن اختزال اضطرار المرأة في المجتمعات الطبقيّة إلى تحليل اقتصادي محض، ذلك أن هذا الاضطهاد الاجتماعي يصبح بلا معنى دون تحليل ماركسي للأسرة. ولعل من الهام أن نستذكر هنا عبارة إنجلز المهمة التي يقول فيها إن "نظام الأسرة هو الذي يخلق العذراء، وبائعة الهوى، والمواد الإباحية، واضطرار النساء".⁽¹⁸⁾

وترى ليز فوجل أنه طالما بقي المجتمع تحت هيمنة نمط الإنتاج الرأسمالي، والتناقض بين العمل المأجور والعمل المنزلي، فإن توسيع نطاق الديمقراطية، بغض النظر عن مدى ذلك الاتساع، لا يمكن له أبداً إلغاء الاستغلال الرأسمالي، ولا يمكنه، بالتالي، تحرير المرأة. وتؤكد أن التحويل الاشتراكي للمجتمع "بإمكانه تقويض أسس اضطهاد المرأة داخل الأسر المفردة وفي المجتمع ككل، وأن توسيع نطاق الديمقراطية، وجذب النساء إلى الإنتاج العام، والتحويل التدريجي للعمل المنزلي خلال فترة الانتقال للاشتراكية، جميع هذه الأمور ستفتح الإمكانيات لما سماه ماركس تكويناً أعلى للأسرة والعلاقات بين الجنسين.

إن الماركسية والنسوية تنجزان الوعد الذي قطعه الثوريات الماركسيات: تفسير كيف ولماذا يتعين على الماركسية والنسوية كمشروعين تحريريين وقضيتين سياسيتين مترابطين، أن تلتقيا على الرغم من كل المشاريع السياسية والأيدولوجية الساعية إلى فصلهما.

وفي سياق هذا الفهم لم تر أي من النساء العظيمات الاشتراكيات أن عملهن يقتصر على تنظيم النساء. لقد كانت إيلانور ماركس وروزا لوكسمبورغ وكلارا زيتكن وألكساندرا كولونتا، والعشرات من قائدات

الحركة النسائية، مقالات كرسن طاقتهن للاشتراك في نضال العمال الرجال والنساء العاملات. وعلى الرغم من تركيز هؤلاء الثوريات على تنظيم النساء، لم يكن ذلك أبداً عملهن الوحيد. فقد لعبت ألكساندرا كولونتاوي دوراً نشطاً في العمل العام للحزب البلشفي، بينما أدت كلارا زيتكن دوراً رئيسياً في جميع مناظرات الحزب الشيوعي الألماني ما بين 1919-1923. أما سلفيا بانكهورست فقد تبنت الموقف الاشتراكي الثوري تماماً خلال خلال الحرب العالمية الأولى وانتهت الى أن الحاجة لا تقتضي جريدة نسائية - المدرعة النسائية ، أو منظمة نسائية - اتحاد شرق لندن المناادي بحق المرأة فى الاقتراع. لقد خلصت الى أن الحاجة تقتضي تواجد جريدة عمالية - المدرعة العمالية ، ومنظمة مختلطة - اتحاد العمال الاشتراكي. لكن هذا لم يوقف مزاعم بعض النسويات المشوشة التي جعلت من كولونتاوي وزيتكن وسلفيا بانكهورست وسواهن انفصاليات.

يتلخص سبب تبني جميع الثوريات العظيمات لهذا الموقف في معرفتهن استحالة تحرير المرأة بشكل منفصل وتحت ظل أية تسمية (النسوية الاشتراكية أو النسوية الثورية... الخ) باستثناء الماركسية الثورية. فلا يوجد تراثان منفصلان يتوجب التحامهما، حيث يحارب الأول ضد الاضطهاد والثاني من أجل سيطرة العمال. إنه تراث وحيد يهدف الى بناء حركة الطبقة العاملة كدفاع عن جميع المضطهدين والمستغلين. وفي مثل هذه الحركة المتحدة يكون أقصى طموح للمرأة الثورية هو أن تقود الرجال، وللرجل الثوري أن يقود النساء بحسب ما تقتضيه الحركة.

يبدو أننا ننسى، وسط الانشغالات بأحداث الحياة المتلاحقة، ما قالته

الاشتراكية والنسوية الأميركية البارزة ماري وايت أوفنغتون (1865 - 1951) قبل أشهر من اندلاع مجزرة الحرب العالمية الأولى من أن "الاشتراكية والنسوية هما الحركتان الأعظم اليوم. فالأولى تهدف الى القضاء على البؤس، والثانية الى انهاء استعباد النساء. وكلاهما حركتان عالميتان، ولا يهم مدى تخلف الأمة التي تزورن، فستجدون هناك ثوريين يعلنون أن البؤس غير ضروري، وأن تنظيماً واسعاً يسعى الى الاطاحة برأس المال وبناء اشتراكية تعاونية. وعبر الحضارة الغربية، وحتى في قلب الشرق، تجدون، أيضاً، المرأة الثورية، وهي تحدّث شقيقتها المستعبدات عن مساعي النساء لنيل حريتهن وحقهن في الحياة، لا وفق فهم الرجل للسعادة، بل وفق فهمهن. إن للأفكار أجنحة، وهي تطير بسرعة عبر الكوكب، ونحن نتعلم التفكير لا في حدود العائلة أو الأمة أو العرق، وانما في إطار مصلحة الانسانية وعذابها الشامل".⁽¹⁹⁾

ولعل من الأهمية بمكان أن نعود الى تقييم روزا لوكسمبورغ للعلاقة بين الصراع الطبقي واضطهاد وتحرر النساء، اذ تقول: "اذا كانت المسألة مسألة تصويت سيدات برجوازيات فان الدولة الرأسمالية لا يمكن أن تتوقع سوى الدعم الفعال للرجعية. فمعظم أولئك النساء البرجوازيات اللواتي يتصرفن مثل اللبوات في الكفاح ضد "امتيازات الرجال" سيهرولن مثل حملان سهلة الانقياد في معسكر الرجعية الاكليركية والمحافظة اذا ما توفر لهن حق الاقتراع. وفي الواقع فانهن سيكن، بالتأكيد، صفقة جيدة أكثر رجعية من الجزء الرجالي من طبقتهن. وباستثناء العدد القليل ممن لديهن مهنة، فان نساء البرجوازية لا يشاركن في الانتاج الاجتماعي. فهن لسن سوى مستهلكات مشاركات لفائض القيمة الذي ينتزعه رجالهن من البروليتاريا. انهن عالوات على طفيليات الجسد الاجتماعي. والمستهلكات

المباشرات هن، عادة، أكثر ضراوة وقسوة في الدفاع عن "حقهن" في حياة الطفيلي من الوكلاء المباشرين للحكم والاستغلال الطبقيين. ويؤكد تاريخ كل الصراعات الثورية العظمى هذه الحقيقة على نحو مروع. خذوا الثورة الفرنسية العظمى. فبعد سقوط اليعاقة، عندما أخذ روبسبير، مكبلا بالأغلال، الى موقع الاعدام، فان العاهرات العاريات للبرجوازية الثملة كن يرقصن في الشوارع رقصات الابتهاج المخزي حول بطل الثورة السريع. وفي عام 1871 في باريس عندما لحقت الهزيمة بكومونة العمال البطولية بالمدافع الرشاشة، كانت نساء البرجوازية المسعورات يتجاوزن حتى رجالهن الوحوش في الانتقام الدموي من البروليتاريا المضطهدة. ان نساء الطبقات التي تتمتع بالملكية سيدافعن، على الدوام، وبتعصب، عن استغلال واستعباد العمال، الذي يتلقين عبره، بصورة غير مباشرة، وسائل وجودهن العقيم اجتماعيا".⁽²⁰⁾

- (1) ماركس انجلس مختارات في 4 أجزاء، الجزء الأول، (بيان الحزب الشيوعي)، دار التقدم، موسكو، 1969، ص 51
- (2) Marx on Gender and the Family, Heather Brown, Haymarket Books, 2013, P.1
- (3) المصدر السابق نفسه، ص 2
- (4) المصدر السابق نفسه، ص 3 نقلا عن:
- The Postmodern Marx, Terrell Carver (ed.), Benn State Univ. Press, 1998
- (5) Marx on Gender and the Family, Heather Brown, Haymarket Books, 2013, P.3
- أنظر، على سبيل المثال، بالانجليزية، الى الباحثة النسوية الأميركية روزماري هنيسي 1993، وخصوصا 2006 و 2008 للاطلاع على مناقشة عميقة لهذه القضايا.
- (6) المصدر السابق نفسه، ص 3
- (7) المصدر السابق نفسه، ص 3
- (8) ماركس انجلس مختارات في 4 أجزاء، الجزء الثالث (أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة)، دار التقدم، موسكو، 1970، ص 243
- (9) المصدر السابق نفسه، ص 257
- (10) المصدر السابق نفسه، ص 256
- (11) المصدر السابق نفسه، ص 257
- (12) المصدر السابق نفسه، ص 395
- (13) المصدر السابق نفسه، ص 395-396
- (14) ماركس.. هل كان على حق؟، رضا الظاهر - دار الرواد، 2021، ص 171-170
- (15) المصدر السابق نفسه، ص 172
- (16) المصدر السابق نفسه، ص 172
- (17) المصدر السابق نفسه، ص 176-177
- (18) المصدر السابق نفسه، ص 178
- (19) المصدر السابق نفسه، ص 179-180
- (20) النسر المطلق - تأملات في مثال روزا لوكسمبورغ، رضا الظاهر، دار الرواد، 2010، ص 106-107

الاضطهاد المفهوم والجدور

الاضطهاد هو تمييز ضد الأفراد أو الجماعات على أساس الاختلاف الملموس أو المزعوم. ويمكن أن يكون هذا، مثلا، على أساس الجندر أو لون البشرة أو العرق أو الجنسية أو المعتقد الديني. ويمكن أن يبدو الاضطهاد، ببساطة، كنتاج للتعصب الفردي. ولكن بينما تكون الأفكار المتعصبة جزءا من التعبير عن الاضطهاد، فإن تجربة الاضطهاد هي أكثر من مجرد تعصب أعمى أو لاتسامح.

وللاضطهاد جذور مادية محددة وعواقب مادية واقعية تماما، إذ يمكن أن يؤدي الى الأجر المتدني أو العنف العائلي أو الابادة الجماعية للأقليات الاثنية أو الدينية. ويمكن أن يعني أن أقساما بأسرها من المجتمع يمكن أن تشيطن من أجل إضفاء الشرعية على سوء معاملتها. ويمكن أن يؤثر الاضطهاد على الناس في جميع مناحي الحياة، فالعنصرية والعنف والتمييز الجنسي، مثلا، نجدها تمارس عبر التقسيمات الطبقة.

ويدعي نقاد الماركسية أن الدليل على أن الاضطهاد يبدو قائما بوظائفه بصورة مستقلة عن الطبقة يعني أن الماركسية تفتقر الى أدوات فهمه. ولكننا نسعى، في هذا الكتاب، الى إظهار أنه على العكس من ذلك. فالفهم الماركسي للاضطهاد يقدم تقييما أعمق للعبء الذي يفرضه. ومن المستحيل التعبير، بكفاية، عن المعاناة التي يخلقها الاضطهاد بدون العودة الى الطبقة، في حين يجري الاعتراف، في

الوقت نفسه، بأن الاضطهاد والاستغلال الطبقي ظاهرتان متباينتان. إن نظرة لهيمنة البيض والذكور من أفراد الطبقة الحاكمة الذين، يشغلون معظم الوظائف المؤثرة، تظهر أن ”الطبقة والاضطهاد لا يعملان بصورة مستقلة عن بعضهما البعض. ويبقى الانقسام الطبقي هو الانقسام الأعظم داخل المجتمع، وهو يشكل كل ناحية من نواحي حياتنا“⁽¹⁾.

ويعتمد التقسيم الطبقي على الاستغلال، وهو الأساس الجوهرى لنظام الرأسمالية بأسره. والاستغلال هو، في الجوهر، العملية التي يبيع العمال عبرها قدرتهم على العمل، التي يسميها ماركس ”قوة عملهم“، لرب عمل من أجل أن يعيشوا. وإذا ما عاش المرء في ظل الرأسمالية فإنه يحتاج الى النقود لشراء الطعام واللباس ودفع الفواتير، ولهذا فإنه مجبر على العمل للحصول على أجر. وهذا يعني أنه يتوجب على العمال أن يحولوا مساهمتهم الانسانية الى سلعة تشتري وتباع في سوق عمل الرأسمالية، والا فإنهم يواجهون إفقارا أعظم بسبب البطالة أو الاعتماد على الاعانات.

وقد جادل ماركس بأن قوة العمل تمتلك الخاصية المميزة في أن تكون مصدرا للقيمة. وما كان يعنيه هو أنه، على خلاف أية سلعة أخرى، عندما يشتري أرباب العمل قوة عمل العامل فإنهم يتمتعون بإمكانية الحصول على ما أكثر من السعر الذي دفعوه. فأرباب العمل يبقون كل القيمة الجديدة التي خلقها العمل فوق الجزء الذي يدفع كأجر، أي ”فائض القيمة“، وهذا هو مصدر أرباحهم.

وفي الوقت الحالي غالبا ما يستخدم مصطلح الاستغلال فقط عندما تجري الإشارة الى الأجر المتدني تماما أو ظروف العمل السيئة.

و"لكن فائض القيمة الذي يخلقه العمال وليس مستوى الأجر هو العامل الحاسم في تقرير ما إذا كان الشخص مستغلاً بالمعنى الماركسي. فحتى العمال الذين يتقاضون أجراً جيداً لا يتلقون عائد عملهم بالكامل. والحق أنهم قد يكونون ضحية استغلال أعظم من العمال ذوي الدخل المتدني، إذا ما كانت إنتاجيتهم الأعلى تعني أنهم يخلقون فائض قيمة أعلى بالمقارنة مع أجورهم".⁽²⁾

لقد قيل الكثير عن نواقص العمل الأنثروبولوجي لإنجلز الذي استقى الكثير من مادته التجريبية من أنثروبولوجي القرن التاسع عشر، لويس مورغان ويوهان باهوفن. غير أن مثل هذه الانتقادات لا تدحض موضوعة إنجلز ولا تقوض منهجه التاريخي.

يبدأ إنجلز من الوضع الذي تتسم به مجتمعات الكفاف قبل الطبقة، حيث البحث عن المؤن والصيد وتنظيم "الزواج الجماعي". كان يجري تنفيذ المهمات جماعياً وتوزع المنتجات بين الجماعة للاستهلاك المباشر. وهذا الشكل من التنظيم الاجتماعي سماه إنجلز "المجتمعات الوحشية" التي تطورت، في ما بعد، إلى "البربرية" التي لم تكن فيها إمكانية التراكم الخاص، أي تخصيص البضائع أو العمل، وكان الرجال والنساء يعيشون في علاقات مساواة.

وقد أثرت قدرة النساء على الانجاب على تطور تقسيم العمل، حيث كانت النساء مسؤولات، في المقام الأول، عن رعاية الأطفال والمهمات المرتبطة بذلك. أما الرجال، الأكثر قابلية على الحركة، فكانوا يميلون إلى القيام بالمهمات المرتبطة بالصيد وجمع الغذاء.

وسيطرت النساء على أدوات الإنتاج المنزلي، بينما سيطر الرجال على أدوات الصيد والقتال. وبعيداً عن أن يكن تابعات، هناك دليل

قوي يشير الى أن دور النساء كان حاسما في تطوير المهارات والمعرفة، وهذا أساسي لتقدم التنظيم الاجتماعي الانساني.

وعلى الرغم من وجود تقسيم واضح للعمل بواسطة الجنس في المجتمعات ما قبل الطبقية، فان عمل النساء لم يكن يعتبر تابعا لعمل الرجال. غير أن التحرك من مستوى الكفاف الى انتاج الفائض أرسى الأساس المادي للتجارة، وتخصيص العمل، ومفهوم الملكية الخاصة. وقد جرت الاطاحة بحق الأم الذي ميز المجتمعات ما قبل الطبقية. ويشير إنجلز الى هذا باعتباره ”الهزيمة التاريخية العالمية لجنس النساء“. أما كيف حدث هذا، على وجه التحديد، فأمر غير معروف كما يقول إنجلز. إنه من عصر ما قبل التاريخ.

وظهرت العائلة البطريركية ببطء، أولا، داخل القبائل والعشائر، وبعد ذلك، على نحو سريع، عندما ظهر الزواج الأحادي. ومن نظام القبيلة من طرف الأب ظهرت العائلة البطريركية، التي شكل فيها الزواج الأحادي ومبادئ الميراث المرتبطة بالإبن الاستعباد الكامل للنساء. وكانت الطريقة الوحيدة التي يمكن بها ضمان الأمومة هي عبر مصادرة حق النساء وولائهن الجنسي المفروض، وهو الولاء الذي ينطبق على النساء فقط وليس على الرجال. وقد أقيم الزواج، ببساطة، على حقوق الملكية. وبالزواج الأحادي ظهرت الدعارة لاشباع حاجات الرجال الجنسية خارج نطاق الزواج. وفي نظام القبيلة يجري اشباع مثل هذه الرغبات الرجالية عبر المحظيات.

والزواج الأحادي هو الطريقة الوحيدة لضمان أن تمر الملكية الخاصة عبر خط النسب الأبوي الى الأبناء الذين لا نزاع في نسبهم. وبالنسبة لإنجلز جسدت العائلة النووية أحادية الزواج البطريركية،

وكانت "الشكل الأمثل" للزواج من أجل نقل الملكية ومأسسة هيمنة الرجال على النساء.

وكان تراكم الثروة في ظل الملكية الخاصة الأساس المادي لقيام المجتمع الطبقي، والأساس المادي لاضطهاد النساء على يد الرجال الذين يتحكمون بتلك الثروة. واتخذت الطرق التي اضطهدت بها الأشكال المختلفة من المجتمع الطبقي أشكالاً تاريخية مختلفة، كما هو الحال مع الطبيعة المحددة للاستغلال الطبقي⁽³⁾.

وحتى وقت قريب لم يعرف الكثير بشأن وضع النساء في مجتمعات العبودية والاقطاع، على الرغم من وضوح أن حالتهم كانت تابعة للرجال، في حين أن هناك الكثير مما هو معروف عن اضطهاد النساء في المجتمع الرأسمالي، خصوصاً الرأسمالية الصناعية التي كانت بريطانيا رائدة فيها. وجادل إنجلز بأن تحرير النساء يكمن في إمكانية المشاركة في الانتاج الاجتماعي، أي أن دخول النساء إلى العمل المأجور سيقصص من عزلتهن واتكالهن الماليين، ويؤسس صلتهم مع الاتحادات النقابية والحركة العمالية. ولأنه رأى العائلة الحادية كأداة لنقل الملكية، فقد اعتقد إنجلز أنها لن تبقى بين الطبقة العاملة التي ليس لديها ملكية تنقلها. غير أنه هنا تكمن المشكلة التي يتعين العودة إليها لاحقاً.

وفي إطار الموجة الثانية من الحركة النسوية شهدت ستينيات وسبعينيات القرن العشرين تجدد الحركة النسائية ومحاولات فهم اضطهاد النساء. وجرت مناقشة إنجلز بحرارة، واتخذت بعض النسويات موقفاً انتقادياً من عمله، فيما تأثر به بعض آخر، ولكن كان هناك، في الغالب، سوء تفسير. وسوء التفسير الأكثر أهمية هو الذي سمي بنظرية "الأنظمة المزدوجة".

واستخدم الكثير من النسويات الاشتراكيات إنجلز لدعم حجتهن من أن اضطهاد النساء والاضطهاد الطبقي نظامان منفصلان. فهن يستشهدن بجزء من مقدمته للطبعة الأولى من (أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة) كدليل على ذلك. ووفقا للمفهوم المادي فان العامل المقرر في التاريخ هو، في المطاف الأخير، انتاج واعادة انتاج الحياة المباشرة. وهذا يتسم بسمه ثنائية: من ناحية انتاج وسائل الوجود والطعام واللباس والمأوى، ومن ناحية ثانية انتاج الكائنات البشرية نفسها، أي تكاثر الأنواع. وقد فسر هذا بالقول إن هناك محركين للتاريخ: الصراع الطبقي، والصراع الجنسي. وموقع الأول هو أسلوب الانتاج، وموقع الأخير هو أسلوب إعادة الانتاج. غير أن فكرة إنجلز يمكن فهمها على نحو ملتبس اذا ما قرأت بمعزل عن أعماله وأعمال ماركس الأخرى⁽⁴⁾.

لقد أدت نظرية الأنظمة المزدوجة الى الفصل بين أسلوبى الانتاج وإعادة الانتاج. وبالتالي ”أدت الى مواقف زائفة مختلفة وأزقة مظلمة بشأن أجور العمل المنزلي أو تشخيص النساء كـ”طبقة جنس“ لا يمكن ان يتحقق تحريرها الا عبر الاطاحة بالنفوق الذكوري“⁽⁵⁾. وقد أدى الجدل حول نظرية الأنظمة المزدوجة الى بحث المسألة التي لم يعالجها إنجلز بالكامل، وهي دور العمل المنزلي. إن ماركس يمنحنا المفتاح لفهم العمل المنزلي باعتباره عنصرا من عناصر إعادة الانتاج الاجتماعي عندما عرّف نظام الأجر الراسمالي باعتباره التعبير النقدي لقيمة قوة العمل، التي تتحدد بكمية وقت العمل الضروري اجتماعيا، المطلوب لانتاج واعادة انتاج العامل. وهكذا فان هناك عنصرين لكمية وقت العمل الضروري اجتماعيا: الحفاظ على العامل

وانتاج الجيل المقبل. وهذا يستتبع التجديد اليومي للعامل الرجل، ومن أجل هذا تطبخ زوجته الطعام، وتنظف البيت، وتغسل الملابس، وتوفر التربية. وتكمن إعادة إنتاج قوة العمل في الدور البيولوجي للمرأة في الولادة ودورها الاجتماعي في تربية الأطفال.

ويجري انجاز هاتين المهمتين، عادة، ولكن ليس دائما، في العائلة النووية الأحادية، غير أن كمية وقت العمل الضروري اجتماعيا هامة من ناحية أخرى، فهي تؤدي الى ما نسميه، الآن، "الأجر العائلي" الذي يُدفع للمعيل الرجل. وفي العائلة النووية يعطى الأجر الكامل لإنتاج وإعادة إنتاج الحياة البشرية لعضو واحد فقط، هو الرجل الذي ينظر اليه باعتباره معيلا.

إن الرجل لا يمكنه إعادة إنتاج الحياة، والمرأة، وحدها، تستطيع ذلك. ولهذا فانه على الرغم من أن النساء يدخلن سوق العمل ويبعن قوة عملهن مقابل أجر، فانهن يفعلن ذلك في ظل ظروف أقل ملاءمة من ظروف الرجال بسبب وظيفتهن البيولوجية في الولادة وتربية جيل المستقبل.

وبالنسبة للنساء فان هذا يطرح تناقضا بين دورهن في المجال العام للإنتاج والمجال الخاص لإعادة الإنتاج والعمل المنزلي. وهذا هو سبب الأجر غير المتساوي. وقد أدرك ماركس هذا عندما لاحظ أن أصحاب مصانع القطن كانوا يفضلون استخدام عمل النساء والأطفال. فرب العمل يمكن أن يدفع لهن أقل من الرجال، وانهن سيقبلن ذلك، بالضبط لأنهن نساء لديهن أطفال يعتمدون عليهن.

إن نظرية إنجلز حول العائلة واضطهاد النساء قائمة على مفهوم أن العائلة النووية الأحادية ظهرت في المجتمع الطبقي بسبب الحاجة

لضمان أن تنتقل الملكية التي يحوزها الرجال الى الأبناء الذين لا نزاع في أبوتهم. ومن المؤكد أن هذا صحيح بالنسبة للعائلة البرجوازية، ولكن كيف يمكن، بالتالي، تطبيق هذا على عائلة الطبقة العاملة، المحرومة من الملكية، والتي ليس لديها شيء سوى قوة عملها التي تُرغم على بيعها من أجل البقاء؟

لقد افترض إنجلز أن عائلة الطبقة العاملة الأحادية ستختفي لأنه لم يكن هناك أساس مادي (أي الملكية) لوجودها. وبالطبع لم تكن هذه هي المسألة، وهي ليست الآن. فـ ”إنجلز لم يتمكن من تفسير بقاء عائلة الطبقة العاملة، بسبب إخفاقه في تقييم تأثير أيديولوجيا الطبقة الحاكمة، المفهوم المشرب بالتمييز الجنسي و”القيم العائلية“. وبالإضافة الى ذلك فإنه لم يأخذ بالحسبان الدور الجوهري للعائلة في المجتمع الرأسمالي، خصوصا: العائلة في إعادة الانتاج والحفاظ على قوة العمل، والعائلة كوحدة اقتصادية تمكن الرأسمالية من تقليص الأجر الاجتماعي، والعائلة كوحدة استهلاك، وهذه ناحية حيوية للرأسمالية، حيث يستخدم العمال الأجور لشراء السلع التي أنتجوها.“(6)

وعلى العكس من توقع إنجلز فإن الصناعة الحديثة واسعة النطاق، ودخول النساء الى الانتاج الاجتماعي، لم يحل أي شيء بالنسبة لنساء الطبقة العاملة، بل فاقم التناقض غير المحلول بين العمل والبيت. فقد كان الأجر غير المتساوي وسيبقى سمة من سمات عمل النساء في المجتمع الرأسمالي. والحقيقة الهامة الأخرى لعمل النساء في القرن التاسع عشر وفي الوقت الحالي كانت وماتزال ظاهرة التمييز في فرص العمل.

إن وجود "وظائف النساء" في سوق العمل لابد أن يدحض خرافة أن النساء العاملات هن عنصر عابر في قوة العمل الرأسمالية. وعلى الرغم من أنه جرى الاستشهاد بالعاملات في مصانع القطن مبكرا، فإن هذا العمل كان استثناء أكثر منه قاعدة، وأثار الكثير من الاهتمام في ذلك الوقت لهذا السبب على وجه التحديد.

وبعيدا عن أنسجة القطن والفخار لم يكن ممكنا رؤية النساء، بأعداد كبيرة، في الكثير من الصناعات الأخرى المعتمدة على المصانع كما ظهرت خلال مجرى القرن التاسع عشر. والحقيقة أن العاملات في المصانع، إذا ما نظرنا الى المسألة بالكامل، بقين أقلية صغيرة في قطاع النساء العاملات. وكانت الأغلبية العظمى من النساء العاملات توجد في مجالات عمل أكثر "اختفاء"، في الخدمة المنزلية، والعمل البيتي من انماط مختلفة، أو في ورش عمل صغيرة أكثر يسرا.

ويمكن أن نجد نوعا مشابها من التقسيم الجنسي للعمل في الدول الرأسمالية الأوروبية اليوم، حيث النساء العاملات متجمعات في مدى ضيق من "مهن النساء"، الرئيسي بينها هو العمل المكتبي، العمل في المتاجر، عمل الخياطة، والنسيج، والرعاية، والتنظيف، والعمل في المطاعم: إن "عاملين يسمان هذا التقسيم الجنسي للعمل تاريخيا وفي الوقت الراهن: الأول أن هذه الوظائف هي دائما متدنية الأجر، والثاني أن الكثير من هذا العمل يمثل امتدادا لعمل النساء داخل العائلة".⁽⁷⁾

وبكلمات أخرى فإن تقسيم العمل داخل العائلة، القائم منذ قرون، والذي يسبق الرأسمالية، قد انتقل من حقول الأسرة الى الانتاج الاجتماعي. وهذا يفسر، جزئيا، لماذا كانت مهارات النساء في هذه الوظائف "النسائية" وماتزال قليلة القيمة، وبالتالي متدنية الأجر.

ويجري إظهار انتشار العمل بدوام جزئي في صفوف النساء كتنازل من جانب رأس المال لتمكين العاملات من تنفيذ مسؤولياتهن المزدوجة. والأمر، في الواقع، ليس على هذا النحو. فالعمل بدوام جزئي يشكل 44 في المائة من عمل النساء في بريطانيا اليوم وهي النسبة الأعلى من أي بلد أوروبي آخر. وبعيدا عن أن يكون تنازلا كريما، فإنه وسيلة هامة توفر أقصى درجة من المرونة لعمل النساء بأقل كلفة ممكنة.

وبينما قررت الأيديولوجيا أن مكان النساء في البيت، حددت سوق العمل، خلاف ذلك، أن هناك حاجة لعمل النساء. ففي عام 2019 وصل معدل توظيف النساء في بريطانيا إلى رقم مرتفع بلغ 72 في المائة، ولكن نصفه بدوام جزئي، وبعقود عمل غير رسمية أو بدون ساعات. وغالبا ما يبرر رجحان هذه الترتيبات في العقود باسم "المرونة"، وهي توصى للنساء باعتبارها "صديقة للعائلة". والحق أن العكس هو الصحيح. فالارتياح بالمصدر الدائم للدخل، سوية مع أجور الفقر، والافتقار إلى رعاية الطفولة بسعر معقول، يزيد من أعباء النساء ويؤبد دورة الحرمان.

ولهذا فإن الشكل الاستثنائي لعائلة الطبقة العاملة ربما يكون قد تغير منذ 1844، ولكن دورها ووظيفتها تبقى ذاتها، خصوصا ارتباطا بالنساء. ومن المؤكد أن الرأسمالي لا يرغب في حل التناقض الجوهرى بين دور النساء في العائلة ودورهن في سوق العمل. ولسنا بحاجة إلى "نظرية أنظمة مزدوجة" لتوضيح هذا الأمر، فأسلوب الانتاج الرأسمالي الموحد يكفي.

ربما لم تمنحنا (الأصول ...) كل الاجابات على هذا، لكنها منحتنا،

بالتأكيد، بعض الأدوات التي تساعدنا في طرح الأسئلة الصحيحة. ومن الجلي أن مساهمة انجلز العميقة تتمثل في أنه فتح الطريق لإرساء نظرية ماركسية حول أصول اضطهاد النساء، تغلبت على المحدوديات واسعة الانتشار للمنظورات التجريبية والمثالية. إن مهمة الباحثات والباحثين الماركسيين تتمثل، على وجه التحديد، في توسيع تحليله. وتشتمل الكتب الحديثة التي تبحث في موضوع اضطهاد النساء والعلاقة بين الماركسية والنسوية، من بين مصادر أخرى، على الكتاب الذي حررته شهرزاد مجاب (الماركسية والنسوية)، وكتاب هيذر براون (ماركس حول الجندر والعائلة)، وكتاب جوديث أور (الماركسية وتحرير النساء)، وكتاب مارثا غيمينيز (ماركس، النساء وإعادة الانتاج الاجتماعي الرأسمالي)، وكتاب ليز فوغل (الماركسية واضطهاد النساء)، والكتاب الذي حررته خياط فقير وأخريات (النظريات الماركسية النسوية والكفاح الراهن)، فضلا عن كتاب ميشيل باريت (اضطهاد النساء اليوم).

تريد مجاب أن تزيل الفواصل في النسوية الماركسية، وتكرر فكرة رئيسية مألوفة تؤكد أنه على الرغم من أن الماركسية أداة مفيدة في فهم المجتمع فانها وحدها ليست كافية لتفسير ومعالجة اضطهاد النساء. وتذكر بأن الماركسية متهمة باختزال اضطهاد النساء بالاقتصاد والطبقة لأن الماركسيين يرون الاستغلال باعتباره العلاقة الاجتماعية التي تحرك وتشكل المجتمع. وبما أن تجربة الاضطهاد تصل الى الانقسام الطبقي فان البعض يستنتجون بأن التحليل الطبقي لا يمكنه تفسير ذلك. وباختصار هناك جدال بأن الماركسية ليست كافية، بل هي بحاجة الى النسوية.

غير أنه بعيدا عن اختزال الاضطهاد بالاقتصاد، فإن الماركسة تجادل بأن التأثير الشامل للاضطهاد لا يمكن تقييمه بصورة شاملة من دون فهم النظام الاقتصادي الذي يعمل فيه الاضطهاد. وعندما كان ماركس يكتب في أواخر القرن التاسع عشر فإنه لم ينظر الى الاقتصاد باعتباره نظاما ضيقا مهتما فقط بالأجور والأرباح. على العكس فقد أراد لأفكاره ومنهجه السياسي أن يساعد في فهم كل نواحي المجتمع، إذ كتب يقول إن "الاستعباد الاقتصادي للإنسان العامل ... يكمن في أعماق العبودية في مختلف أشكالها، وفي البؤس الاجتماعي والتراجع العقلي والتبعية السياسية".⁽⁸⁾

إن الاضطهاد يتجاوز الطبقة، غير أنه ليس مستقلا عن الطبقة. و"يتعين علينا أن نذهب الى أبعد مما يبدو بديهية، ونكتشف القوى الحقيقية التي تشكل حياة النساء والرجال في إطار النظام. وكما كتب ماركس فإن كل العلم سيبدو غير مجد إذا كان المظهر الخارجي للأشياء وجوهرها متطابقين بصورة مباشرة".⁽⁹⁾

لقد كان هناك تقسيم للعمل في إطار المجموعات، ولكن عمل النساء كان، على نحو حاسم، مساويا في القيمة لعمل الرجال، وفي بعض الحالات أكثر قيمة. وقد وصف إنجلز هذه المجتمعات بالمشاعية البدائية، وأشار بعض الكتاب والأنثروبولوجيين، بمن فيهم نسويات، اعتمدت كتاباتهم على هذه المقدمة، الى أن كل المجتمعات البشرية كانت أمومية، تحكمها النساء، وأن النظام القبلي الأمومي قديم قدم البشرية ذاتها. وتعترف الأنثروبولوجية الأميركية ايفيلين ريد، في كتابها الهام (ارتقاء المرأة من القبيلة الأمومية الى العائلة البطريركية)، بأن المجتمعات الأولى كانت مشاعية ومتساوية. غير

أن غياب اضطهاد النساء لا يعني أن المجتمعات البشرية الأولى كانت تحكمها النساء. ليس هناك دليل على وجود هيمنة منظومة لأي قسم من البشر على قسم آخر خلال مئات آلاف السنين قبل البدايات الأولى لظهور المجتمع الطبقي.

وفي تاريخ نظرية وممارسة النسوية هناك اختلاف بين النظر الى الجندر باعتباره تقسيما رئيسيا يوحد جميع النساء، وفهم التقسيمات الطبقيّة في المجتمع التي تشكل حياة النساء. إن أية نظرية تنظر الى التمييز الجنسي والاضطهاد باعتبارهما يعلمان، بطريقة ما، على نحو مستقل عن المجتمع الرأسمالي، تبعد المرء عن الكفاح الحقيقي من أجل التحرر. فالاضطهاد ليس، ببساطة، اكتشاف ثقافي يمكن أن يزول عبر تغيير أنفسنا، كما أنه لا يدور، ببساطة، حول أدوار الجندر في عوائل معينة.

إن فكرة اضطهاد النساء مرتبطة، بشكل لا ينفصم، بالطبيعة الكلية للنظام الرأسمالي فكرة ذات معنى، وإن التقليد السياسي للماركسية يوفر طريقا الى أمام لا يفسر فقط العالم الذي يبدو فيه التمييز مزمنا، وانما يطرح طريقة لتغييره.

ولكن اذا كان هناك عدد أكبر من النساء في قمة المجتمع الرأسمالي، فهل يعني هذا أننا سنكون أمام خطر أقل من خطر تغيير المناخ أو الفقر في العالم أو الحرب ؟ كلا، بالطبع، فمثل هذه المساواة مرغوب فيها، ببساطة لأنها تعكس درجة أقل من التمييز الجنسي في المجتمع. ولكن حتى اذا كان مثل هذا المجتمع ممكنا، فمن الذي سيقتنع بعالم يبدو العالم نفسه القائم حاليا، ولكن مع مزيد من أمثال مارغريت ثاتشر وتيريزا مي وأنجيلا ميركل وشيريل سانديبيرغ، وهن يشاركن في

استغلال أغلبية المجتمع من النساء والرجال ؟ إن المعركة التي تواجهها النساء هي من أجل شيء أكثر جوهرية، إنها معركة التحرير. فتحرير النساء لا يمكن إحرازه بينما الرأسمالية قائمة، ذلك أنه لا يتوافق مع الاستغلال والحرب الامبريالية والفقير الطاحن، وهي في قلب النظام. إن اضطهاد النساء متشابك في نسيج المجتمع الطبقي بأسره، ويشوه كل مجال من مجالات وجودهن. وهذا هو السبب الذي يجعل تحرير النساء ممكنا فقط اذا ما جرى تمزيق الرأسمالية إربا. ففي داخل المجتمع الطبقي تتشكل جذور اضطهاد النساء. فهل مثل هذا التغيير الجوهرى ممكن ؟ إنه يبدو مثل بلاغة طوباوية عندما ينظر المرء الى حقيقة كيف أن كل ناحية من نواحي النظام راسخة في حياتنا. ولكن عندما ينظر المرء الى النضالات المدهشة التي تحدث النظام حتى السنوات القليلة الماضية، فان صورة أخرى تتجلى. وتلك هي صورة عالم حيث الفقراء والمستغلون يمكنهم أن يقاوموا ، كما أنها تظهر المديات الاستثنائية الوحشية التي سيمضي صوبها الحكام للامساك بالسلطة. واذا ما قيص للنساء أن يحققن الانتصار في هذه النضالات، فان هذا يعني التطلع الى الحراك حيث يكن الأقوى كطبقة. ومن ناحية أخرى فان أهمية الطبقة في المقاربية الماركسية لاضطهاد النساء هي ليست فقط في الاعتراف بأن الطبقة العاملة أو النساء الفقيرات يعانون أكثر. إن الطبقة كمييار للمساواة الاقتصادية يجري الاعتراف بها من قبل كثيرين ممن لا يتفقون مع المنظور الماركسي. وينظر الى الطبقة باعتبارها ذات تأثير حتمي بالطريقة نفسها المتعلقة بالأشكال الأخرى من العوائق مثل العرق والجنس والجنسانية“ (10)

ويجادل الماركسيون بأن الطبقة لا يمكن فهمها فقط باعتبارها عقبة معاناة. إنها أيضا مصدر للقوة الجماعية. فالنساء، الآن، جزء من الطبقة العاملة حيث تتزايد أعدادهن عما سبق. وعلى الرغم من أن هذا التطور يمثل عبئا آخر يضاف الى أعباء الحياة القاسية، فانه، في الواقع، يضع النساء في مركز القوة الاجتماعية التي يمكن أن تكون الأكثر تأثيرا في النظام. وهذه هي القوة التي وصفها ماركس باعتبارها "حفاري قبر" الرأسمالية، لأنه يعتقد بأن الشغيلة كانت لديهم القدرة على دفن النظام مرة والى الأبد.

ولكن لماذا ننظر الى أفكار ماركس وإنجلز وهما من العصر الفكتوري ؟ ما الذي يحتمل أن يقوله بشأن اضطهاد النساء في القرن الحادي والعشرين ؟ لقد كان ماركس وإنجلز أولا وقبل كل شيء ثوريين. وكانا مشاركين بنشاط في انتفاضة 1848 الثورية عبر أوروبا، حيث قاتل إنجلز عند المتاريس، ونفي ماركس، أخيرا، من ألمانيا بسبب نشاطه الثوري. وقد بحثت هيدر براون، من بين أخريات وآخرين، في حياتهما ونشاطهما السياسي، وأظهرت كيف أنهما نظرا الى النساء باعتبارهن جزءا أساسيا من التنظيم الاشتراكي والعمالي الذي كافحا من أجل بنائه وترسيخه.

وكان الجوهري في تحليل ماركس وإنجلز هو تجسيد كيف أن اضطهاد النساء لم يكن فقط مرتبطا ببنية المجتمع، وانما متأصل في ظهور المجتمع الطبقي، وتشكل، على وجه التحديد، من قبل الدور الذي لعبته العائلة في ذلك المجتمع. إن "النظر الى اضطهاد النساء باعتباره يتشكل من قبل العائلة شيء يختلف عن الاعتقاد بأنه متجذر في القابلية البيولوجية للنساء على الانجاب. وقد تصور البعض بأن

الحرية ممكنة فقط عندما تتوقف النساء عن الانجاب“⁽¹¹⁾. ولا ترى المقاربة الماركسية في العامل البيولوجي عاملا مقرا يمنع تحرر النساء، ولكنه يشير الى لحظة حاسمة في تطور المجتمع البشري، والى تقسيم المجتمع الى طبقات، عندما كانت قابلية النساء على الانجاب ذات تأثير حاسم على موقعهن، وتفصلهن عن الانتاج. ولهذا فانه بدلا من أن يكون العامل البيولوجي للتناسل في صلب المسألة، فان طريقة تنظيم المجتمع ارتباطا بالتناسل في إطار العائلة الخاصة هي العامل الأساس في اضطهاد النساء في الوقت الحاضر. لقد لعبت نساء الطبقة الحاكمة دورا فعالا في ضبط حياة نساء الطبقة العاملة. ويمكن أن نجدهن وهن يمارسن حملات رجعية تهاجم الحريات الشخصية للنساء باسم ”القيم العائلية“.

وتشكل عملية التنشئة الاجتماعية احتمالات ما هو سلوك ”طبيعي“ بالنسبة للنساء والرجال، ويعني إضفاء صفة ذاتية عليها أن أعرف التمييز الجنسي يجري استيعابها في حياتنا اليومية، وتصبح جزءا من ”منطق“ المجتمع. وقد أسهم إدراك مثل هذه العملية في إحدى مبادرات حركة تحرير النساء في ستينيات القرن العشرين (مجموعات رفع الوعي). كما أنه يمكن رؤيتها حتى في وقتنا الحاضر، على سبيل المثال في مشاريع الشباب الهادفة الى زج النساء الشابات في نشاطات ومناقشات من أجل بناء ثقتهن بأنفسهن، وتشجيعهن على رفض حدود الأدوار التي يحددها لهن المجتمع. ومن الطبيعي أن على النساء القيام بهذا ما أمكنهن، ولكن لهذه المسألة محدودياتها، ذلك أن اضطهاد النساء لا يمكن حله عبر تغيير نمط التفكير. فأفكار التمييز الجنسي تنبع من حقيقة أن اضطهاد النساء مشكلة مادية تكمن في

بنية النظام، وتتجذر بالطريقة التي يجري بها تنظيم المجتمع. إن اضطهاد النساء قد رُفض، على نحو خاص، وما يزال، أحياناً، يُرفض أو يعتبر مشكلة سايكولوجية متفردة. ولهذا فإنه عندما تعاني النساء من الكآبة أو أية مشكلات صحية نفسية أخرى، بما في ذلك اضطرابات التغذية مثل فقدان الشهية أو المزاج العصبي أو الشره المرضي، فإنه يجري التعامل مع هذه الحالات باعتبارها مشكلات فردية وليست ظروفًا مرتبطة بالقلق الذي تخلقه توقعات المجتمع. وفي بعض الأحيان فإن الحلول المقترحة نفسها تعكس القيم الجائرة أو التمييزية للمجتمع. ولهذا فإنه منذ عمر مبكر تواجه النساء والفتيات صور شكل جسد المرأة الذي لا علاقة له بالواقع. إن النساء اللواتي يعانين من مشكلات تدني احترام الذات أو الثقة يجري تشجيعهن حتى إلى المضي إلى مديات أبعد للتوافق مع طراز المجتمع بشأن المرأة المثالية، حتى وإن كان العجز أو عدم الميل إلى التوافق مع ذلك الطراز هو المشكلة أساساً. والآن ماذا بشأن جذور اضطهاد النساء؟

يبدو الأمر، في بعض الأحيان، كما لو أن العالم باقٍ على حاله، سواء كان عالم العمل أو البيت أو العائلة، حيث يجري إبلاغنا بأن الطريقة التي نعيش بها هي الطبيعية والحتمية. وتجري تغذيتنا بوهم أن هناك سمات ساكنة وغير متغيرة للمجتمع الإنساني، تشمل على اللامساواة والتقسيمات الاجتماعية. ويجري إبلاغنا بأن النساء سلبيات بالطبيعة، ومكانهن البيت، ووظيفتهن الأمومة، بينما الرجال أكثر عنفاً وتنافساً. وما يزال ينظر إلى الرجال باعتبارهم المعيلين، على الرغم من الواقع الحديث في الدول الرأسمالية المتطورة، حيث نصف قوة العمل من النساء.

إن صورة العائلة العادية التي تنعكس في الثقافة الشعبية هي زوجان من الجنسين وطفلان ! ويجري الزعم بأن مثل هذا النظام متجذر في طبيعتنا ويعكس أدوار الجندر المشكلة بيولوجيا والتي هي قديمة قدم البشرية نفسها. إن تصوير النساء باعتبارهن، طبيعيا، راعيات ومسلمات متبنى حتى من قبل بعض ممن يدعمون مساواة النساء، وهذه، بالطبع، طريقة غير تاريخية. إن البيولوجيا تلعب دورا في التاريخ البشري وتطور اضطهاد النساء، وإن خصائصنا البيولوجية تشكل الكيفية التي تتفاعل بها مع بقية العالم الطبيعي. وفي تناقض جذري مع كل الأطروحات التي تركز دونية المرأة، وتتفق على كون النساء عشن مضطهدات في كل العهود، وشكلن، على امتداد التاريخ، جنسا تابعا في ظل العائلة الأحادية، حيث السيادة للرجل، ”تقف الماركسية على أرضية علمية وتاريخية تعتبر أن:

1. انبثاق ”العائلة الأحادية“ تزامن، في سيرورة تاريخية واحدة، مع انحلال وتفكك المشاعات البدائية، والانتقال الى المجتمع الطبقي (البطرياركي)، الذي قام على أنقاض النظام الأمومي المشاعي حيث النساء كن متساويات مع الرجال.

2. نهاية المجتمعات القائمة على الحق ”الأمومي“ التي استُبدلت بالمجتمع الطبقي ومؤسساته: العائلة الأبوية، الملكية الخاصة، وسلطة الدولة، لازمها، في الوقت نفسه، إخضاع لجماهير واسعة من الرجال من طرف الطبقة المسيطرة منهم، وبذلك يكون اضطهاد الرجل للمرأة، حسب إنجلز، أول أشكال الاضطهاد الطبقي.

3. ظهور العائلة الأحادية لأول مرة في التاريخ كان مشروطا بانحلال وتفكك المشاعية البدائية، مما يعني حدوث تحولات أساسية

في بنيتها الاقتصادية والاجتماعية، وصل حدا أصبح معه ممكنا: أولا، نشوء قوى اجتماعية متسلطة حولت لصالحها فائضا من الانتاج الاجتماعي مما جعل بالامكان أن يقوم مجتمع قادم على الاضطهاد الطبقي واضطهاد الرجل للمرأة، وثانيا: تحول الملكية المشاعية الى ملكية خاصة بيد الرجل سمح بظهور العائلة البطريركية، وجوهرها الاضطهاد الجنسي للنساء“.⁽¹²⁾

لقد تطورت اشكال مختلفة في ظروف مختلفة ومراحل مختلفة من التاريخ، غير أن اضطهاد النساء هو الاضطهاد الأقدم، وقد نشأ عن المجتمع الطبقي قبل ما يقرب من عشرة آلاف عام. ولا عجب في أن نراه، غالبا، كشيء هو جزء طبيعي من الحياة البشرية. ولهذا فان النساء، اليوم، ينظر اليهن باعتبارهن مسؤولات، بصورة رئيسية، عن تربية الجيل الجديد في العائلة والعناية بالمرضى والمسنين، على الرغم من أن دورهن في المجتمع أكثر من هذا بكثير.

وفي 90 في المائة من التاريخ البشري لم تكن هناك مراتبية ولا اضطهاد منظم. وأيا كانت الأشكال التي تتخذها صراعات المستقبل فان الاضطهاد ليس نتاجا حتميا للطبيعة البشرية. واذا كان لدينا ماضٍ بدون اضطهاد، فان مستقبلا بدون اضطهاد ممكن.

ومن أجل الفهم الكامل لجذور الاضطهاد وكيفية تأدية وظائفه فان ”الخطوة الأولى هي أن ننظر الى المجتمع كوحدة متكاملة. وهذا يعني تجنب مخاطر رؤية الاضطهاد باعتبارها قائمة في إطار العلاقات الشخصية. بدلا من ذلك يتعين علينا أن ننظر الى العلاقات الجائرة باعتبارها تحدث في سياق مجتمع جائر. إنها دليل على الاضطهاد وليس على سببه“.⁽¹³⁾

وتسعى الماركسية الى المضي الى ما هو أبعد من مجرد دراسة الدليل التجريبي للتمييز واللامساواة. إن جزءا من التحليل النسوي الشائع هو أن اضطهاد النساء متجذر في سلوك الرجال وأفكار التمييز الجنسي التي يحملونها، إذ لديهم مصلحة مشتركة في إعاقتهم. وغالبا ما توصف هذه النظرة لما يعتبر "السطوة الذكورية" بـ "البطرياركية"، وهناك، كما توضح مارثا غيمينيز، خطر أن يؤدي هذا الى "سقوط في الحشو"، بينما ننتهي، ببساطة، الى "تفسير الهيمنة الذكورية على أساس الظواهر التي تستخدم للاستدلال على وجودها".⁽¹⁴⁾

كما يمكن أن يؤدي الى تحليل يرى أن الاضطهاد سببه قوى غير مرتبطة بالعلاقات الاجتماعية الرأسمالية التي تجسد نفسها فيها. ولهذا فان بعض النسويات الاشتراكيات يتفقن على أنه ينبغي توجيه اللوم الى الرأسمالية بشأن الاستغلال، ولكنهن ينظرن الى البطرياركية باعتبارها قائمة كعملية اضطهاد تطورت بمعزل عن الطبقة، وبالتالي تحتاج الى صراعات مستقلة ومختلفة لكي تقاومها. وهذه هي المقاربة التي صيغت تحت اسم "الأنظمة المزدوجة".

إن الجدالات الراهنة حول الدور الذي تلعبه العائلة في اضطهاد النساء تجلت في "نظرية إعادة الانتاج الاجتماعي". وهذه محاولة للابتعاد عن مقاربة "الأنظمة المزدوجة" التي أخذ بها عدد غير قليل من النسويات الاشتراكيات، والتي ترى في مجال العائلة الخاصة وفي انتاج السلعة والاستغلال باعتبارها منفصلة وموازية. وقد اعتبر هذا جذور اضطهاد النساء في العلاقات الشخصية في إطار عائلات فردية وفي البطرياركية أكثر من النظر في السياق والوظيفة الاجتماعية التي تقوم بها العوائل في النظام ككل.

إن كتابا جديدا لليز فوجل هو محاولة لتقديم بديل لهذا التفسير كما يشير عنوانه (الماركسية واضطهاد النساء - نحو نظرية موحدة). ويمكن أن تعني إعادة الانتاج الاجتماعي، ببساطة، إعادة انتاج البنى الرأسمالية وطرق تنظيم التأييد الذاتي للنظام. ولكنها تشير، في سياق النظرية النسوية، الى الصلة بين إعادة الانتاج الخاص لقوة العمل في بيت الطبقة العاملة وتراكم رأس المال. إن ماركس يعرف قوة العمل باعتبارها سلعة متفردة، مجموع تلك الامكانيات العقلية والجسدية الموجودة لدى الكائن البشري، والتي يمارسها عندما ينتج القيمة الاستعمالية من أي نوع.

فمن ناحية هناك انتاج الأشياء والسلع من قبل العمل المأجور، وهناك، من ناحية ثانية، إعادة انتاج "المنتجين"، أي العمال الذين تنتج قوة عملهم فائض القيمة.

وتجادل فوجل بان اضطهاد النساء في المجتمعات الطبقيّة متجذر في "الموقع المتفاوت"، في "عملية تعاقب الأجيال". وهذا يميز العوائل باعتبارها "الشكل المحدد تاريخيا الذي تحدث فيه هذه العملية".⁽¹⁵⁾ إنها تشير الى ثلاث عمليات تخلق إعادة انتاج قوة العمل: "أولا، طائفة من النشاطات اليومية التي تعزز طاقات المنتجين المباشرين وتؤهلهم للعودة الى العمل. وثانيا، نشاطات مماثلة تحافظ على الأفراد غير العاملين للطبقات التابعة، أي أولئك الصغار أو المسنين أو المرضى، أو من هم خارج قوة العمل لأسباب أخرى. وثالثا، إن عمليات الاستبدال تجدد قوة العمل باستبدال أفراد من الطبقات التابعة ممن رحلوا أو لم يعودوا يعملون".⁽¹⁶⁾

ويطرح العملية بهذه الطريقة فانها تريد أن تحررهم من

الافتراضات الشائعة حول الأدوار البيولوجية في السياقات العائلية مختلفة الجنس. وتجادل فوجل بأنه على الرغم من أن "الفوارق البيولوجية تشكل العامل المادي في الموقع المتفاوت للجنسين في المجتمع"، فإن الاختلافات الجنسية لا يمكن النظر إليها بمعزل عن العلاقات الاجتماعية في أي مجتمع. ولهذا فإن قدرة المرأة على الحمل والرضاعة لا تؤدي، بالضرورة، إلى الاضطهاد "ذلك أن الأهمية الاجتماعية لتقسيم العمل والفوارق الفردية تتشكل في سياق المجتمع الفعلي الذي تترسخ فيه".⁽¹⁷⁾ وهي تشخص أنه حتى عندما تعمل المرأة فإن مسؤوليتها في البيت هي التي تعوقها، ولهذا فإنه بينما قد تكون النساء منتجات مباشرة فإن دورهن المميز في إعادة إنتاج قوة العمل هو الذي يكمن في جذور اضطهادهن في المجتمع الطبقي. وتتمثل نقاط قوة مقارنة إعادة الإنتاج الاجتماعي في أنها تسعى إلى فهم مادي للاضطهاد النساء، وليس ترك الأمر في حقل الأفكار والرموز، وهي تنظر إلى العائلة باعتبارها تؤدي وظيفة في إطار النظام ككل. إن نظرية إعادة الإنتاج ترى أن العمل المنزلي يخدم مصالح الرأسمال وليس مصالح الرجال.

وكما ترى فوجل فإنه من السهل رؤية لماذا في "مناح التوتر الدائم في إطار أسر العائلة الخاصة قد يظهر اضطهاد النساء باعتباره اضطهاداً من قبل الرجال ليس إلا، متجذراً في تقسيم العمل الجنسي المضاد عبر التاريخ، ومتجسداً في العائلة"، ولكن فوجل واضحة إذ "على الرغم من ذلك فإن المسؤولية عن العمل المنزلي الضروري لإعادة الإنتاج الرأسمالي - وليس التقسيم الجنسي للعمل - هي، مادياً، في أساس تأييد اضطهاد النساء".⁽¹⁸⁾

إن إحياء مساهمة فوغل في الجدل حول جذور اضطهاد النساء هو تطور هام، ذلك أنه ينقل حلبة الصراع من المثالية، ويضع إعادة الانتاج الخاص في جوهر الجدل. ومع ذلك فإن بعض منظرات إعادة الانتاج الاجتماعي يرفضن فهم أن العائلة هي مؤسسة خاصة يستقر فيها الاضطهاد، ويمكن، في بعض الأحيان، أن يرفضن (أصل العائلة) لإنجلز باعتباره مجرد توصيف تاريخي أكثر منه عملا يقدم فهما نظريا لأصول اضطهاد النساء.

هوامش

(1) Marxism & Women's Liberation, Judith Orr, Bookmarks, 2015, P.22

(2) المصدر السابق نفسه، ص 22

(3) Womens Oppression Engles 200, Morning Star, 8 Feb. 2021

والمقال ملخص لمحاضرة الباحثة البريطانية ماري ديفيز التي قدمت قبل أسبوع من نشر المقال.

(4) المصدر السابق نفسه

(5) المصدر السابق نفسه

(6) المصدر السابق نفسه

(7) المصدر السابق نفسه

(8) Marxism & Women's Liberation, Judith Orr, Bookmarks, 2015, P.15

(9) المصدر السابق نفسه، ص 15

(10) المصدر السابق نفسه، ص 17

(11) المصدر السابق نفسه، ص 18

(12) الماركسية اللينينية وتحرر النساء، 8 مارس الثورية، موقع الحوار المتمدن،
12.12.2016

(13) Marxism & Women's Liberation, Judith Orr, Bookmarks, 2015, P.23

(14) Capitalism and the Oppression of Women: Marx Revisited, Martha Gimenez, Science and Society, 2005, P.26

(15) Marxism and the Oppression of Women, Lise Vogel, Haymarket Books, 2013, P.135

(16) المصدر السابق نفسه، ص 188

(17) المصدر السابق نفسه، ص 153

(18) المصدر السابق نفسه، ص 177

تحليل البطريارية

في كتابها الشهير (غرفة خاصة بالمرء وحده) ترى الكاتبة الانجليزية فرجينيا وولف البطريركية كنظام اجتماعي، وتعتبرها أيديولوجيا، نظاما من المعتقدات والقيم يجعل افتراضاته تبدو نتاجا لطبيعة انسانية شاملة، وليس مصالح سياسية مكتسبة. وهذه الأيديولوجيا وسيلة فعالة لتأبيد الوضع الراهن من خلال إقناع البشر بأن التوزيع الراهن للسلطة طبيعي وحتمي. وهكذا فإن الرجال لا يحتكرون السلطة فقط، وإنما يقومون بذلك على أساس الحق الطبيعي المزعوم، المرتبط بعجز النساء، وهو حق امتد عبر تاريخ كل المجتمعات البشرية تقريبا. وارتباطا بذلك يتعين علينا أن نكون دقيقين في استخدامنا لهذا المفهوم، حتى لا يصبح مفهوما تبسيطيا شاملا، أي مفهوما يحجب الأشكال والمستويات العديدة للمساواة النساء، في المجتمعات المختلفة، وأنماط واساليب المقاومة التي تتحدى بها النساء هذه اللامساواة. فمثل هذا التبسيط "يخلق أسطورة اعتبار النساء، في كل زمان ومكان، ضحايا سلبية لاضطهاد الرجال الذي لا يمكن تغييره.. فقد يؤدي هذا التبسيط الى قبول نمط من الجبرية الثقافية يشبه التأكيد على الجبرية البيولوجية التي تعني أن مصير المرأة محكوم برحمتها".⁽¹⁾

وتستخدم وولف مفهوم النظام البطريركي باعتباره تنظيما اجتماعيا يحتكر فيه الرجال أشكال السلطة. ولهذا فإن "الرجال الذين نراهم في الصحيفة التي تقرأها راوية (الغرفة) هم تجار ذهب في جنوب أفريقيا،

ودبلوماسيون، وقضاة، أما المرأة الوحيدة التي يجري ذكرها فهي ممثلة سينمائية هوت من القمة في كاليفورنيا، وظلت معلقة في الهواء، مما يكشف عن أنها كانت موضوع عمل إعلاني مثير أدته لمنفعة شخص آخر".⁽²⁾

وترى جوديث أور أن البطريركية هي منظومة أفكار واسعة ومرنة، وقد أدت ببعض الناشطات الى استنتاج أن الوحدة مع الرجال في الكفاح إما أن تكون غير ممكنة أو غير مرغوب بها. وتشير الى أن "الماركسيين كشفوا عن نقد نظريات البطريركية وعواقبها عبر عقود من الزمن".⁽³⁾ غير أن أور تشير الى ضعف النظرية التي ترى جميع الرجال باعتبار أن لديهم شيئا مشتركا بطريقة ما، بغض النظر عن الجوانب البيولوجية. فعندما ينظر المرء الى المجتمع يرى أن تجربة الرجال وتجربة النساء ليست مشتركة عبر جنسهم كله. فأقلية الرجال في المرتبة العليا للمجتمع ليس لديهم ما هو مشترك مع جامع القمامة أكثر مما مع امرأة الطبقة العاملة، وهذا يصح على النساء القليلات اللواتي هن جزء من نخب الطبقة الحاكمة. وكما أوضحت الثورية الألمانية كلارا زيتكين قبل ما يزيد على قرن فانه "أياً كانت المظاهر الخارجية، فانه عندما تندلع الصراعات تذوب فكرة وحدة مصالح جميع النساء ضد جميع الرجال مثل فقاعات متلائة".⁽⁴⁾

إن اضطهاد النساء، كما أشرنا، قديم جداً، إذ وجد قبل الرأسمالية، التي هي، أيضاً، نظام اضطهاد، ولكنه نظام أكثر عولمة في طبيعته. ويمكن تعريف البطريركية، ببساطة، باعتبارها اضطهاد وتشويه النساء. وفضلا عن شكله الاقتصادي الصارم يجري التعبير عن هذا الاضطهاد بطرق كثيرة، خصوصا عبر اللغة وعلاقات القرابة والأفكار

النمطية والدين والثقافة. ويتخذ شكل الاضطهاد حالات مختلفة اعتمادا على الأماكن والظروف التي يعيش فيها المرء.

ولا يؤدي التمرد ضد البطرياركية أو الشعور بالاستغلال، بالضرورة، الى التساؤل بشأن البطرياركية. و"قبل أن تجري صياغة مثل هذا التساؤل فإنه يجب إبعاد التفسيرات الأكثر عمومية، سواء كانت معتمدة على الفيزيولوجيا أو السايكولوجيا، لكي يؤدي الأمر الى نقد سياسي للبطرياركية كنظام ديناميكي للسلطة، قادر على تأبيد نفسه، ويقاوم أية تحولات بشأن زعمه الأساسي بالتفوق الذكوري".⁽⁵⁾

وترى الباحثة النسوية البلجيكية دينيس كومان أنه لا يمكن اختزال الهيمنة الذكورية الى مجموعة من أفعال التمييز الفردية، فهي نظام متساوق يشكل كل نواحي الحياة الجماعية والفردية. وبشأن خصائص البطرياركية تطرح النقاط التالية:

"1. إن اضطهاد النساء مضاعف في أماكن عملهن، فضلا عن ذلك فانهن يؤديين ساعات كثيرة من العمل المنزلي، الذي لا يمتلك السمّة ذاتها باعتباره عملا مأجورا. وعلى الصعيد الدولي تظهر الاحصائيات أنه إذا ما اخذنا بالحسبان عمل النساء المهني المأجور وعملهن المنزلي، يكون عمل النساء عملا مضاعفا بالمقارنة مع عمل الرجال. إن الفصل من ناحية الواجبات المنزلية والمسؤوليات العائلية هو الوجه المرئي لنظام اجتماعي معتمد على التقسيم الجنسي للعمل، الذي هو توزيع مهمات بين الرجال والنساء، وهو التوزيع الذي وفقا له يفترض أن تتركس النساء أنفسهن، و"بصورة طبيعية تماما"، للمجال العائلي والخاص، فيما يتركس الرجال أوقاتهم وجهودهم للنشاطات الانتاجية والعامّة. إن التوزيع الذي هو بعيد عن أن يكون "تكامليا"، أسس تراتبية

نشاطات تتسم فيها "الذكورية" بقيمة عالية، و"الأنثوية" بقيمة متدنية. ولم تكن هناك، في الواقع، أية حالة مساواة، فقد أدت الغالبية العظمى من النساء، على الدوام، نشاطا انتاجيا (بالمعنى الواسع للكلمة) ومهام منزلية مختلفة.

2. الهيمنة التي تتسم بالغياب الكامل أو الجزئي للحقوق، حيث لم تكن للنساء المتزوجات في القرن التاسع عشر في أوروبا أية حقوق تقريبا. أما حقوق النساء في المجتمعات التي يكون فيها الدين شأنا من شؤون الدولة فهي غير موجودة من الناحية الفعلية، أو محدودة جدا. لقد تعززت حقوق النساء الغربيات الى حد كبير، جزئيا تحت تأثير تطور الرأسمالية، التي تحتاجهن للعمل والاستهلاك "بحرية"، وبالطبع كنتيجة لكفاحهن الخاص، الذي يتواصل منذ ما يزيد على قرنين من الزمان، لكسب حق الاقتراع والتنظيم النقابي وممارسة الأمومة بحرية، ومن أجل المساواة الكاملة في موقع العمل والعائلة والمجال العام.

3. الهيمنة تترافق دائما مع العنف، الذي يمكن أن يكون جسديا أو أخلاقيا، أو في حقل الأفكار. والعنف الجسدي يمكن أن يكون عنفا زوجيا أو اغتصابا أو تشويها للأعضاء التناسلية (ختان الأناث)، وهذا العنف يمكن أن يصل حد القتل كما في جرائم "غسل العار". أما العنف الأخلاقي أو السايكولوجي فيمكن أن يكون بتوجيه الاهانات أو ممارسة الازلال. وفي مجال الأفكار تتجلى الأفعال العنفية بطرق متنوعة، كما في الخرافات وأشكال مختلفة من الخطاب. وعلى سبيل المثال فبين البارويا (وهي مجموعة إثنية في غينيا الجديدة)، حيث الهيمنة الذكورية كلية الوجود، لا يعتبر حليب النساء نتاجهن الخاص، بل هو نتاج تحول الحيوانات المنوية للرجل. ومن الواضح أن تجسيد الحليب

باعتباره "نتاجا ثانويا" للحيوانات المنوية هو شكل من أشكال استيلاء الرجال على قدرة النساء على الانجاب، وهو، أيضا، وسيلة لتقنين تبعية النساء في تمثيل الجسد.

4. العلاقات القائمة على الهيمنة غالبا ما تترافق مع الخطاب الذي يمثل اللامساواة الاجتماعية باعتبارها طبيعية. ونتيجة هذا الخطاب هي جعل الناس يقبلون اللامساواة باعتبارها قدرا محتوما. إن لها أصولا طبيعية، وبالتالي لا يمكن تغييرها.

ويمكن أن نجد هذا الخطاب في معظم المجتمعات. فعلى سبيل المثال، أشار الإغريق الى مقولات "الحار" و"البارد" و"الجاف" و"الرطب" ليميزوا بين "الذكورة" و"الأنوثة". ويقدم أرسطو التفسير التالي: الذكوري حار وجاف، مرتبط بالنار والقيمة السلبية (...). ويقول إنه يجب أن يرتبط بطبيعة مختلفة في استعدادهم لطبخ "الدم". أما عمليات الحيض فانها الشكل الناقص وغير التام للحيمن. إن العلاقة المثالية/الناقصة، والطاهرة/غير الطاهرة التي يقيمها أرسطو بين الحيمن والحيض (وبالتالي بين الذكوري والأنثوي) تعود أصولها الى الاختلاف البيولوجي الجوهرى.

ولهذا فان شكلا من اللامساواة الاجتماعية المقننة في التنظيم الاجتماعى للدولة - المدينة الاغريقية (النساء لم يكن مواطنات) يدوّن باعتباره طبيعيا عبر تمثيل الجسد.

وفي المجتمعات الأخرى فان صفات "طبيعية" اخرى ترتبط بالرجال والنساء، تؤدى، أيضا، الى نظام تراتبى للجنسين ... أما في المجتمعات الغربية فالرجل يرتبط بالثقافة والمرأة بالطبيعة. ويمكننا أن نلاحظ، بالتالي، أنه مع الصفات "الطبيعية" المختلفة تكون النتيجة النهائية،

دائماً، نظاما اجتماعيا تراتبيا للرجال والنساء، وأيا كانت الصفة "الطبيعية" فانها أقل جودة عند النساء.

وليس هدفنا أن ننكر وجود اختلافات بيولوجية بين الرجال والنساء، غير أن ملاحظة اختلاف لا يعني القبول، أوتوماتيكيا، بوجود لامساواة. وعلى نفس المنوال عندما تجري المبالغة بطائفة من "الاختلافات الطبيعية" في مجتمع معين، ليس بين أفراد مختلفين، وانما بين جماعات اجتماعية، يجب أن نرتاب بأن هناك علاقة اجتماعية من اللامساواة، مختبئة خلف خطاب الاختلاف.

إن خطاب "التجنيس" ليس محمدا بالعلاقة المستندة الى الهيمنة بين الرجال والنساء، ذلك أنه يمكن أن يستخدم لوضع السود. وعلى سبيل المثال تبرر بعض الخطابات الأشكال المختلفة من استغلال واضطهاد السود بالإشارة الى "كسلهم" الفطري. وقد جرى نفس الزعم بشأن العمال في القرن التاسع عشر. وفي ذلك الوقت جرى تفسير عجزهم عن تفادي الفقر بفكرة ان الأمر يعود الى "طبيعتهم" كمدمني خمر من الأب الى الابن.

إن هذا النوع من الخطاب يميل الى تحويل الأفراد المرتبطين بعلاقات اجتماعية الى "أجناس بشرية" بصفات نهائية. وبما أن هذه الصفات تمتلك أصولا طبيعية، فانه لا يمكن تغييرها، وهو ما يبرر ويشرعن اللامساواة في علاقات الاستغلال والاضطهاد.

5. إذا لم يكن هناك كفاح اجتماعي فان الخطابات المستندة الى "التجنيس" يمكن أن تكتسب، بسهولة، صفة ذاتية من جانب المضطهدين. فعلى سبيل المثال، وبقدر تعلق الأمر بالنساء، هناك الفكرة الشائعة التي بسببها يحملن ويلدن الأطفال، فانهن "طبيعيًا"

أكثر موهبة من الرجال في رعايتهم، على الأقل عندما يكونون صغاراً. غير أن الزوجات الشاببات غالباً ما يكن غير مستعدات، كما هو حال الأزواج في الأيام الأولى بعد ميلاد الطفل. ومن الناحية الأخرى فانهم غالباً ما يكونون مستعدين سايكولوجياً (عبر التعليم والأعراف التي تنتشر في المجتمع) لهذه المسؤولية الجديدة التي ستتطلب منهم تعلم مهارات جديدة. إن توزيع المهام هذا في ما يتعلق بالأطفال الصغار (الذي يعني أن النساء مسؤولات، على وجه الحصر تقريباً، عن الرعاية الصحية للأطفال) هي ليست، في أقل ما يقال، "طبيعية". إنها مسألة تنظيم اجتماعي للخيار الجماعي الذي يقوم به المجتمع، حتى اذا لم تكن مصاغة على نحو واضح. والنتيجة معروفة: النساء هن، بشكل رئيسي، اللواتي يجب عليهن فعل ما يقدرن عليه لتسوية العمل المهني والمسؤوليات العائلية، على حساب وضعهن الصحي والمهني، في حين أن الرجال محرومون من هذا التواصل الدائم مع أطفالهم الصغار.

إن هذا التطبيع للعلاقات الاجتماعية مقنن بلا وعي في سلوك المهيمنين والمهيمن عليهم، يدفعهم الى التصرف وفق المنطق الذي يقف وراء هذه العلاقات الاجتماعية: في مجتمعات الشرق الأوسط، على سبيل المثال يجب على الرجال أن يطيعوا منطق الشرف (في أية لحظة يجب أن يكونوا مستعدين للبرهنة على "رجولتهم")، في حين أن النساء يجب أن يلتزمن بقانون الصمت والانصياع بينما يخدمن الآخرين.

إن نتيجة خطاب "التطبيع" هذا، الذي يعبر عنه المهيمنون، هو أن افراد الجنسين يصنفون ومحددون بهوية متفردة، وفي بعض الحالات يضطهدون أو تساء معاملتهم، في الأقل، باسم أصولهم الاجتماعية، أو لون بشرتهم، أو جنسهم... الخ. ففي المجتمعات الغربية ظل الرجل

الأبيض، المنتمي الى الطبقة الوسطى، المسيحي، المتباين الجنس، ومايزال الى حد كبير، النموذج المرجعي. إن شخصا بهذه الأنواع من الصفات هو، وحده، من يمكنه أن يتظاهر بأنه شخص كامل يستطيع أن يتحدث باسم الانسانية، وكل الآخرين - السود، واليهود، والغجر، والمثليين، والعمال المهاجرين وأطفالهم، والنساء اللواتي يمكن أن يحملن، في الواقع، أعباء الكثير من هذه الآلام - تعين عليهم، ومايزال يتعين عليهم اليوم، أن يثبتوا أهليتهم للتمتع بالحقوق نفسها التي تتمتع بها الجماعة المهيمنة".⁽⁶⁾

وفي كتابها الهام (اضطهاد النساء اليوم) تشير ميشيل باريت الى أنه "ربما يكون مفهوم البطريركية هو المفهوم الحاسم الذي يتعين البدء به من بين المفاهيم الأساسية. وتؤكد بعض النسويات على أنه يجب أن يدرس بجدية في أية ممارسة نظرية تدعي أنها نسوية. ومن المؤكد أن هذا المصطلح قد استخدم على نطاق واسع في حركة تحرير النساء. ولكي تكون لدينا فكرة حول فعاليتها النظرية والسياسية يتعين علينا النظر الى السياق الذي استخدم فيه المفهوم".⁽⁷⁾

وتذكر باريت أنه جرى تبني مصطلح "البطريركية" من قبل السوسيولوجي الألماني ماكس ويبر لتوصيف شكل معين من التنظيم العائلي الذي يهيمن فيه الأب على باقي أفراد شبكة القرابة الواسعة، ويسيطر على الانتاج الاقتصادي للعائلة. غير أن صداه في النسوية يعتمد على النظرية التي طرحتها النسوية الراديكالية المبكرة، وخصوصا الباحثات الأمريكيات مثل كيت ميليت، للبطريركية باعتبارها مصطلحا شاملا ناجما عن الهيمنة الذكورية.

وتحدد ميليت الهيمنة الذكورية بالقول إن المجموعات التي تحكم

بحق المولد تختفي بسرعة، غير أنه يبقى مخطط قديم وشامل لهيمنة مجموعة على أخرى، وهو المخطط الذي يسود في مجال الجنس. وتجادل بأن السلطة السياسية التي يمارسها الرجال على النساء تصل الى التقسيم السياسي الأساسي في المجتمع. وتضيف إن "مجتمعنا، شأن جميع الحضارات الأخرى، هو بطرياقية يكون فيها حكم الرجال للنساء أكثر صرامة وقسوة من التقسيم الطبقي، أكثر تماثلاً، وبالتأكيد أكثر ثباتاً".⁽⁸⁾ وتتحدى ميليت موضوعاً أنه في المجتمع الراسمالي ترتبط هيمنة الرجال على النساء بالفوارق الطباقية بين النساء، وتجادل بأن مثل هذه الفوارق وهمية وزائلة، بحيث أنه أياً كانت طبقة المرأة في الولادة والتعليم فإن صلاتها الطباقية تكون عادة أقل من الرجل. ويشير موقف ميليت الى أن التقسيمات الطباقية مرتبطة بالرجال فقط، وهي تنفي وجود فوارق طباقية هامة بين النساء. ويعني مشروعها اقامة نظام أساسي للهيمنة البطراريكية، مستقل في التحليل عن نمط الانتاج الرأسمالي أو غيره. وتشبه نظرية ميليت حول البطراريكية نظرية الكاتبة النسوية الكندية شولاميث فايرستون بقدر تعلق الأمر بتقديمها لا الاستقلال التحليلي لهيمنة الرجل فقط وإنما التفوق التحليلي. غير أن فايرستون تقيم رأيها على نحو أكثر ثباتاً على إعادة الانتاج البيولوجية، وهدفها هو "أن تأخذ التحليل الطبقي خطوة أبعد الى جذوره في التقسيم البيولوجي للجنسين ... بحيث يحل الجنس محل الطبقة باعتباره المحرك الأساسي للقيمة المادية للتاريخ".⁽⁹⁾

وعلى الرغم من أن فايرستون تؤكد الحاجة الى التغيير الجذري لتكنولوجيا إعادة الانتاج لتحرير النساء من عبء الاضطهاد المقرر بيولوجياً، فإن "اعتبارها لهذه الحتمية نفسها يسقط في افتراضات

بيولوجية. وهذا يطرح مشكلة غالبا ما نواجهها في الاستخدامات النسوية الراديكالية الأولى لمصطلح البطرياركية. فهي لا تستحضر فقط نمطا شاملا عابرا للتاريخ من الهيمنة الذكورية، تاركة إيانا مع قليل من الأمل في التعبير، وانما تضع هذه الهيمنة، في الغالب، في إعادة انتاج بيولوجية منطقية مفترضة. وقد مهد هذا الأمر الطريق الى اعتبار البطرياركية التي تتجه الى تأكيد التفوق الذكوري كسيطرة ذكورية على خصوبة النساء، بدون البحث في سبب وكيفية احراز الرجال هذه السيطرة".⁽¹⁰⁾ ويتعين علينا، بالتالي، أن نتساءل عما اذا كان هذا التأكيد على أهمية تقسيم العمل بين الرجال والنساء في إعادة انتاج الأنواع لا يصل الى شكل من أشكال البيولوجيا، واذا كان الأمر على هذا النحو، ما اذا كانت البيولوجيا "النسوية" تتجنب الجدالات التي يمكن أن تطرح ضد أشكال أخرى من التفسير البيولوجي للعلاقات الاجتماعية.

وترى باريت أنه على الرغم من أهمية أن يطرح التحليل النسوي مسألة الاختلاف البيولوجي في العلاقات الذكورية الأنثوية، فان الانزلاق نحو الاختزال البيولوجي مسألة خطيرة تماما، فهو يمثل انكفاء في أن أحد مآثر العمل النسوي المبكر العابر للثقافات - أي إقامة فارق بين الجنس كمقولة بيولوجية والجنس كمقولة اجتماعية - يجري تهديدها عبر التأكيد على الدور السببي للبيولوجيا الانجابية في تأسيس الهيمنة الذكورية.

إن المسألة العامة بشأن مفهوم البطرياركية هي أنه ليس مناقضا بشكل عام للبحث في إطار أسلوب معين للانتاج حسب، وإنما، أيضا، مفعم بالاضطهاد الشامل العابر للتاريخ. ولهذا فان استخدام المفهوم يهدف، في الغالب، الى استحضار عمومية الهيمنة الذكورية، بدون

أن يكون المرء قادرا على تشخيص الحدود أو التغيرات أو الفوارق التاريخية. وبالنسبة للمقاربة النسوية الماركسية، التي ينبغي أن يقوم عليها التحليل التاريخي، فإن استخدامها، بالتالي، يطرح مشكلات معينة.

وترى باريت أنه قبل الانتقال الى بعض المحاولات العامة لاستخدام مفهوم البطرياركية في إطار العمل النسوي الماركسي من الجدير بالأهمية بحث تلك الاستخدامات التي يمكن أن يوضع فيها المصطلح. فالأنثروبولوجية الأميركية غايل روبن تطرح، على سبيل المثال، الرأي المثمر من أن "مصطلح البطرياركية سيكون أكثر قيمة اذا ما اقتصر استخدامه على المجتمعات، حيث رجل معين يمارس السلطة المطلقة عبر مؤسسة الأبوة المحددة اجتماعيا." (11) وعلى نحو مماثل يمكن الجدل بشأن المصطلح لتوصيف الجوانب الأيديولوجية للعلاقات التي يمكن التنبؤ بها، على سبيل المثال، لنموذج العلاقة بين الأب والابنة. ولهذا فان "تحليل الكاتبة النسوية الماركسية الايطالية ماريا أنتونييتا ماسيوتشي للجنسانية الأنثوية في أيديولوجيا الفاشية الايطالية يبدو بالنسبة لي توصيفا لبنية أيديولوجية للنساء يمكن أن نسميها "بطرياركية". وربما يكون تحليل فرجينيا وولف للمحاولات الباثولوجية للأباء البرجوازيين، المصريين على تبعية بناتهم المالية والعاطفية يمثل، أيضا، استخداما مشروعا للمصطلح. (12)

غير أن هذه الأمثلة نادرة، نسيبا، في العمل النظري الحالي، الذي يزخر بمحاولات لتجسيد الراسمالية المعاصرة، عموما، باعتبارها "بطرياركية". وهذا يطرح، حسب باريت، مسألتين أساسيتين، الأولى أن البطرياركية تطرح كنظام هيمنة مستقل تماما عن منظومة العلاقات

الرأسمالية، وبالتالي، فإن التحليلات تقدم في صيغة شاملة عبر التاريخ قد تكون ظلا للبيولوجية التي أشرنا إليها. وحيث أن المحاولات تجري لتشكيل البطرياركية كنظام للهيمنة الذكورية بالارتباط مع نمط الانتاج الرأسمالي، فإن هذه غالبا ما تغوص في عدم المرونة وادعاءات الاستقلالية التي يكون المفهوم عرضة لها. وهذه المشكلة موجودة حتى في الصيغ الحالية المتطورة للنسوية المادية التي تحاول أن تجسد منظورا سيكوتحليليا. أما المسألة الثانية فهي أن مفهوم البطرياركية، كما هو مصاغ حاليا، يكشف عن التباس أساسي في مناقشته بين البطرياركية كحكم للأب والبطرياركية باعتبارها هيمنة الرجال على النساء. وكلتا المسألتين يمكن النظر اليهما في محاولات حديثة لاستخدام مفهوم البطرياركية ارتباطا بالتحليل الماركسي.

وترى باريت أن كتاب الباحثة الأميركية زيلا إيزنشتاين الموسوم (البطرياركية الرأسمالية ومسألة النسوية الاشتراكية) يتضمن بحثا هاما حول اضطهاد النساء والرأسمالية، ولكنه يصل، في خاتمة المطاف، الى مأزق كيفية التوفيق بين مقاربتين نظريتين بادعاءات متصارعة. إن إيزنشتاين نفسها "تعرفّ البطرياركية باعتبارها رأسمالية سالفة تعتمد، اليوم، على سلطة الذكر عبر الأدوار الجنسية، وباعتبارها مؤسسة في العائلة النووية. غير أنه من غير الواضح الى أي مدى تشكل البطرياركية، وهي معرفّة بهذه الطريقة، نظاما مستقلا بذاته، طالما أن إيزنشتاين تواصل الاشارة إليها، ببساطة، من ناحية وظائفها تجاه رأس المال. فالرأسمالية تستخدم البطرياركية والبطرياركية تعرفّ بحاجات رأس المال".⁽¹³⁾ ويصعب على مثل هذا التعبير أن يتعايش مع الزعم بأن الرأسمالية هي بطرياركية. والحق أن تحليل إيزنشتاين الضامن للعمل

المنزلي يصاغ، الى حد كبير، في إطار وظائفها في ما يتعلق برأس المال. وبالتالي فان استخدامها لمفهوم البطرياركية هو استخدام لا يحل مشكلة الاستقلال التحليلي للبطرياركية عن الرأسمالية. فهذا التحليل يتأرجح بين تأكيد البطرياركية باعتبارها نظاما للسلطة الذكورية خارجيا بالنسبة للرأسمالية، وحجة أن منظومة العلاقات البطرياركية عملية ووظيفية بالنسبة لرأس المال.

وتتناول الباحثتان رويسين ماكدونو وراشيل هاريسون في بحثهما (البطرياركية وعلاقات الانتاج) المتضمن في كتاب (المادية والنسوية - روتليج، 1978، نسخة الكترونية، 2012)، بجلاء، استخدام مفهوم البطرياركية في سياق مادي، إذ تشيران الى أنه "على الرغم من صحة التعامل، ببساطة، مع البطرياركية باعتبارها مفهوما يشير، بمعنى ما، الى أن صحتها أمر مفروغ منه، فان الغرض من تبنيها هنا هو إزاحتها، ونقل شروط مناقشتها بعيدا عن حقل الشمولية وإعادة ملاءمتها للمادية ولمقاربة موقع النساء في خصوصيته التاريخية".⁽¹⁴⁾ وترى ماكدونو وهاريسون أن البطرياركية تستدعي تعريفا ثنائيا: أولا، الهيمنة على خصوبة النساء وجنسائتهن في الزواج الأحادي، وثانيا، التبعية الاقتصادية للنساء عبر التقسيم الجنسي للعمل والملكية. وتجادلان بأنه يمكن أن يقال بأن العائلة البطرياركية توجد، في الوقت الحالي، في فعل هاتين العمليتين. إن "موضوعتهما الأساسية هي أن البطرياركية كمفهوم يمكن أن تعامل تاريخيا عبر حجة أنه في ظل الرأسمالية تفترض العلاقات البطرياركية شكلا تمليه علاقات الانتاج الرأسمالية: فعلي الرغم من أن النساء يوضعن، على نحو متزامن، في بنيتين منفصلتين ولكن مترابطتين، وهما بنيتا الطبقة والبطرياركية،

فان موقعهن الطبقي هو الذي يحدد شروط أشكال البطريركية التي سيخضعن لها".⁽¹⁵⁾ وفي الممارسة تختزل هذه الصيغة، كما ترى باريت، الى حجة أن اضطهاد النساء في الرأسمالية يمثل شروطا مختلفة بالنسبة للنساء اعتمادا على طبقتهن الاجتماعية. وعلاوة على ذلك فان "الطبقة الاجتماعية يساء تعريفها في هذا التحليل، الذي لا يعتمد على أساس ماركسي ولا أساس سوسيولوجي، ذلك أن الكاتبتين تجادلان بأن المرأة تلتزم بموقع زوجها الطبقي، ولكن ليس العلاقة المكافئة لوسائل الانتاج. وليس من الواضح لي ما الذي تجري الدعوة اليه هنا في ما يتعلق بمفهوم البطريركية، ذلك أنه اذا ما افترضت العلاقات البطريركية شكل العلاقات الطبقيّة في الرأسمالية، فانهما، أيّا كانت الطريقة الأساسية التي تطرح بها الكاتبتان العلاقات البطريركية في سياق استعباد النساء، لا تحلان مسألة فعالية البطريركية باعتبارها عاملا مقررًا لاضطهاد النساء في الرأسمالية".⁽¹⁶⁾

ويشكل بحث الكاتبة البريطانية أنيت كوهن في الكتاب نفسه، والموسوم (بنى البطريركية ورأس المال في العائلة) محاولة طموحة لحل بعض هذه المشكلات. فكوهن تجادل، عن حق، بأن الكثير من تحليلات اضطهاد النساء تشير الى أن العائلة هي الموقع الحاسم للاضطهاد، ولكنها تختزل الموضوع الى وجود هو نفسه نتاج ممارسة قوى تكمن عملياتها الواقعية في مكان آخر. وينسب هذا الميل الى الوظيفة التي تميز الاعتبار السوسيولوجي والماركسي للعائلة. إن مثل هذه التحليلات، التي تدعي دورا حاسما للعائلة، تقصي، في الممارسة، هذا الدور، على نحو متناقض، وتحوله الى حالة ما يمكن أن يصطلح عليه بالدالة الفارغة. إن مشروع كوهن هو أن تظهر، على وجه الدقة، العكس، من أن الآليات

الاقتصادية والنفسية للعائلة تتمتع بالاستقلالية (أو الاستقلالية النسبية على الأقل) عن العلاقات الرأسمالية. إن البطرياركية توحد علاقات الملكية والعلاقات النفسية، كما تجادل كوهن، وبهذه الطريقة تحرز العائلة فعاليتها المستقلة. ثم تطرح كوهن تحليلا للعلاقات النفسية للعائلة مستقى من النظرية السايكوتحليلية، وتصورا عن علاقات الملكية في العائلة مماثلا لتصور السوسيولوجية النسوية الفرنسية كريستين دلفي. فهي تجادل بأنه يمكن تعريف العائلة، على وجه الدقة، كعلاقات ملكية بين الزوج والزوجات وعلاقات الملكية القائمة، وتستنتج أن العائلة، المعرفة على هذا النحو، توفر شروط العلاقات النفسية، ونتاج المواضيع ذات السمات الجنسية والطبقية لتجسيد علاقات البطرياركية ورأس المال، أي لتشكيل المواضيع في الأيديولوجيا.

غير أن هناك صعوبة أساسية في محاولة كوهن توحيد التفسير السايكوتحليلي لبنية الموضوع المجندر بتفسير للعائلة في إطار عقد عمل بين الأزواج والزوجات. وهذه الصعوبة تكمن في التباس ما اذا كانت البطرياركية تشير الى هيمنة الرجال على النساء، أو حكم الأب كذلك. وتجادل دلفي، على نحو صريح، بأن استغلال عمل النساء من قبل أزواجهن هو الذي يشكل البطرياركية. وهي، في الواقع، تعارض، بوضوح، الموقف السايكوتحليلي من أن اضطهاد النساء يكمن في حكم الأب. وتعلق كوهن، بالاشتراك مع كاتبات أخريات يستخدمن مفهوم البطرياركية، على هذه المسألة التعريفية الأساسية كما يمكن أن نرى في الاقتباس التالي: "إن البطرياركية - حكم الأب - هي بنية مكتوبة بتعبيرات معينة عن التقسيم الجنسي للعمل، في حين أن الملكية، وسائل إنتاج القيم التبادلية، يجري الاستيلاء عليها من قبل الرجال، وحيث أن

علاقات الملكية هذه تصور العلاقات العائلية والأسرية بطريقة بحيث أن الرجال قد يستولون على العمل، وعلى الذوات الفعلية للنساء".⁽¹⁷⁾ وعلى الرغم من أن مفهوم البطريركية قد يصف أشكال التنظيم الاجتماعي، حيث تعهد السلطة الاقتصادية والاجتماعية الى الأب، فإنه ليس بالضرورة، مفهوما مفيدا نستطيع أن نكتشف، عبره، اضطهاد النساء في المجتمعات الرأسمالية، وإن الصعوبات التي ينطوي عليها العمل النسوي الماركسي بشأن البطريركية والرأسمالية توضح هذه المسألة. إن استخدام المفهوم أكثر ثباتا في الكتابات السايكوتحليلية، على الرغم من أن حالة هذا المنظور كتعبير عن اضطهاد النساء حالة اشكالية. ويبدو أنه من المسموح به في بعض السياقات العودة الى الأيديولوجيا البطريركية لتوصيف جوانب معينة من العلاقات الذكورية - الأنثوية في الرأسمالية. ولكن مصطلح البطريركية يطرح صعوبات جمة أمام التحليل الذي يحاول ربط اضطهاد النساء بعلاقات الانتاج الرأسمالية. وترى الباحثة الكندية (الهندية الأصل) هيماني بانيرجي في مقالها الموسوم (أيديولوجيا) المتضمن في كتاب شهرزاد مجاب (الماركسية والنسوية) أنه "يتعين أن يكون نقد ماركس للأيديولوجيا جزءا لا يتجزأ من التحليل النسوي. وبالتالي فإن البطريركية والجندر يمكن أن يعاملا باعتبارهما مقولات أيديولوجية في استخدامات معينة، ومقولات اجتماعية تحدد أنماطا معينة من التشكيلات الاجتماعية".⁽¹⁸⁾ إن معادلة النساء مع الطبيعة، أو ارتباط الجندر والتقسيم الجنسي للعمل بالطبيعة، أو مأسسة العائلة، تقدم أمثلة على الأيديولوجيا. لذلك السبب فإن بنية المقولة المتفردة والمحددة التي تسمى "المرأة"، التي تستنبط من العلاقات التاريخية والاجتماعية للمرأة الحقيقية،

يمكن، نفسها، رؤيتها باعتبارها ممارسة أيديولوجية. وترى بانيرجي أن نقد ماركس يساعد، أيضاً، في إبعاد النماذج الثنائية التقليدية التي يرمز إليها في مفاهيم مثل الذكوري والأنثوي، التي تصبح في هذا الاستخدام أدوات مفاهيمية مجسدة ترتبط، على نحو طفيف أو مشروط، بالاختلافات البيولوجية. وبطريقة مماثلة ينبغي للمقولات الثنائية مثل الطبيعة والثقافة أو الحضارة، والعاطفة أو المخيلة، والعقل أو العقلانية، والمجال الخاص والمحلي والمجال العام أو العالمي، أن تعامل باعتبارها تشكيلات أيديولوجية عندما تتجاوز الوظيفة التوصيفية. إن هذه المفاهيم والأمكنة التي تفصلها تتوافق مع التنظيم الاجتماعي الأيديولوجي البطريركي المستند إلى الملكية والمرتبطة بالكثير من العلاقات المتحكمة. وعندما تدقق عبر المنهج المادي التاريخي، فإن المقولات الذكورية - الأنثوية المتناقضة تكشف عن التداخل في التقسيم الاجتماعي والجنسي للعمل كما تطور عبر التاريخ. إن البنية والضوابط الأخلاقية والجوانب القانونية والاقتصادية للدولة والمجتمع تتجمد في هذه المقولات الساكنة. أما منهج ماركس المضاد للأيديولوجيا فيتحدى الممارسة التقليدية التي تنسب للرجال والنساء أنطولوجيات اجتماعية محددة و"بيئاتها" الطبيعية.

وبالتالي يمكننا أن نرى بأن الفهم الفعال والعملية للبطريركية كشكل اجتماعي ملموس تاريخياً يمكن الكشف عنه عبر المادية التاريخية المضادة للأيديولوجيا. وهذا الفهم جوهرى إذا ما أرادت النسوية أن تكون قوة للتغيير الاجتماعي. إن السؤال حول سبب افتقارنا لهذا التبصر في الغالب يستدعي التدقيق في المواقف الإستيمولوجية التي تكمن وراء أنماط مختلفة من التنظيرات النسوية، التي ينشأ تيارها الأكثر سيادة

من منظورات ليبرالية. والليبرالية ليست موقفاً إبستمولوجياً مؤسسا تاريخياً، ولا يمكن أن تقدم قيمة للعلاقات والأفكار الاجتماعية التي يمكن أن تلهم فكرها الاجتماعي الخاص. إن الفكر الليبرالي تجريبي وبالتالي فإنه ليس لديه مفهوم لكل اجتماعي تأسيسي شامل. ويمكن ادراك تكاملية الاجتماعي من قبل المفكرين الليبراليين كقضايا أو مجالات متميزة يتعين أن تكون حاصل جمع لأغراض مختلفة. إن المقاربات الليبرالية للتشكيل والتحول الاجتماعي توحد النسويات اللواتي يعتمدن عليها لتحديد مفاهيم المشكلات الاجتماعية في إطار الاختلافات الوظيفية الفكرية والعقلية، وبالتالي البحث فقط عن الإصلاح الاجتماعي. ويخلق هذا التعامل مع الجندر أو البطريركية نظرة أحادية لهيمنتها ويترك العلاقات والمنظومة الاجتماعية الشاملة التي تشكلها غير منظورة وبدون علاج. إنها لا تميز بين الواقع وأيديولوجيا البطريركية والجندر. و"يجري فهم العرق والطبقة، على نحو مماثل، مما يرغمننا على معالجة مفاهيم مثل الاختلاف أو التقاطع أو القانون المشترك بدون اعتبار لتشكيلها الاجتماعي والتاريخي. وإن مشقة محاولة الجمع بين العرق والجندر مع بعض في علاقة ذات معنى يمكن أن تنسب إلى نمط أيديولوجي في التفكير يمنعنا من رؤية الاجتماعي باعتباره بنية ملموسة".⁽¹⁹⁾ إن الجوانب المختلفة للمجتمع ليست ساكنة، بل متطورة وعملية وواعية في الوقت ذاته. وهي ما يسميه ماركس النشاط الإنساني العملي الحسي. إن الحاجة إلى إدراك اللحظات المكونة المرتبطة بانتاج وإعادة انتاج الاجتماعي كنتيجة ملموسة للمقررات المختلفة ترغمننا على أن نسميها ونحدد وظيفتها الحاسمة.

أما ليز فوغل فترى أن كتابي شولاميت فايرستون وكيت ميليت

(الصادرين عام 1970) كان لهما تأثير هائل على نشوء الاتجاه النسوي الاشتراكي في حركة النساء. وأثار تركيزهما على الجنسانية والظواهر السايكولوجية والأيدولوجية، وعلى الاصرار العنيد على الممارسات الاجتماعية التي تضطهد النساء، تجاوبا واسعا. وقد دخل مفهوم البطرياركية الى الخطاب النسوي الاشتراكي بدون اعتراض فعلي، ولم تثر تلك الانتقادات القليلة المؤطرة ضمن منظورات ماركسية أو رثودوكسية، شأن منظورات الباحثة النسوية البريطانية جوليت ميشيل، انتباها كبيرا. وترى فوغل أنه "على الرغم من اعترافهن بمحدودية النسوية الراديكالية، فإن الكثير من النسويات الاشتراكيات، خصوصا في الولايات المتحدة، اعتبرن، ببساطة، أن توليفة النسوية الراديكالية والتحليل الماركسي خطوة أولى ضرورية في تشكيل نظرية سياسية نسوية اشتراكية متماسكة، نظرية ليست مجرد إضافة مشتركة لهاتين النظريتين في السلطة، وإنما رؤيتهما باعتبارهما مترابطتين عبر التقسيم الجنسي للعمل".⁽²⁰⁾ ولم تعد المشكلة في استخدام المقولات الماركسية لوضع إطار نظري لتحليل اضطهاد النساء. وعلى نحو مماثل للنسويات الراديكاليات أخذت النساء الاشتراكيات، في الغالب، الماركسية، الى هذا الحد أو ذاك، كشيء معطى ولم يسعين الى دراستها او تعميقها.

وكانت المهمة، بالتالي، هي تطوير التوليفة التي هي النسوية الاشتراكية. ومن أجل إنجاز هذه المهمة بحثت النسويات الاشتراكيات مفهوميين مترابطين: البطرياركية وإعادة الانتاج. وتطلبت فكرة البطرياركية، المأخوذة من النسوية الراديكالية، تحويلا مناسباً. وكانت ميليت قد استخدمت المصطلح للإشارة الى نظام شامل للبنى الأيدولوجية والاقتصادية والسياسية، وقبل كل شيء، السايكولوجية

التي يقوم الرجال، عبرها، باخضاع النساء. وتعين على النسويات الاشتراكيات أن يطورن مفهوما للبطرياركية قادرا على أن يرتبط مع نظرية الصراع الطبقي، التي تطرح كل نمط للانتاج باعتباره نظاما محددًا للبنى تقوم، عبره، طبقة معينة باستغلال واخضاع طبقة أخرى. وعلى العموم رأَت النسويات الاشتراكيات، مثل الباحثتين الأمريكيتين هيدي هارتمان وآمي بريجز، أن "المقولات الماركسية، مثل (رأس المال) نفسه، تتجاهل الجنس، وأن مقولات البطرياركية، كما تستخدمها النسويات الراديكاليات، تتجاهل التاريخ. وفي إطار وجهة النظر هذه وفر مفهوم البطرياركية وسيلة لمناقشة الظواهر الاجتماعية التي يبدو أنها تفلت من المقولات الماركسية. فقد أشار البعض الى أن نظرية البطرياركية يمكن أن تفسر لماذا يكون بعض الأفراد، رجالا ونساء، في مواقع معينة تابعة أو مهيمنة في إطار البنية الاجتماعية لمجتمع معين. واعتقد آخرون أن قضايا الهيمنة أو التبعية بين الأشخاص يمكن أن تعالج عبر نظرية البطرياركية. وعلاوة على ذلك لم تكن المنظرات النسويات الاشتراكيات متفقات على معنى مفهوم البطرياركية. فبالنسبة للبعض مثل سلطة أو نظاما أيديولوجيا في المقام الأول، بينما جادلت كثيرات أن له أساسا ماديا في قدرة الرجال على السيطرة على عمل النساء والتحكم بمواردهن وجنسائيتهن".⁽²¹⁾

وقد كتبت الباحثة النسوية البريطانية شيلا روثام، على سبيل المثال، أن "السلطة البطرياركية قائمة على سيطرة الرجال على قدرة النساء الانتاجية وعلى شخصياتهن".⁽²²⁾ وظهرت مقاربات مختلفة أيضا لمشكلات أصل تقسيمات العمل بالجنس، والعلاقة بين البطرياركية وحفريات نمط معين من الانتاج.

إن مفهوم إعادة الانتاج قد أثير كوسيلة للربط النظري بين اضطهاد النساء والتحليل الماركسي للانتاج والصراع الطبقي. وحللت المنظرات النسويات الاشتراكيات عمليات إعادة الانتاج باعتبارها مماثلة، وان كانت نسبيا مستقلة، للانتاج الذي يميز مجتمعا معينا. أما بالنسبة لمفهوم البطرياركية فقد كان هناك القليل من الاتفاق على المعنى المؤكد لمصطلح إعادة الانتاج. فالبعض يماثل، ببساطة، إعادة الانتاج بما يبدو وظائف واضحة للعائلة. وعلى الرغم من تجريبية هذه المقاربة، فانها توضح المهمات التحليلية التي كانت تواجهها النسويات الاشتراكيات. وحسب كلمات الباحثة الأميركية رينيت برايتندال فان "العلاقة بين الانتاج وإعادة الانتاج علاقة دياكتيكية في إطار دياكتيك تاريخي أوسع، أي أن التغيرات في نمط الانتاج تؤدي الى تغيرات في نمط إعادة الانتاج. ويجب تحليل هذا الديالكتيك".⁽²³⁾ وافترض عدد من المشاركات في جدال العائلة - العمل وجود نمط انتاج "العمل المنزلي" أو "العائلي" الى جانب نمط الانتاج الرأسمالي، ولكنه تابع له. وفضلا عن ذلك فان مفهوم نمط إعادة الانتاج تقارب مع آراء انثروبولوجيين ماركسيين ترى بأن العائلات تتصرف كمصدر دائم لقوة العمل الرخيصة في كل العالم الثالث والدول الرأسمالية المتقدمة. إن مفهوما مماثلا لنمط إعادة الانتاج كان ضمنيا، في الغالب، في عمل النسويات الاشتراكيات اللواتي درسن العلاقة بين الامبريالية والعائلة.

وقد تحدث المناقشة النسوية الاشتراكية الحديثة استخدام مفاهيم البطرياركية وإعادة الانتاج، وجادلت بأن الجهود النظرية القائمة أخفقت في تطوير طرق مقنعة لتحدي كلا المفهومين. وفي المقام الأول لا البطرياركية ولا إعادة الانتاج جرى تحديدها بأية طريقة متماسكة.

ويبقى مفهوم البطرياركية، في الغالب، متضمنا في أصوله النسوية الراديكالية باعتباره منظومة أيديولوجية وسايكولوجية جوهرية. وحيثما يستخدم بمعنى أكثر مادية فإنه لم يرتبط مع تفسير ماركس لعلاقات الانتاج. إن مشكلات تحديد مفهوم إعادة الانتاج تستمد من مداها الواسع للمعاني المحتملة. وتشير الباحثات الأمريكيات فيليسييتي إيد هولم وأوليفيا هاريس وكيت يونغ الى أن مستويات ثلاثة من التحليل يمكن تمييزها: إعادة الانتاج الاجتماعي، او إعادة انتاج شروط الانتاج، وإعادة انتاج قوة العمل، وإعادة الانتاج البيولوجية أو البشرية.

وتتمثل موضوعة ثانية في انتقادات حديثة في مشكلة الازدواجية. فمرة تلو أخرى تحلل المنظرات اللواتي يستخدمن مفاهيم البطرياركية وإعادة الانتاج اضطهاد النساء في إطار بنيتين منفصلتين، على سبيل المثال الرأسمالية والبطرياركية، نمط الانتاج ونمط إعادة الانتاج، النظام الطبقي والنظام الجندي. وتفترض نظريات الأنظمة المزدوجة هذه، كما تسميها الباحثة الأميركية إيريس يونغ، ضمنا، أن اضطهاد النساء ينشأ عن نظامين مختلفين ومستقلين نسبيا. وبسبب إخفاقها في ربط الأنظمة بطريقة متماسكة غير ميكانيكية تطرح نظريات الأنظمة المزدوجة تعايشا مبهما بين تفسيرات منفصلة للتطور الاجتماعي.

وتلخص الازدواجية، عموما، التعارض بين النسوية والماركسية الذي حاولت النسوية الاشتراكية تجاوزه. وتجادل الباحثة البريطانية فيرونیکا بيتشي، مثلا، بأن فصل إعادة الانتاج أو البطرياركية عن النواحي الأخرى لنمط الانتاج يتجه الى ترك التحليل الماركسي للانتاج دون مساس ودون نقد من التفكير النسوي. وعلى نحو مماثل تشير يونغ الى أن نظرية الأنظمة المزدوجة لم تفلح في مواجهة ومراجعة

النظرية الماركسية التقليدية بما يكفي، لأنها تسمح للماركسية في أن تبقى، بشكل أساسي، غير متغيرة عن نظرية العلاقات الاجتماعية والاقتصادية التي تطعمها، بكل بساطة، على أساس نظرية العلاقات الجندرية.

وتقول فريغا هوغ إن "اكتشاف أنه كان هناك نظام هيمنة آخر عدا الرأسمالية، وعلى وجه التحديد البطريركية، طرح سؤالاً على نسوية الموجة الثانية من حركة تحرير النساء حول كيفية التفكير بتفاعل نمطي الهيمنة"⁽²⁴⁾. لقد سعت بعض النقاشات حول التناقضات الرئيسية والثانوية الى ادعاء الكلية، غير أن هذا النموذج المفاهيمي الضيق قد أعاق النقاش، الذي فهم ماركس باعتباره مدافعاً عن مركزية العلاقات الطبقيّة. وبعد أن بدأت الصراعات في سبعينيات القرن العشرين بخصوص الاعتراف بالعمل المنزلي تطورت المسألة الى إشكالية في الاقتصاد الاجتماعي، وكان هناك من سعوا الى ادراك الرأسمالية والبطريركية كعلاقات انتاج مختلفة.

واقترحت نسويات الحديث عن نمطين مختلفين من الانتاج يدعمان بعضهما البعض على نحو متبادل. واعتبرت شيلا روبرثام مثل هذا التعايش خاصاً بالرأسمالية. وكان الأكثر شهرة في هذا السياق محاولة الباحثة الأميركية هيدي هارتمان من أن بذرة البطريركية هي سلطة التخلص من قوة العمل النسائي لتأسيس نظرية مادية لعلاقات الجندر. وكان هذا مضاداً لوجهة النظر التي طرحتها جوليت ميشيل، التي ترى أن هناك مجالين مستقلين: النمط الاقتصادي للرأسمالية، والنمط الأيديولوجي للبطريركية. وأكدت الباحثتان البريطانيّتان رويسن ماكدونو وراشيل هاريسون على أن البطريركية يمكن ادراكها فقط

عندما تحدد تاريخيا وعلى نحو ملموس في تفاعل علاقات إعادة الانتاج البشري وعلاقات الانتاج. وكان هذا يعني بالنسبة للرأسمالية تبني العلاقات الطبقيّة في تحليل علاقات الجندر. وتساءلت الباحثة الألمانية غابرييل ديتريتش عن أولوية انتاج السلطة طالما أن انتاج الحياة شرط لا غنى عنه لأية عملية انتاج أخرى. ومن منظور اشتراكي فان هذا لا يعني مسألة كيف أننا نريد الوصول الى ربط المنتجين الأحرار حسب ، وانما أيضا صياغة ما نسميه إعادة الانتاج لمجتمع الناس الأحرار.

وتشير مارثا غيمينيز الى أن " كلا النظامين، أي البطرياركية والرأسمالية، مترابطان وظيفيا، ويستجيبان لحاجات بعضهما البعض للاستمرار الذاتي على الرغم من أن علاقتهما تصبح غير مستقرة، على نحو متزايد، لأن نمو مشاركة النساء في قوة العمل يتجه الى تقويض بعض جوانب الهيمنة البطرياركية".⁽²⁵⁾

وفي ملاحظاته على مؤلف إنجلز (أصل العائلة) عاد ماركس الى بعض القضايا التي طرحها في (الغروندريسه)، خصوصا في قسم (التشكيلات الاقتصادية ما قبل الرأسمالية) . وتتمتع بأهمية خاصة الطريقة التي يسّر فيها تطور الملكية فردية الكائنات الانسانية. ويعالج ماركس، الى حد ما، هذه المسألة والأشكال الخاصة التي تتخذها الفردية في ما يتعلق بالجندر والعائلة. و" تشير هذه الملاحظات الى أن تطور المجتمع الطبقي واضطهاد النساء هما جزء من العملية التاريخية ذاتها، ولكن بطريقة مختلفة، نوعا ما، عن الطريقة التي وصفها إنجلز لاحقا في (أصل العائلة). فبالنسبة لماركس لم تكن هناك هزيمة تاريخية عالمية لجنس النساء. إن ظرف النساء في المجتمع قد تغير، وهذا صحيح قبل ظهور البطرياركية وكذلك في فترة ظهورها. وبدلا من النظر الى هذا

التطور بخط طولي يبدو أن ماركس قد اكتشف تاريخا دياكتيكيا لهذه العمليات".⁽²⁶⁾

وتشير غيمينيز الى نواح هامة في منهج ماركس يمكن أن تكون ذات قيمة كبيرة للنسوية، ابتداءً من مقدمة أنه "ما دامت الرأسمالية تبقى أسلوب الانتاج السائد، فمن المستحيل أن نفهم، بالكامل، القوى التي تضطهد النساء وتشكل العلاقات بين الرجال والنساء، بدون أن ننظر الى تحليل عمل ماركس كأساس".⁽²⁷⁾

وتجادل غيمينيز بأن منهج ماركس ضروري لسببين على الأقل:
الأول: أن ماركس يركز على العلاقات الاجتماعية الواقعية وطبيعتها المتغيرة، على العكس من التشكيلات المسبقة الساكنة. وهذا هام، على نحو خاص، طالما أن الكثير من الأدب النسوي الاشتراكي يميل الى الاعتماد على التجريدات اللاتاريخية لمقولات الرجل والمرأة: "في تشكيلاتها المختلفة تطرح البطرياركية سمات ونوايا الرجال باعتبارها سبب اضطهاد النساء. وهذه الطريقة في التفكير تحول الانتباه الى تنظير العلاقات الاجتماعية، التي تضع النساء في وضع غير مؤات في كل مجال من مجالات الحياة، وتوجهه نحو الرجال باعتبارهم سبب اضطهاد النساء. ولكن الرجال لا يمتلكون وضعاً متميزاً في التاريخ مثل ذلك، بصورة مستقلة عن الحكام الاجتماعية، حيث أن لديهم البصيرة والسلطة الواعية لصياغة التنظيم الاجتماعي لصالحهم. إن الرجال، شأن النساء، كائنات اجتماعية تعكس خصائصهم التشكيلية الاجتماعية التي يظهرون داخلها كعوامل اجتماعية".⁽²⁸⁾
وهكذا فانه من الضروري تصوير وعي الرجال والنساء لأنفسهم والعالم المحيط بهم كشيء مصاغ اجتماعيا وليس كمعطى.

الثاني: تركز غيمينيز على مفهوم ماركس للتجريد الذي يستند، أيضاً، على رأيه العلاقاتي بالمجتمع. وتجادل بأنه بالنسبة لماركس من الضروري تقييم المفاهيم المعطاة مباشرة، والتي تبدو بسيطة مثل الرجال والنساء والعائلة، مادامت هذه المقولات البسيطة تعتمد على "الشروط التاريخية المتعددة للامكانية التي لا يمكن ادراكها من دون مزيد من التحليل النظري والتاريخي".⁽²⁹⁾ وفضلا عن ذلك فان "كل تجريد أو مقولة تحليلية تستولي فقط على لحظة أو ناحية من كلية معقدة. إن الأشياء هي ما عليه بسبب علاقاتها مع أشياء أخرى، ليست منظورة، على الدوام، من جانب الادراك المباشر، ولكن يمكن تشخيصها اذا ما بحثنا، بدلا من التسليم بصحة المنظور تجريبييا بذاته باعتباره كل ما هو موجود، عن شروط الامكانية والتغيير".⁽³⁰⁾ ولهذا فان منهج ماركس قابل للتعديل، على نحو خاص، في سياق فهم نسوي، طالما أنه يسعى الى التفكيك، تاريخيا، للمقولات التي تبدو معطاة، ويبحث عن نقطة ضعف في النظام كستراتيجية لاحداث التغيير.

وبمزاج ألتوسيري (نسبة الى الماركسي الفرنسي لويس ألتوسير) تشير غيمينيز الى الطرق التي يمكن للتحليل الماركسي بها أن يؤدي الى إعادة تعريف المقولات الاشكالية للمرأة والرجل. إن تحليل ماركس التاريخي والعلاقاتي في مجالات أخرى من مجالات المجتمع يمكن أن ينقل الى دراسات الجندر والعائلة. وبينما يعتبر هذا، بالتأكيد، هاما في ما يتعلق بمنهج ماركس، تقلل غيمينيز من قيمة المدى الذي بدأ فيه ماركس، بالفعل، في إنجاز هذا بالارتباط مع الجندر والعائلة. وبينما يعتبر تحليل ماركس اشكاليا في بعض المواضع، فانه قد بدأ في تشكيل نظرية للجندر والعائلة، ومناقشة العلاقة المترابطة بين الجندر والطبقة،

من دون أن يمنح، جوهريا، امتيازا لأي منهما في تحليله. وحاولت الباحثة الماركسية الأميركية (الأوكرانية الأصل) رايا دوناييفسكايا، من بين قلائل، أن تفصل آراء ماركس حول النساء عن آراء إنجلز. وفي الكثير من عملها، ابتداء من كتابها (روزا لوكسمبورغ، تحرير النساء وفلسفة ماركس في الثورة) تقوم بتمييز حاد بين ماركس وأولئك الذين تصفهم بـ"الماركسيين ما بعد ماركس"، وتجادل بأن كثيرا منهم قد أساءوا تفسير ماركسية ماركس.⁽³¹⁾

وتقول الباحثة النسوية الماركسية الايرانية مريم جزائري إنه يمكننا أن نرى أن اضطهاد النساء، اليوم، قد أصبح تركيزا وتجسيدا صارخين لحفريات الرأسمالية الى درجة بحيث أن المرء يغريه أن يعيد صياغة ماركس حول البروليتاريا، فيقول إن اضطهاد النساء يمثل كل ما يجري على نحو خاطيء لكل البشرية وللطبيعة. فالموضوع الثوري للبطرياركية هو النساء، بالمقارنة مع الموضوع الثوري للرأسمالية الذي هو الطبقة العاملة. ولكن لا الطبقة العاملة ولا النساء هم مواضع ثورية جاهزة. يتعين عليهم أن يصاغوا الى مثل هذه المواضيع، نظريا وعمليا، عبر حركة ثورية.

إن البطرياركية هي العلاقة الأقدم لتخصيص النشاط الحياتي للنساء. وفي ظل الرأسمالية تتشكل الروابط الاجتماعية عبر الاعتماد المتبادل والشامل للناس الذين هم غرباء بالكامل عن بعضهم البعض. وتتربط هذه الأصرة الاجتماعية عبر القيمة التبادلية. وفي العلاقات الرأسمالية يحمل الناس سلطتهم وكذلك أواصرهم مع المجتمع في جيوبهم كما يقول ماركس. وهكذا فإن العلاقات الاجتماعية المحددة بالعلاقات الرأسمالية تسمى علاقات القيمة. والعلاقات البطرياركية ليست علاقات

قيمة رأسمالية، ولكنها تخدم تحقيق وإعادة إنتاج علاقات القيمة. ومن ناحية أخرى فإن الرأسمالية، في توسيعها الذي لا هوادة فيه لعلاقات القيمة في كل زاوية من زوايا الوجود الانساني، تمتلك الميل الى تجاهل انقسام الرجل - المرأة، جاذبة نشاط النساء الحياتي الى عاصفة علاقات القيمة. ولكن من الناحية الأخرى تقيد الرأسمالية النساء بالعلاقات البطريركية. وهذا التوتر لا يمكن تخفيفه أو حله في ظل الرأسمالية طالما أن التناقض الأساسي للرأسمالية لا يجري حله: التناقض بين الانتاج الاجتماعي وتخصيصه والسيطرة عليه.

وترى جزائري أنه "بدون إلغاء البطريركية ليس هناك إلغاء للتخصيص الخاص الرأسمالي. إن هذه العلاقات التاريخية - العالمية المترابطة للانتاج الاجتماعي تخلق أنواعا مختلفة من البروليتاريا - القوة الاجتماعية التي لديها أعمق المصالح في اجتثاث الملكية الخاصة لوسائل الانتاج، وأخيرا، كل أصناف العلاقات السلعية والحقوق البرجوازية. وفي ظل الرأسمالية لا يكون اضطهاد النساء سمة انتقالية، بل هو سمة أبدية. وهذا يجعل النساء ذاتا للثورة الشيوعية، ذاتا تصبح، مثل الطبقة العاملة، التي يتعين عليها أن تصبح ذات الثورة. غير أن تصبح ذات الثورة، فإن هذا عملية واعية من جانب المضطهدين"⁽³²⁾.

إن الرأسمالية المالية العابرة للحدود تخلق أشكالا جديدة من الهيمنة، وتسبب السيطرة على الموارد الطبيعية لبلد ما تهجيرا هائلا وعنيفا، بينما تعتبر الحرب جزءا من الرأسمالية البطريركية. وتحتاج النسويات الماركسيات الى النظر الى ما هو أبعد من الحدود الوطنية والاقليمية في عالم معومل.. ويجب أن يفتن التضامن مع أولئك الذين يرغمون على الهجرة بموقف حازم ضد التسلح والحروب التي تسعى الى تجريد

الناس من مواردهم الطبيعية بحجة الدفاع عن الحرية والديمقراطية. ومن الطبيعي أن لا شيء من هذا يمكن تحقيقه عبر قصف المدنيين وارتكاب المجازر بحقهم.

وتشير الباحثة الأرجنتينية أنا إيزابيل غونزاليس مونتس الى أن "النسويات، اليوم، يواجهن أنماطا عديدة من الأصولية، ليس فقط الأصولية الدينية، التي تأتي في أميركا اللاتينية من الأوساط الأكثر محافظة من الكنيسة الكاثوليكية والكنائس الانجيلية الجديدة. أما الأصولية الأخرى الكبيرة فهي أصولية النيوليبرالية"⁽³³⁾

إن تحقيق تحولات فعالة يتطلب معرفة ملموسة بالعلاقات الاجتماعية في إطارها التاريخي. وفي المجتمعات المهمشة تكون علاقات الانتاج والاستغلال قوام العلاقات الإثنية والجنسية. وهذا هو السبب الذي يجعل "الكفاح ضد البطرياركية مرتبطا، على نحو لا ينفصم، بالكفاح ضد الرأسمالية في مرحلتها الجديدة، النيوليبرالية. ويعني الانطلاق من التجربة التاريخية للمموسة ادراك تاريخية مقولات التحليل، والقدرة على تفكيك علاقات السلطة الثقافية والرمزية والمادية للمموسة في المجتمع"⁽³⁴⁾

إن معرفة الأصول المختلفة والمشاركة فيها تسمح بتأسيس الهويات الخاصة المتغيرة والمموسة التي يمكن للنساء بواسطتها أن يحددن الهوية، ويحاولن، انطلاقا من ذلك، فهم أصول وهويات الآخرين الذين يخوضون صراعات أخرى.

وبهذه الطريقة يمكن خلق التعاطف الضروري الذي يؤدي الى خوض معركة مشتركة. ويجب أن تكون كل مجموعة مهمشة قادرة على نقد تهميشها الخاص لغرض تغييره. ويتطلب الوضع الكثير من

الاصغاء والفهم للسياقات المحددة التي يتعين أن تمارسها النسويات من مناطق مختلفة في العالم.

وتتساءل مونتس: "من يعرف اليوم ما هي الاشتراكية؟" وتجيب: "نحن نعرف أنها ينبغي أن تستند على تضامننا الجماعي الخاص، وعلى المساواة في الجندر والطبقة والعرق، وهذا هو الحجر الأساس للقيم النسوية. وتضيف: "وللبدء بتأسيس يوتوبيا علينا أن نؤسسها على تواريننا الخاصة، المؤلمة، المتناقضة، المتصارعة، الملموسة. ينبغي الاصغاء لكل الأصوات والتواريخ ومنحها القيمة والاحترام ذاته. علينا بناء الجسور وصنع تواريننا عبر الحوار بيننا. وينبغي أن تقوم فلسفة التطبيق العملي (البراكسيس) على الأفعال الملموسة للكائنات الانسانية المجندرة، التي تسعى الى تغيير الواقع الذي يضطهدها".⁽³⁵⁾

هوامش

- (1) غرفة فرجينيا وولف - دراسة في كتابة النساء، رضا الظاهر، دار المدى، 2001، ص 240
- (2) المصدر السابق نفسه، ص 239
- (3) Marxism & Women's Liberation, Judith Orr, Bookmarks Publications, 2015, P.24
- (4) Clara Zetkin Selected Writings, Clara Zetkin, ed., by Philip Foner, International Publishers, 1984, P.96
- (5) How Patriarchy and Capitalism Combine to Aggravate the Oppression

of Women, Denise Comanne, CADTM, 20.05.2020

(6) المصدر السابق نفسه

(7) Women's Oppression Today–The Marxist feminist Encounter, Michele Barret, Verso, 2014, P.10

(8) المصدر السابق نفسه، ص 11

(9) المصدر السابق نفسه

(10) المصدر السابق نفسه، ص 12

(11) المصدر السابق نفسه، ص 15

(12) المصدر السابق نفسه

(13) المصدر السابق نفسه، ص 16

(14) المصدر السابق نفسه، ص 16-17

(15) المصدر السابق نفسه، ص 17

(16) المصدر السابق نفسه

(17) المصدر السابق نفسه، ص 19

(18) Marxism and Feminism, ed., Shahrzad Mojab, Zed Books, 2015, P.168

(19) المصدر السابق نفسه، ص 169

(20) Marxism and the Oppression of Women, Lise Vogel, Haymarket Books, 2013, P.26

(21) المصدر السابق نفسه، ص 26-27

(22) المصدر السابق نفسهن ص 27

(23) المصدر السابق نفسه

(24) Marxism and Feminism, ed., Shahrzad Mojab, Zed Books, 2015, P.59

(25) Capitalism and the Oppression of Women: Marx Revisited, Martha Gimenez, Science and Society, 2005, P.67

(26) Marx on Gender and the Family, Heather Brown, Haymarket Books, 2013, P.133-134

(27) Capitalism and the Oppression of Women: Marx Revisited, Martha Gimenez, Science and Society, 2005, P.11-12

(28) المصدر السابق نفسه، ص 14

(29) المصدر السابق نفسه، ص 15

(30) المصدر السابق نفسه، ص 16

(31) Rosa Luxemburg, *Women's Liberation, and Marx's Philosophy of Revolution*, Univ.of Illinois Press, 1991

(32) *Marxism and Feminism*, ed., Shahrzad Mojab, Zed Books, 2015, P.308-309

(33) *Marxist-Feminist Theories and Struggle Today*, ed.,by: Khayaat Fakier, Diana Mulinari and Nora Rathzel, Zed Books, 2020, P.292

(34) المصدر السابق نفسه، ص 293

(35) المصدر السابق نفسه

في مفهوم الجندر

في بعض أعماله المبكرة المتعلقة بنقده للرأسمالية يؤكد ماركس على الحالة اللإنسانية للنساء. وفي (مخطوطات 1844) يتخذ هذا، الى حد كبير، شكل الكشف عن عمق الاغتراب في المجتمع. إن اغتراب البشرية جوهرية الى حد أنه يؤثر في جميع مناحي الحياة، بما في ذلك العلاقات بين الرجال والنساء. ولا يمكن أن يظهر أي تغيير حقيقي ما لم تجر إزالة كل هذه الأشكال من الاضطهاد والاغتراب. فضلا عن ذلك يشير ماركس الى العلاقة الديالكتيكية بين الطبيعة والمجتمع والعمل. وبعمله هذا يتجه الى تجنب منح امتياز للطبيعة أو للمجتمع، وهو موقف يمكن أن يكون منسجما مع التحليل النسوي.

وفي وقت لاحق، وفي (الأيديولوجيا الألمانية) يقدم ماركس وإنجلز تحليلا أكثر تجريبية لأصول المجتمع الطبقي. وفي إطار هذه المناقشة يعالجان، أيضا، دور العائلة في هذه العملية. كما أن تقسيم العمل ليس هو الذي يؤدي الى المجتمع الطبقي، وانما الأساس هو التقسيم بين العمل الذهني والعمل اليدوي. ويعتبر بعض تقسيم العمل ضروريا، خصوصا في المجتمعات الأكثر تقدما. وتقسيم العمل هذا يصبح إشكاليا عندما تتطور علاقة سلطة جائرة، وعندما تهيمن قلة على السلطة مقابل عمل الأغلبية. وفي هذه المرحلة يبدأ العمل بفقدان وظيفته الابداعية، ويبدأ الاغتراب، الجلي في المجتمع الرأسمالي، بالتطور، على الرغم من أن تطوره الكامل يمكن فقط أن يأتي عبر التفرد الكامل للفرد عن المجتمع. وبينما يبدأ ماركس

وإنجلز يوضحان، نظريا، كيف أن هذا يرتبط بالنساء، فإن هذا الجانب من عملهما يبقى ناقصا. فقد يكون من المحتمل توسيع هذه المناقشة نحو النساء في إطار عملهما النظري.

وأخيرا فإن بحث ماركس في اضطهاد النساء في ظل الرأسمالية في (العائلة المقدسة) و(بوشيت حول الانتحار) يشير، على الأقل، الى نسخة محدودة من ذاتية النساء. ومن المؤكد أن ماركس لا يرى فليير دي ماري، أو النساء اللواتي ينتحرن كضحايا يائسة تماما. فلفترة معينة كانت فليير دي ماري قادرة على الحفاظ على إنسانيتها وحبها للحياة في ظروف لإنسانية. فضلا عن ذلك فإن النساء اللواتي انتحرن لم يفتقرن الى الذاتية تماما. كن مضطهدات الى أبعد الحدود من قبل عوائلهن ومن قبل الأخلاقية السائدة، ولكنهن كن، في خاتمة المطاف، قادرات على ممارسة شيء من السيطرة على حياتهن عبر إنهاءها. وهذا، بالطبع، شكل محدود جدا من الذاتية، ولكنه يوضح أن ماركس لا ينظر الى هذا كشكل كلي للاضطهاد: فهناك، على الدوام، خيارات للخلاص، غير أن هذا ليس شكلا من الذاتية الثورية. وفي هذه المرحلة فإن ماركس غير قادر على أن ينظر الى النساء كذوات تاريخية جمعية. فهذا الاضطهاد التاريخي قلص أفعالهن الى أفعال فردية للذاتية. غير أن ”هذا تغير، في وقت لاحق، وكان لماركس أن يبدأ بالنظر الى النساء كذوات مؤثرة في التاريخ. وكان هذا دقيقا تماما بعد أحداث كومونة باريس التي لعبت فيها النساء دورا بارزا“.⁽¹⁾

وعلى الرغم من أن عمل ماركس كان يميل الى التركيز، بشكل أساسي، على الاقتصاد السياسي، فقد أدرك التغيرات الكبيرة التي كانت تظهر في ما يتعلق بالعائلة بسبب التطور الرأسمالي بخاصة. فقد بدأت الظروف القديمة للعائلة بالانحلال ارتباطا بشروع النساء والأطفال بلعب دور كبير

في الانتاج الرأسمالي. وبينما كان ماركس ربما بالغ في مدى التغيرات التي ظهرت في العائلة وامكانياتها في إنهاء العلاقات البطريركية الجائرة القائمة فيها، فقد كان واحدا من القلائل في ذلك الوقت الذين طرحوا الطبيعة التاريخية للعائلة.

وطالما أن العائلة البرجوازية كانت نمطا واحدا في سلسلة من أشكال العائلة التاريخية، فانها يمكن أن تتحول أيضا. وعلى الرغم من بعض الالتباس في هذه المسألة رأى ماركس امكانية ظهور شكل جديد للعائلة كامن في المجتمع الرأسمالي. فقد جرى اجتذاب النساء لقوة العمل، فحصلن، بالتالي، على بعض الاستقلالية، طالما أن الأب أو الزوج لم يعد بامكانهما الهيمنة، بشكل مطلق، على دخل العائلة. فضلا عن ذلك فقد برهنت النساء على أنهن عاملات مؤهلات، على الرغم من الأيديولوجيا التقليدية التي تشير الى أن مكان النساء هو البيت.

غير أنه كان هناك أيضا جانب سلبي لتحطيم العائلة، وهذا صحيح، على نحو خاص، بالنسبة للنساء والأطفال. وعلى الرغم من دخولهن الى قوة العمل، ظلت النساء مسؤولات عن رعاية الأطفال، وهو ما يلاحظه ماركس على نحو غير انتقادي الى حد ما. وأدى هذا، بالمقابل، الى وضع لا يتلقى فيه الأطفال الصغار الرعاية التي يحتاجونها، وفي بعض الأحيان اضطرت بعض النساء حتى الى قتل أطفالهن باستخدام المخدرات.

وكانت تعليقات ماركس على الشكل الجديد الذي ستتخذه العائلة تجريدية ووجيزة جدا. فضلا عن ذلك فان تناقضه الواضح حول الوضع الأخلاقي للنساء في ظل الرأسمالية ربما حجب، الى حد ما، آراءه بشأن مثل هذا المجتمع الجديد. وشأن أي انسان آخر فان ماركس هو نتاج عصره ومتأثر بتحاملاته. غير أن بعضا من كتاباته الأخيرة يغير من هذا الموقف.

وأخيراً، فإن تحليل ماركس الشامل للرأسمالية يشير، على الأقل بصورة غير مباشرة، الى بعض الانتقادات اللاحقة بشأن التقليل من قيمة عمل النساء في ظل الرأسمالية. وبينما لا يكتب ماركس عن تقليل قيمة عمل النساء، فإنه يناقش الطرق التي يطرح فيها الاقتصاد السياسي الكلاسيكي والعلاقات الرأسمالية نفسها نظرة أحادية للعمل المفيد تأخذ بالحسبان، فحسب، القدرة على انتاج فائض القيمة. وهذه النظرة الى العمل المفيد، التي تتجاهل مساهمة النساء الفريدة، تعتمد على التاريخ، وهي، بالتالي، نظرة عابرة. وبهذا المعنى فإن نقد ماركس التاريخي يتكّم مجالاً لنمط جديد من علاقات الجندر يمكن أن يفلح في دمج العناصر الطبقيّة والجندرية. وفي هذا الفصل سنتعرض بشيء من التفصيل الى كتابات ماركس الأولى حول الجندر والعائلة.

فعلى الرغم من أن (مخطوطات 1844 الاقتصادية والفلسفية) لم تطبع خلال حياته، فإنها كانت أول تحليل شامل لماركس عن نظريته حول المجتمع والتغير الاجتماعي. وفيها عالج ماركس عدداً من الموضوعات النقدية مثل الاغتراب المتأصل في المجتمع الرأسمالي، والبنى السياسية والاقتصادية للرأسمالية، ونقد وتكييف دياكتيك هيغل، كما أنه بحث في نقد المفاهيم القائمة للشيوعية. وفي هذه المخطوطات يناقش ماركس علاقات الجندر في مقالة (الملكية الخاصة والشيوعية)، التي تجادل بأن موقع النساء هو معيار أساسي للتطور الشامل للمجتمع. وفضلاً عن ذلك فإن فهم ماركس الديالكتيكي للعلاقة بين الطبيعة والثقافة والعمل قد يكون منسجماً مع التفسير النسوي للعلاقة بين الطبيعة والثقافة، خصوصاً عندما يرتبط الأمر بالنساء.

وفي مقالته (الملكية الخاصة والشيوعية) يصوغ ماركس تعبيره الأهم

ربما من بين كتاباته الأخرى حول الروابط بين الجندر وتحير الانسان. ويجادل هنا بأن التطور الشامل للمجتمع يمكن الحكم عليه على أساس العلاقة بين الرجال والنساء: "إن العلاقة الضرورية والطبيعية والمباشرة بين كائنين بشريين هي أيضا علاقة الرجل بالمرأة. وفي علاقة الأنواع الطبيعية هذه فان علاقة الانسان بالطبيعة هي مباشرة علاقته بالانسان، وعلاقته بالانسان هي مباشرة بالطبيعة، بوظيفته الطبيعية الخاصة. وبالتالي فانه في هذه العلاقة، التي يكشف عنها بحسية، وتختزل الى حقيقة يمكن ادراكها، يتضح المدى الذي يمكن فيه للطبيعة الانسانية أن تصبح طبيعة بالنسبة له... وارتباطا بسمة هذه العلاقة يتبين الى أي مدى يصبح الانسان ويفهم نفسه ككائن حي، كائن انساني".⁽²⁾

وهنا يشير ماركس الى أن العلاقة بين الرجال والنساء تكشف عن الدرجة العامة من الاغتراب. غير أن تعريف ماركس لـ "الطبيعي" هنا، وفي (الايدولوجيا الألمانية) لا يعود الى جوهر بيولوجي محدد، إذ بدلا من ذلك لديه، في الأقل، معنيان منفصلان في هذه السياقات. فهو، أولا، يشير، تاريخيا، الى التنظيم العفوي غير الواعي للمجتمع. ويشير، ثانيا، وفي مواضع أخرى، الى حالة مستقبلية حيث تدرك البشرية امكانياتها الحقيقية.⁽³⁾

وفي الجملة الأولى من النص أعلاه، حيث يستخدم ماركس، للمرة الأولى والوحيدة في هذا الاختيار، مصطلح "الطبيعي" فانه يبدو وهو يشير الى حالة بيولوجية غير تاريخية: إنه من الضروري بيولوجيا أن يتعايش الرجال والنساء من ناحية إعادة انتاج الأنواع. غير أن هذا ليس سوى حالة "مباشرة" وتجريدية. فالرجال والنساء دائما يوجدون ويتفاعلون في إطار ظروف ملموسة عبر علاقات اجتماعية محددة. ولكي يميز بين معنييه

المستقلين لـ“ الطبيعي“ في هذا النص يؤكد ماركس في مخطوطته على استخدام ”الطبيعي“ عندما يشير الى العلاقات ذات الوساطة الاجتماعية التي هي طبيعية، سواء بمعنى العلاقات ”الطبيعية“ اعتمادا على الفترة المدروسة، أو ما اذا كانت العلاقات ”الطبيعية“ المستقبلية (الوجود) تتوافق مع جوهر البشرية.

وفي الجملة الثانية يشير ماركس الى العلاقة ذات الوساطة الاجتماعية مع الطبيعة. وطالما أن البشر هم، أساسا، كائنات اجتماعية، وطالما أنهم بحاجة الى أن يكتفوا الطبيعة لحاجاتهم الخاصة، فان علاقة الفرد بالأفراد الآخرين ستكون تجسيدا موضوعيا لعلاقة الفرد بالطبيعة. ويبدو هنا وجود فجوة لا يمكن تجاوزها بين المجتمع والطبيعة: بدلا من ذلك الاثنان مترابطان دياكتيكيا.

وفي سياق الاعتماد الديالكتيكي المتبادل بين البشرية والطبيعة يرى ماركس أنه من الممكن تحديد ”المدى الذي أصبحت فيه الطبيعة الانسانية طبيعة الانسان، وأصبحت فيه الطبيعة طبيعة انسانية بالنسبة له.“⁽⁴⁾ وكما أشير أعلاه يرى ماركس أن البشرية في علاقة دياكتيكية مع الطبيعة، حيث يتوجب على البشرية أن تتفاعل، على الدوام، مع العالم الخارجي نفسه، من أجل البقاء.⁽⁵⁾ وهكذا فانه في الفكر والفعل ينبغي على البشرية أن تدرك الطبيعة وتتفاعل معها كناحية حاسمة من عملية الحياة، ولا تتعامل مع الطبيعة خارج نفسها بطريقة استغلالية. وبهذا المعنى يمكننا الاستدلال على تطور البشرية.

وفضلا عن ذلك فان علاقة البشر بالطبيعة وبالأخرين توضح، أيضا، الى أي مدى أصبح الانسان، وأدرك نفسه ككائن نوعي، ككائن انساني.⁽⁶⁾ ويشير ماركس، هنا أيضا، الى الطبيعة الاجتماعية للبشر. إن الناس ليسوا،

ببساطة، أفراداً: إنهم كائنات نوعية ”ليس فقط بالمعنى الذي يعني أنه يجعل الجماعة (جماعته وكذلك الأشياء الأخرى) موضوعه عملياً ونظرياً، وإنما أيضاً (وهذا ببساطة تعبير آخر عن الشيء نفسه) بالمعنى الذي يشير إلى أنه يعامل نفسه في الأنواع الحية، الراهنة، ككائن كوني، وبالتالي كائن حر“.⁽⁷⁾ ويواصل ماركس جداله بالقول إن ”علاقة الرجل والمرأة هي العلاقة الأكثر طبيعية بين كائن إنساني وآخر. ولهذا فإنها تشير إلى أي مدى أصبح السلوك الطبيعي إنسانياً، وإلى أي مدى أصبح جوهره الإنساني جوهرًا طبيعيًا بالنسبة له، وإلى أي مدى أصبحت طبيعته الإنسانية طبيعية بالنسبة له. كما أنها تظهر إلى أي مدى أصبحت حاجات الإنسان إنسانية. وبالتالي إلى أي مدى أصبح الشخص الآخر، باعتباره شخصاً، واحداً من حاجاته، وإلى أي مدى يكون فيه الإنسان بوجوده الفردي كائناً اجتماعياً في الوقت نفسه“.⁽⁸⁾

وهكذا فإن العلاقة بين الرجال والنساء يمكن النظر إليها باعتبارها ”طبيعية“ بمعنى مزدوج. أولاً، إعادة الإنتاج ضرورية لاستمرار الأنواع. وثانياً، من أجل أن يوجد الناس ككائنات نوعية حقيقية ترتقي إلى إمكانيتها الكاملة، فإنه ينبغي النظر إلى النساء باعتبارهن مساويات للرجال. ويعتبر مفهوم ماركس حول الكائنات النوعية أساسياً لفهم هذه الفقرة، وبالنسبة لماركس لا يمكن فهم الأنواع بالاستناد إلى الأفراد وحدهم. بدلاً من ذلك فإن الجميع مرتبطون بالإنسانية عبر وعيهم بعلاقتهم مع الآخرين وعبر نشاطهم. وعندما يغترب الفرد عن الأنواع فإنه لا يفعل سوى تصوير الشخص الآخر ونشاطه كوسيلة لشيء آخر مثل الطعام أو المأوى أو الدعم العاطفي. وفي هذه الحالة فإن الشخص لا يقيم باعتباره عضواً فرداً في الأنواع، وإنما فقط ما يمكن الحصول عليه من الشخص من أجل الفرد.

غير أن ماركس هنا يكتب عن وضع حيث لم يعد هذا هو الحال. ففي مجتمع متطور تماما فان الفرد يقيم الفرد الآخر طالما أنه الآن كائن انساني متطور تماما. وفي فقرة أخرى من (مخطوطات 1844) يطرح ماركس قضيته الخاصة بشأن الحاجة الى التبادل بصورة أوضح: ” دعونا نفترض أن يكون الانسان انسانا، وان علاقته بالعالم علاقة انسانية، وبالتالي لا يمكن تبادل الحب الا بالحب واثقة بالثقة ... الخ. واذا ما رغب المرء في التأثير على الناس الآخرين يتعين عليه أن يكون شخصا يمتلك، بالفعل، تأثيرا محفزا ومشجعا على الآخرين. إن كل علاقاتك مع الانسان والطبيعة لابد أن تكون تعبيريا مميزا ينسجم مع هدف إرادتك، مع حياتك الفردية الحقيقية. فاذا ما أحببت بدون أن تستحضر الحب بالمقابل، أي أنه اذا لم تكن قادرا، عبر تجسيد نفسك كشخص محب، على أن تجعل من نفسك شخصا محبوبا، فان حبك، بالتالي، حب عاجز ومصيبة“.⁽⁹⁾

وعلاوة على ذلك يجادل ماركس أعلاه بأن النساء كائنات حية أيضا، طالما أن علاقة الرجل بالمرأة هي العلاقة الأكثر طبيعية بين كائنين انسانيين. وهكذا ففي مجتمع متطور بالكامل ينطبق هذا الشكل من التبادل على كل من الرجال والنساء. إن نصفا من البشرية سيكون، على الدوام، مسؤولا عن الولادة. ولكن هذا لا يعني أن اللامساواة حتمية بين الرجال والنساء. فالنساء لسن الآخر المطلق الذي يوجد فقط في الطبيعة وخارج اطار المجال الاجتماعي. بدلا من ذلك فانه لكي تصل البشرية الى قدرتها الكلية، فان هذا العامل البيولوجي يجب أن يجري ابداله. إن وحدة جديدة بين البشرية والطبيعة يجب الوصول اليها. وهذا، بالنسبة لماركس، ممكن فقط اذا ما جرى التغلب على عدم المساواة بين الجنسين الناجمة عن التنظيم الاجتماعي. وهذا يظهر تاريخيا عبر تطور التكنولوجيا وتغيير أسلوب الانتاج.

لقد عالج عدد من الباحثات النسويات موضوعة الجندر في (مخطوطات 1844). وجادلت اثنتان من المنظرات البارزات بأن هذا يفسر اهتمام ماركس بوضع النساء والحاجة الى تغييره. وهاتان المنظرتان هما سيمون دي بوفوار ورايا دوناييفسكايا. ففي خاتمة كتابها (الجنس الثاني) أشادت دي بوفوار بهذه الفقرة من ماركس بالقول إن ”القضية لا يمكن أن توضع على نحو أفضل من ذلك. وعلى الانسان أن يؤسس عهد الحرية وسط العالم المعطى. ومن أجل تحقيق النصر الكامل فانه من الضروري أن يؤكد الرجال والنساء، بواسطة وعبر التمايز الطبيعي، أخوتهم على نحو لا لبس فيه.“⁽¹⁰⁾ وبينما تشير هذه الفقرة من دي بوفوار الى ضرورة التبادل بين الرجال والنساء، فان سياق الاستنتاج يشير الى دور أكبر بكثير للرجال مما بالنسبة للنساء في تحقيق هذا. ومن غير الواضح، على وجه الدقة، من الاقتباس أعلاه، ما اذا كان استخدام ”الانسان“ يعود الى الرجال أو الى البشر ككل، طالما أنه لا الانجليزية ولا الفرنسية تقوم بمثل هذا التمييز، كما كان ماركس قادرا على أن يفعل بالألمانية. أما الأجزاء الأخرى من الخاتمة فتقدم دليلا على أن على الرجال أن يقوموا بتحرير النساء أكثر مما تقوم النساء بتحرير أنفسهن، طالما أن المسألة ”ليست مسألة الالغاء لدى النساء للحالات الاستثنائية والبيؤس في الوضع الانساني، وانما منحهن وسائل تجاوزها“⁽¹¹⁾ وكما في معظم ما تبقى من النص فان دي بوفوار ترى القليل جدا من الذاتية بالنسبة للنساء، سواء تاريخيا أو في الفترة التي كتبت فيها. وفي خاتمة المطاف سيرى الرجال أنه في مصلحتهم أن يرفعوا النساء الى حالة المساواة معهم.

وتقدم دوناييفسكايا قراءة مختلفة للفقرة المأخوذة من ماركس. فما تراه باعتباره الأكثر جوهرية في الفقرة هو ”تأكيد ماركس على عمق التحول

الاجتماعي الضروري القيام به من جانب المجتمع الاشتراكي. إن علاقة الرجل/المرأة علاقة مرتبطة بالاعتراب. فقد انفصل ماركس عن الليبرالية، ودعت صيغته لـ “الانسانية الجديدة” الى تحويل عميق جدا للمجتمع يمكن له أن يظهر فقط اذا ما حصلت النساء على وضع مساوٍ للرجال، طالما أن المرأة، على خلاف قراءة دي بوفوار لماركس، ليست الآخر المطلق للرجل. وبدلا من ذلك فانه لكي يصبح الرجال انسانيين حقا ويصبحوا كائنات حية، فانه من الضروري اقتلاع جذور اضطهاد النساء المديدة“.⁽¹²⁾

وفضلا عن ذلك تختلف دوناييفسكايا عن دي بوفوار بطريقة أخرى هامة. فبينما لا يتعامل تعبير ماركس مع ذاتية النساء بصورة مباشرة، وتأخذ دي بوفوار هذا كدليل على حجتها، تشير دوناييفسكايا الى “الحاجة الى رؤية كتابات ماركس عبر وجهة النظر الراهنة. وكان على حركة النساء أن تطور أفكارها الخاصة وحركة تحريرها الخاصة قبل أن تتخذ صيغة ماركس (التي هي تجريدية) حول هذه المسألة شكلا ملموسا“.⁽¹³⁾ وهكذا فقد رأى ماركس الحاجة الى إنهاء اضطهاد النساء من أجل خلق مجتمع جديد، غير أن التطور التاريخي الأبعد فقط يمكنه أن يوضح أن النساء يمكن أن يكن موضوعات بحد ذاتهن. وتوضح الكتابات اللاحقة لماركس أنه كان، على الأقل، قد بدأ برؤية الأهمية التاريخية للنساء كموضوعات.

وكانت باحثات نسويات أخريات أكثر انتقادا لهذه الفقرة، غير أن جوليت ميشيل طرحت ما بات نقدا نموذجيا للفقرة. وبالنسبة لميشيل يكرر ماركس، الى حد كبير، مقولات فورييه التجريدية حول “مؤشر الأنسنة بالمعنى المدني لانتصار الانسانية على الوحشي، ولكن بالمعنى الأكثر جوهرية لتقدم الانسان على الحيواني، والثقافي على الطبيعي، الذي يعني، ضمنا، أيضا، انتصار المجتمع والثقافة (الرجال) على الطبيعة (النساء).⁽¹⁴⁾ غير أن هذه

القراءة لماركس اشكالية بعض الشيء. فميشيل تتجاهل تأكيد ماركس في (مخطوطات 1844) على التئام المجالين الطبيعي والاجتماعي، وفي "نقد الديالكتيك الهيجلي" الى أن نظريته يمكن اعتبارها "مذهبا طبيعيا متناغما"⁽¹⁵⁾، ذلك ان المجالات الطبيعية والاجتماعية مترابطة ديالكتيكيا ولا يمكن فصلها. وهكذا فان تطور البشرية التاريخي، بالنسبة لماركس، لا يتوقف على قهر الطبيعة أو الهيمنة عليها عبر العلم والثقافة، وانما، بالأحرى، شمول التطورات العفدية في العلاقات في المجالات الثقافية والطبيعية.

وفي المقالة نفسها يقدم ماركس نقدا لأفكار أولئك الذين انتقدوا المجتمع الطبقي، ولكنه هو كانوا عاجزين عن المضي أبعد من هذا النقد وطرح مجتمع جديد كليا يقوم على أسلوب مختلف للانتاج وعلاقات اجتماعية جديدة. فقد نظر هؤلاء الاشتراكيون الى الشيوعية كمجرد عملية تسوية "تهدف الى تدمير كل شيء غير قادر على أن يجري امتلاكه من قبل شخص ما كملكية خاصة. إنها ترغب في الغاء الموهبة... الخ بالقوة. ويبدو الامتلاك المادي المباشر بالنسبة لها هو الهدف الفريد للحياة والوجود"⁽¹⁶⁾. وتوضح هذه "الشيوعية الفجة" أن هذا الالغاء للملكية الخاصة يمثل، الى مدى محدود، استيلاء حقيقيا، ويجري إظهاره بالنفي التجريدي للعالم الكلي للثقافة والحضارة، والنكوص الى البساطة غير الطبيعية للشخص الفقير الذي لم يتجاوز الملكية الخاصة حسب، وانما لم يحصل عليها. وهكذا فان هذا النمط من الشيوعية هو، في الواقع، محاولة للعودة الى الزمن الذي يسبق طرح الملكية الخاصة بدلا من السعي الى التغلب على تناقضات العالم الرأسمالي. وفضلا عن ذلك، وفي نظر البعض، لاحقا، كنقد عميق الى النموذج السوفييتي أو الصيني للشيوعية، يلاحظ ماركس الطريقة التي تتجلى فيها

تناقضات المجتمع الطبقي في محاولة لفرض شمولية مزيفة: “إن الجماعة هي فقط جماعة عمل ومساواة في الأجور يدفعها رأس المال المشترك، الجماعة كرأسمالي عالمي. ويرتقي جانبا العلاقة الى شمولية مفترضة، العمل كشرط يوضع فيه كل شخص، ورأس المال كشمولية معترف بها وسلطة جماعة”.⁽¹⁷⁾ وبالتالي فان ما يجري تعميمه هو الطبيعة المتناقضة للرأسمالية التي تفصل العامل عن وسائل الانتاج. وهذا التعميم المفترض لا يمكن الا أن يكون حلا مؤقتا، طالما أنه لم يدرك بعد الطبيعة الايجابية للملكية الخاصة، او الطبيعة الانسانية للحاجات، فهو ما يزال مقيدا بالملكية الخاصة، وملوثا بها، حيث أدرك جيدا المفهوم وليس الجوهر.⁽¹⁸⁾

ويوضح ماركس هذا بصورة أكبر عند مناقشة الزواج، وآراء الشيوعيين الفجيين الذين يميلون الى النظر اليه باعتباره شكلا لا جدال فيه من أشكال الملكية الخاصة الحصرية، حيث ينظر الى النساء باعتبارهن ملكية الرجال. وهذه العلاقة الاجتماعية، التي لا صلة لها، للوهلة الأولى، بالعلاقات الاقتصادية، تتخذ خصائص معينة للعلاقات المرتبطة بالملكية الخاصة الرأسمالية، حيث فقط الملكية الأساسية والسيطرة هي المهمة: “لقد جعلتنا الملكية الخاصة حمقى ومغرضين بحيث أن الشيء يعود لنا عندما نمتلكه، وعندما يوجد من أجلنا كرأسمال، أو عندما يؤكل أو يشرب أو يلبس، أو يسكن فيه مباشرة... الخ، اي، باختصار، عندما ينتفع به بشكل ما. وعلى الرغم من أن الملكية الخاصة نفسها فقط تفهم هذه الأشكال المتنوعة من التملك كوسيلة حياة، والحياة التي تقوم بها كوسيلة لها، هي حياة الملكية الخاصة – العمل وخلق رأس المال.

وهكذا فان كل المعاني المادية والفكرية قد جرت الاستعاضة عنها بالاغتراب البسيط لكل لكل هذه المعاني، معنى التملك. وكان على الكائن الانساني أن

يجري اختزاله الى هذا الفقر المطلق لكي يكون قادرا على أن يخلق كل هذا الغنى الداخلي“⁽¹⁹⁾

وهنا يشير ماركس الى الطرق التي قلصت فيها الرأسمالية كل الأحاسيس والمشاعر الانسانية الى مجرد تملك. فكل شيء، بما في ذلك النساء، هو سلعة يجري امتلاكها واستخدامها. غير أن الرأسمالية هي ليست الحصيـلة النهائية، وانما مرحلة ضرورية حيث الانسانية اختزلت، في النظرية والتطبيق، الى مجرد تجريد للسلطة. ولكن طالما أن الانسانية هي أكثر من هذا بكثير فان هذا الفقر المطلق يلد، في خاتمة المطاف، كل غناه الداخلي.

ويواصل ماركس مناقشته للشيوعيين الفجّين الذين لا يرون الحاجة الى تحسين وضع النساء: ”في العلاقة مع المرأة، باعتبارها ضحية وخادمة الشهوة المشتركة، يجري التعبير عن الانحطاط اللامتناهي الذي يوجد فيه الرجل لنفسه، ذلك أن سر هذه العلاقة يجد التعبير الجلي الذي لاجدال فيه، والصريح والمكشوف في علاقة الرجل بالمرأة، وفي الطريقة التي يجري بها ادراك علاقات الكائنات المباشرة والطبيعية“⁽²⁰⁾ وهنا تكون النساء ملكية جماعية بدل أن يكن ملكية خاصة. ولكن لا وضعهن ولا وضع الرجال في المجتمع قد تحسن. وفي هذا النمط من المجتمع مازالت النساء يوجدن فقط من أجل متعة الرجال، بالطريقة ذاتها التي تكون فيها الملكية الخاصة من أجل المتعة الحصرية للشخص. وهنا لم يتبدل أي شيء سوى من يحمل، في الواقع، عنوان الملكية. فالملكية ذاتها، كمتعة حصرية لموضوع، انساني أو جامد، مازال قائمة. وفي هذه الحالة مازال العلاقات بين الأشخاص فردية وأنانية جدا، على النقيض من الوضع الذي يمكن فيه للأفراد أن ينتقلوا الى ما هو خارج هذه الأنانية، ويصوروا الآخرين في المجتمع كذوي قيمة، بدل أن يكونوا مجرد مزودين للسلع والخدمات.

وبالنسبة لماركس، كما هو الحال في الفقرة أعلاه حول العلاقة بين الرجل والمرأة، فإن هذا يوضح الطبيعة البائسة للمجتمع ككل. وفي ظل الرأسمالية تهتم الكائنات الانسانية بمتعته الفردية الخاصة فقط، وترى الآخرين باعتبارهم الانجاز الممكن لحاجاتهم بدل أن يكونوا كائنات انسانية كاملة مع حاجاتهم الخاصة. ومرة أخرى يشير ماركس هنا الى الحاجة الى تحرير النساء ومساواتهن الكاملة مع الرجال كشرط أساسي مسبق لمجتمع اشتراكي حقيقي. ومن المؤكد أن بدائل الملكية الجماعية بهذا الشكل الفج أو الملكية الخاصة لا تستلزم المساواة بين الرجال والنساء. غير أن مقولة ماركس، التي تجادل بأن النساء هن كائنات انسانية شأن الرجال، تتجلى، بسطوع، في هذا الاتجاه.

وبينما كانت كتابات ماركس الأولى عن الجندر والعائلة تميل الى التركيز على الوضع العام للنساء في المجتمع الرأسمالي خارج المجال الاقتصادي، يبدأ ماركس في (البيان الشيوعي) وفي (رأس المال) في تكامل مناقشة الجندر والعائلة مع تلك الأجزاء من عمله التي تشمل مناقشات أكثر وضوحا للاقتصاد السياسي. ففي (البيان الشيوعي) يناقش ماركس وإنجاز عملية تحول العائلة البرجوازية بسبب التغييرات الاقتصادية في المجتمع. وبينما لم تنحل العائلة بالكامل في ظل ظروف الرأسمالية، رأى ماركس وإنجاز الظروف المادية الضرورية لانحلالها. وكان الواقع المادي للعائلة، خصوصا بالنسبة للبروليتاريا، مختلفا تماما عن النسخة المثالية للعائلة البرجوازية. ويعالج ماركس، أيضا، هذه المسألة في (رأس المال) ويوسع مناقشته. فبينما لا يتضمن (البيان الشيوعي) سوى خطوط عريضة لهذا الجدل، يقدم (رأس المال) تصورا أوسع لتفاصيل هذه العملية. وفضلا عن ذلك يناقش ماركس، أيضا، الدور الذي لعبته النساء في الصراع مع رأس المال

بشأن طول يوم العمل. وقد خلق واقع اضافة النساء الى قوة العمل، الذي يعود، الى حد كبير، الى توفر المكننة، صعوبات، كما خلق امكانيات للحركة العمالية. فمن ناحية خلق صعوبات بمعنى أن النساء يدفع لهن أجر أقل من الرجال، وكان هذا يتجه الى تقسيم واضعاف الحركة. ومن ناحية ثانية خلق تقديم النساء الى قوة العمل امكانيات جديدة لهدم الاضطهاد البطرياركي. وتجادل هيذر براون بأن ”ماركس لم ير اضطهاد النساء باعتباره منفصلا أو ثانويا بالنسبة للحفاظ على النظام الراسمالي. فقد كان وضع النساء حاسما بالنسبة للحركة العمالية، طالما أن النساء كن يتنافسن، بصورة مباشرة، مع الرجال بشأن فرص العمل، ويتلقين أجورا أقل بكثير. وهكذا فانه لا يمكن فصل المسألتين عن بعضهما. ويتعين فهم الاضطهاد الطبقي والاضطهاد الجندري بكليتيهما وبارتباطهما ببعض من أجل الفهم السليم للرأسمالية. وبالإضافة الى ذلك، كما أرى، يبدأ ماركس، عبر تركيزه على التفاعل الديالكتيكي بين الطبيعة والمجتمع، كما بين الانتاج وإعادة الانتاج، بالتغلب على هذه الثنائيات التقليدية، وتوفير نوع من الأرضية لفهم نسوي لهذه المجالات، وإن يكن بشكل غير متطور تماما“.⁽²¹⁾

وتناقش براون أربعة من كتابات ماركس وإنجلز: (مباديء الشيوعية) لإنجلز، و(البيان الشيوعي) لماركس وإنجلز، والجزءين الأول والثالث من (رأس المال). والكتاب الأول، أي (مباديء الشيوعية) هو مسودة مبكرة لـ(البيان الشيوعي)، وفيه يقوم إنجلز بمناقشة وجيزة لأرائه بشأن العلاقات بين المجال العام والعائلة في مجتمع جديد. وعندما تجري مقارنة هذا النص بمناقشة انحلال العائلة في (البيان الشيوعي) تظهر، على ما يبدو، بعض الاختلافات بين ماركس وإنجلز حول الجندر والعائلة. وبعد مناقشة هذين النصين تبحث براون في تلك الفقرات في (رأس المال) ذات العلاقة بوضع

النساء في الحركة العمالية، وكذلك بتحول العائلة. فضلا عن ذلك تبحث براون في حجج ماركس بشأن العمل المنتج وغير المنتج، وكذلك مناقشاته لثنائية الطبيعة/الثقافة في (رأس المال).

في عام 1847 كتب انجلز نصين لـ(عصبة الشيوعيين)* وفيهما تحدث بوضوح عن المبادئ الأساسية للشيوعية. وقد جرى التشاور بشأن المسودة الثانية لـ(مبادئ الشيوعية) بين ماركس وانجلز في عملية كتابة (البيان الشيوعي). وترى براون أن (البيان الشيوعي) يميل الى الاختلاف، الى حد ما، وأنه أقل جبرية من النص الأقصر لـ(مبادئ الشيوعية).

ويتضمن نص انجلز (مبادئ الشيوعية) مناقشة وجيزة للعائلة في ظل الاشتراكية. وفي الاجابة على السؤال الذي طرحته (عصبة الشيوعيين) حول التأثير الذي سيمارسه النظام الشيوعي للمجتمع على العائلة قال انجلز: "سيحول المجتمع الشيوعي العلاقات بين الجنسين الى مسألة شخصية صرفة لا تهم الا الأشخاص المعنيين بحيث لن توجد هناك فرصة للتدخل. سيتمكن المجتمع الشيوعي من هذا بما أنه تخلص من الملكية الخاصة، وعلم الأطفال على قاعدة مشتركة. بهذه الطريقة يكون قد أزال قاعدتي الزواج التقليدي: تبعية الزوجة لزوجها القائمة على الملكية الخاصة وتبعية الأولاد لوالدهم. وهذا هو الجواب على ضيقي الأفق بشأن (المشاعية الشيوعية للنساء). إن مشاعية النساء حالة تنتمي بأكملها الى المجتمع البرجوازي الذي يجد اليوم تعبيره الكامل في البغاء، وهو متجذر في الملكية الخاصة. أزيلوا الأخيرة وسيسقط معها البغاء. وبعيدا عن تدشين عهد من الملكية المشتركة للنساء، فإن التنظيم الشيوعي للمجتمع يقوم بالغاء هذا الواقع".⁽²²⁾

ويقدم انجلز هنا، كما تشير براون، حجة متجذرة في نوع من الحتمية الاقتصادية. فأصول اضطهاد النساء والأطفال من جانب الرجال تستند

فقط على سيطرة الملكية الخاصة. وما أن يجري الغاء الملكية الخاصة، وفقا لانجلز، فان النساء لن يعدن مضطهدات من جانب الرجال. ولهذا فانه لن يكون من الضروري أن نغير الحياة الخاصة للعائلة، ذلك أنه لن يكون هناك سبب للمساواة.

وترى براون أن ”هذه الحجة اشكالية لسببين في الأقل. أولا، بينما يكون انجلز على حق في اشارته الى أن التبعية الاقتصادية عامل هام لفهم وضع النساء في المجتمع، فانها ليست العامل الوحيد. فالبطرياركية يمكن أن توجد من دون الملكية الخاصة. وهذا جلي في عائلات الطبقة العاملة التي ليست لديها ملكية أو لديها القليل منها، وكذلك الحال مع المجتمعات التي تكون فيها وسائل الانتاج ملكية خاصة للدولة مثل الاتحاد السوفييتي والصين، وهو حال المجتمعات القديمة في اليونان وروما حيث لم تتطور الملكية الخاصة بالكامل، ومع ذلك فان النساء كن مضطهدات من قبل الرجال“.⁽²³⁾

السبب الثاني هو انه ”بينما يرى انجلز الملكية الخاصة باعتبارها العامل الوحيد في اضطهاد النساء، فانه لا يرى مبررا لتحدي الاختلاف بين المجالين العام والخاص. فالعلاقة بين الزوج والزوجة ستبقى في المجال الخاص. وهذا يمكن أن يعني أن النساء سيبقيين في البيت، أو أنه اذا كان المجتمع يدار على نحو أكثر مشاركة، فان عددا قليلا من النساء سيبقيين للقيام بالعمل المنزلي. ولكن، في كل حال، لن يتغير التقسيم الجندي للعمل داخل العائلة بدرجة كبيرة. وهكذا فانه بسبب أن انجلز لا يرى سوى العوامل الاقتصادية هامة لفهم اضطهاد النساء، فانه لا يرى الطبيعة الاشكالية للمجال الخاص، وكيف استخدم كتبرير للبقاء على الكثير من ممارسات الاضطهاد ضد النساء، كما كان ماركس قد أشار في مقالته حول ”الانتحار“. وكما أشار كثير من الباحثات النسويات فان البيت يمكن أن

يكون ملاذا آمنا للرجال، في المقام الأول، بسبب الاضطهاد العام للنساء. وهكذا فإن المسألة ليست فقط في الغاء الرأسمالية، وانما إنهاء الاضطهاد بأسره“⁽²⁴⁾ وبما أن المجتمع الطبقي والاضطهاد الجندري وجدا قبل فترة طويلة من ظهور الرأسمالية، كما يجادل ماركس، فإن هناك حاجة الى المزيد من مجرد اجتثاث الشكل الاقتصادي للاضطهاد والملكية الخاصة على أهمية ذلك. إن الكثير من اشكال الاضطهاد والهيمنة تبقى من عصور وأساليب انتاج أخرى. فالرأسمالية قادرة على استخدام ذلك بطرق ملفتة للانتباه من أجل الحفاظ على هيمنتها. وهذه مسألة عاجها ماركس في الجزء الأول من (رأس المال).

إن (البيان الشيوعي)، الذي نشر لأول مرة عام 1848 هو نتيجة لاعادة كتابة ماركس لكتاب انجلز الهام (مبادئ الشيوعية). وتكشف هيدر براون عن حقيقة أن ماركس هو الذي اعاد كتابة (البيان الشيوعي) كله، مستخدما (مبادئ الشيوعية) كخلفية، وعلى الرغم من أن اسم انجلز وضع كمؤلف، فإن مساهمته في النسخة النهائية كانت محدودة. وهذا النص يناقش ليس فقط التغيرات الاقتصادية والسياسية التي ظهرت كنتيجة لتطور أسلوب الانتاج الرأسمالي، وانما، أيضا، الدور الراهن والمستقبلي للرأسمالية. فهما، أولا، يجادلان بأن الرأسمالية كانت تطورا ايجابيا نسبيا، على الأقل بمعنى أنها كانت قادرة على تقديم الانتاج والتكنولوجيا الى حد كبير: ”خلقت البرجوازية، منذ تسلطها الذي لم يكد يمضي عليه قرن واحد، قوى منتجة تفوق في عددها وعظمتها كل ما صنعته الأجيال السالفة مجتمعة. فان اخضاع قوى الطبيعة، واستخدام الآلات وتطبيق الكيمياء في الصناعة والزراعة، ثم الملاحة البخارية والسكك الحديدية والتلغراف الكهربائي، وهذه القارات الكاملة التي كانت بورا فأخصبت، وهذه الأنهار والترع التي

أصلحت وراحت البواخر تمخر عبابها، وهذه الشعوب التي كأنما قذفتها من بطن الأرض قوة سحرية، - أي عصر سالف وأي جيل مضى كان يحلم بأن مثل هذه القوى المنتجة العظيمة كامنة في قلب العمل الاجتماعي!“(25)

وهكذا فإن الرأسمالية ساعدت على خلق الظروف التي حققت فيها البشرية سيطرة أعظم على الطبيعة. فضلا عن ذلك كان للبرجوازية تأثير كبير على العلاقات الاجتماعية في المجتمع عبر الغاء العلاقات القطاعية وخلق أساليب جديدة للتنظيم الاجتماعي. وكان هذا صحيحا لا في المجال الوطني حسب، وإنما، أيضا، على المستوى الأممي حيث التجارة وحدت العالم، الى حد ما، على الأقل بمعنى خلق تجارة عالمية: ”وباستثمار السوق العالمية تصبغ البرجوازية الانتاج والاستهلاك في كل الأقطار بصبغة كوسموبوليتية. وتنزع من الصناعة أساسها الوطني، بين يأس الرجعيين وقنوطهم، فتتقرض الصناعات الوطنية التقليدية القديمة أو تصبح على وشك أن تنقرض. وتحل محلها صناعات جديدة يصبح ادخالها وتعميمها مسألة حيوية لكل الأمم المتمدنة، صناعات لم تعد تستعمل المواد الأولية المحلية بل المواد الأولية الآتية من أبعد مناطق العالم ولا تستهلك منتجاتها في داخل البلاد نفسها فحسب بل أيضا في جميع أنحاء المعمورة. وتتولد، بدلا من الحاجات القديمة التي كانت تكفيها المنتجات الوطنية، حاجات جديدة تتطلب لكفايتها منتجات أقصى الأقطار ومختلف المناخات. ومكان الانعزال المحلي والوطني السابق والاكتفاء الذاتي، تقوم بين الأمم صلات شاملة وتصبح الأمم متعلقة بعضها ببعض في كل الميادين. وما يقال عن الانتاج المادي ينطبق أيضا على الانتاج الفكري. فثمار النشاط الفكري عند كل أمة تصبح ملكا مشتركا لجميع الأمم. ويصبح من المستحيل أكثر فأكثر على أية أمة أن تظل محصورة في أفقها الضيق ومكتفية به. ويتألف من

مجموع الآداب القومية والمحلية أدب عالمي“ (26).

وبينما كانت هذه التغيرات، في المراحل الأولى من الرأسمالية تمثل قوة تقدمية، فإن أسلوب الانتاج الرأسمالي يصبح، في وقت لاحق، قيذا على التطور اللاحق للمجتمع. فالرأسمالية لا تخلق الأزمة فقط، ذلك أن هناك الكثير من المدنية، والكثير من البضائع، والكثير من الصناعة والتجارة، كما أنها تخلق قوى ذاتية ستطيح، في خاتمة المطاف، بالنظام: ”فالأسلحة التي استخدمتها البرجوازية للقضاء على الاقطاعية تترد اليوم الى صدر البرجوازية نفسها. ولكن البرجوازية لم تصنع فقط الأسلحة التي سوف تقتلها، بل أخرجت، أيضا، الرجال الذين سيستعملون هذه الأسلحة: وهم العمال العصريون أو البروليتاريون“ (27). إن ظروف الانتاج نفسها تساعد على خلق وعي للعمال يؤدي الى تأسيس تحالفات ضد البرجوازيين، حيث ينغمرون في أشكال متنوعة من الكفاح ضد رأس المال. وستكون الحصيعة النهائية لهذا الصراع مجتمعا مختلفا كليا عن المجتمع الرأسمالي: ”فعلى أنقاض المجتمع البرجوازي القديم بطبقاته وتناقضاته الطبقيية يبرز مجتمع جديد تكون حرية التطور والتقدم لكل عضو فيه شرطا لحرية التطور والتقدم لجميع أعضائه“ (28).

وفي (البيان الشيوعي) يعالج ماركس وانجلز، وعلى نحو وجيز، مسألة وضع النساء في المجتمع، ويناقشان امكانيات تحول العائلة. وبينما نجد هناك أوجه تشابه بين ما يرد في (مبادئ الشيوعية) لانجلز، نرى أن حجة ماركس وانجلز هنا تختلف على نحو طفيف. فما يزال تركيزهما على التحولات الاقتصادية وعلاقتها بالعائلة، ولكن المناقشة أقل جبرية. فهما يناقشان الاتجاهات الرئيسية التي تظهر، ولكنهما، الى حد ما، يتركان الباب مفتوحا بشأن امكانية أن يكون هناك شيء ما أكثر من التحول الاقتصادي

ضروري لاقتلاع العائلة البرجوازية.

لقد أخذت الرأسمالية النساء والأطفال من المجال العائلي وجعلتهم متوفرين كعمال لكي يقوموا، في الغالب، بما يعرف، تقليديا، بعمل الرجال. ويعود هذا، الى حد كبير، الى حقيقة أن القليل من القوة تمس الحاجة اليه لتشغيل المكائن، أقل من العمل مع الآلات. إن العمل الذي تقوم به النساء والأطفال ينتج القيمة نفسها التي ينتجها الرجال. ولكن، كما يلاحظ ماركس وانجلز، لا يدفع كأجر بالقيمة نفسها. ويشيران الى أن هذه المجموعات تعامل بشكل مختلف عن العمال الذكور البالغين. غير أن هذه المسألة يعالجها ماركس الى حد أبعد في (رأس المال).

وفضلا عن دخول النساء والأطفال الى قوة العمل، يناقش ماركس وانجلز كيف أن العائلة تمر بعملية الالغاء بشكلها البرجوازي: ”إن ظروف معيشة المجتمع القديم قد اضمحلت ولم يبق لها أثر في ظروف معيشة البروليتاريا. فالبروليتاري محروم من الملكية، وليست هناك اية صفة مشتركة بين علاقاته العائلية وعلاقات العائلة البرجوازية. والعمل الصناعي الحديث الذي يضم في طياته استعباد العامل من قبل الرأسمال، قد جرد العامل، سواء في انجلترا أو فرنسا أو أميركا أو ألمانيا من كل صبغة وطنية. وما القوانين والقواعد الأخلاقية والأديان بالنسبة اليه الا أوهام برجوازية تستتر خلفها مصالح برجوازية“.⁽²⁹⁾

وعلى نحو مماثل لمناقشة انجلز للطبيعة الاقتصادية لالغاء العائلة البرجوازية، يشير ماركس وانجلز الى غياب الملكية بالنسبة للرجل البروليتاري كمصدر لأغلال العائلة. غير أن هذا هو ليس المصدر الوحيد لانحلال العائلة، فهناك عنصر أيديولوجي أيضا.

وبينما تتطور الرأسمالية تصبح الأيديولوجيا المهيمنة للمجتمع البرجوازي

أقل فأقل اقناعا. وهذا صحيح تماما في حالة العائلة: ”فقد مزقت البرجوازية الحجاب العاطفي الذي كان مسدلا على العلاقات العائلية وأحالتها الى علاقات مالية صرف“.⁽³⁰⁾

ويواصل ماركس وانجلز مناقشتهم لتحول العائلة: ”هدم العائلة ! حتى أشد الراديكاليين تطرفا تسخطهم نية الشيوعيين هذه، الفاضحة المزدولة. ولكن على أية قاعدة ترتكز العائلة البرجوازية في الوقت الحاضر؟ إنها تركز على الرأسمال والربح الفردي. وهي، بكامل كيائها وتام بنيانها، ليست موجودة الا عند البرجوازية فقط. ولكن تتمتها هي الالغاء القسري للعائلة بالنسبة للبروليتاري، ثم البغاء العلني. إن العائلة البرجوازية تضمحل طبعاً باضمحلال تتمتها هذه. وكلتاهما، العائلة البرجوازية وتتمتها، تتلاشيان بتلاشي الرأسمال“.⁽³¹⁾

وهنا يشير ماركس وانجلز الى امكانية التغيير الموجودة في النظام الرأسمالي في الوقت الذي كتب فيه. ففي هذا الوقت كانت تختفي بعض العناصر المادية الأكثر أهمية للعائلة البطريركية كما ظهرت من الاقطاعية. وكان الأكثر أهمية بينها هو الهيمنة التي كان الأب يمارسها على كل أفراد العائلة ارتباطا بطبيعة العلاقات الاقتصادية للعائلة. فبينما كان الأب، في فترات سابقة، يمتلك هيمنته الوحيدة على ما كان ينتج في العائلة، وكان، بالتالي، يحصل على الهيمنة الكبرى على جميع نواحي الحياة العائلية، فان الرأسمالية، بأخذها الانتاج بعيدا عن المحيط العائلي، خلقت ظروفًا اتسمت بالامكانية لتقويض سلطة الرجل على النساء والأطفال في البيت.

ويشير ماركس وانجلز، مرة أخرى، الى الهوة بين العلاقات المثالية للعائلة البرجوازية وواقعها المادي. فالأساس المادي للعائلة البرجوازية هو أساس خاص أيضا. ويصبح هذا هو الحال بالنسبة للبروليتاريين، مادام

كل أفراد العائلة القادرين على العمل يجب أن يقوموا بهذا الدعم للعائلة: ”إن تشدق البرجوازيين الفارغ عن العائلة والتربية وعن الأواصر والصلوات العذبة التي تربط الولد بأهله، أصبحت تقز منه النفس أكثر فأكثر، إذ أن الصناعة الكبرى تهدم كل صلة عائلية عند البروليتاريا وتحول الأولاد الى مواد تجارية بسيطة وأدوات عمل صرف“.⁽³²⁾ وفضلا عن ذلك، وبينما يستمران في القول بأن العائلة البرجوازية ستحل بانحلال أسلوب الانتاج الرأسمالي، فانهما لا يصفان، في هذه المرحلة، ما الذي سيحل محلها، ولا يصفان الكيفية التي ستظهر بها هذه العملية.

وأخيرا، وعلى نحو مماثل، بمعنى ما، لمناقشة ماركس في (مخطوطات 1844) لشكل الشيوعية المبتذلة التي لا تسعى الا الى نفي الملكية الخاصة، بالمعنى الأضيق، ينتقد ماركس وانجلز الاتهام البرجوازي من أن الشيوعيين يطرحون مشاعية النساء: ”والآن اسمعوا البرجوازية تصيح من كل جانب: إنكم ايها الشيوعيون، تريدون إشاعة المرأة. ليست امرأة البرجوازي عنده سوى أداة انتاج بسيطة، وهو يسمع أن أدوات الانتاج يجب أن تكون مشتركة، فيستنتج من ذلك بالطبع أن النساء أنفسهن يسري عليهن ذلك. ولا يدخل في وهم البرجوازي أن المسألة هي على العكس تماما، وأننا نريد إعطاء المرأة دورا غير هذا الدور الذي تقوم به، الآن، كأداة انتاج بسيطة“.⁽³³⁾ وهنا يجادل ماركس وانجلز بأن الرجال البرجوازيين ينظرون الى النساء كسلع ليس الا، وبالتالي يعتقدون ان النساء سيصبحن ملكية جميع الرجال في ظل الشيوعية. إن العلاقات الاجتماعية الرأسمالية تحول كل شيء، بما في ذلك قوة العمل، الى سلعة. وكما أن هدف الثورة الاشتراكية هو إلغاء استغلال واغتراب العامل (الرجل) فهذا صحيح، أيضا، بالنسبة للنساء. إن ثورة اجتماعية شاملة من النمط الذي يدعون اليه سترفع حالة كل أفراد المجتمع.

وفضلا عن ذلك فانهما يوضحان موقف انجلر السابق حول وجود "جماعة النساء" في ظل المجتمع البرجوازي. وبينما يجادل انجلز في (مبادئ الشيوعية) بأن الملكية الخاصة هي مفتاح فهم جماعة النساء، فان ماركس وانجلز يقدمان هنا حجة مختلفة نوعا ما: "ليس الزواج البرجوازي في الحقيقة والواقع سوى إشاعة النساء المتزوجات. فقصارى ما يمكن أن يتهم به الشيوعيون اذن هو أنهم يريدون، كما يزعم، الاستعاضة عن إشاعة النساء المستترة بالرياء والمغطية بالمداجاة، باشاعة صريحة رسمية. ولكم من البديهي الواضح أن محو علاقات الانتاج الحالية يؤدي، بطبيعة الحال، الى محو إشاعة النساء التي تنتج منه، أي أن البغاء، سواء كان رسميا أم غير رسمي، يضمنل ويزول".⁽³⁴⁾

وفي هذه الفقرة يشير ماركس وانجلز الى التغيير في العلاقات الراهنة للانتاج، باعتباره العامل الذي سيؤدي الى إنهاء البغاء العلني والمستور. وهذه حجة مختلفة عن تلك التي طرحها انجلز حول أن تأثير الغاء الملكية الخاصة سيضع حدا للبغاء. إن علاقات الانتاج تشتمل على ما هو أكثر من الملكية الخاصة. فبدلا من ذلك تتشكل هذه عبر جميع العلاقات الاجتماعية المشاركة في الانتاج، بما في ذلك الأجور الأدنى التي تتلقاها النساء، والشكل الذي تتخذه العائلة. وهذا لا يعني ضمنا إطارا اقتصاديا جبريا. وبدلا من ذلك صور ماركس نمط الانتاج باعتباره هاما بمعنى أنه يشترط العلاقات الاجتماعية الأخرى، ولكنه لا يقررها على نحو حاسم. ويجري النظر الى العوامل الاقتصادية، وكذلك العلاقات الاجتماعية الأخرى باعتبارها متفاعلة على نحو متبادل، وليست مترابطة بالصدفة، على الرغم من ان ماركس يمنح تأكيدا أعظم للعلاقات الاقتصادية.⁽³⁵⁾

(1) Marx on Gender and the Family, Heather Brown, Haymarket Books, 2013, P.51

(1) The Economic and Philosophic Manuscripts of 1844, in Marx's Concept of Man, ed., by Erich Fromm, New York: Continnum-2004, P.103

(3) Modern Political Theory and Contemporary Feminism: A Dialectical Analysis, State Univ. of New York press, 1991, P.156

(4) المصدر السابق نفسه

(5) The Economic and Philosophic Manuscripts of 1844, in Marx's Concept of Man, ed., by Erich Fromm, New York: Continnum-2004, P.83

(6) المصدر السابق نفسه، ص 103

(7) المصدر السابق نفسه، ص 83

(8) المصدر السابق نفسه، ص 103

(9) المصدر السابق نفسه، ص 131

(10) The Second Sex, Simone De Beauvoir, Vintage Books,1989, P.732

(11) المصدر السابق نفسه، ص 727

(12) Women's Liberation and the Dialectic of Revolution: Reaching for the Future, Raya Dunayevskaya, Humanities Press, 1985, P. 191-192

(13) المصدر السابق نفسه، ص 192

(14) Women's Estate, Juliet Mitchell, Pantheon Books, 1971, P. 77

(15) The Economic and Philosophic Manuscripts of 1844, in Marx's Concept of Man, ed., by Erich Fromm, New York: Continnum-2004, P. 140

(16) المصدر السابق نفسه، ص 102

(17) المصدر السابق نفسه، ص 103

(18) المصدر السابق نفسه

(19) المصدر السابق نفسه، ص 107

- (20) المصدر السابق نفسه، ص 103
- (21) Marx on Gender and the Family, Heather Brown, Haymarket Books, 2013, P.53
- *تأسست (عصبة الشيوعيين) عام 1847 في لندن، وسعت، بقيادة ماركس وانجلز، الى إنشاء الحركة الاشتراكية الأومية. وقد انتهت، جزئيا بسبب القمع الحكومي بعد ثورات 1844، وكذلك بسبب النزاعات الداخلية.
- (22) 'The Communist Credo by Engels' in Birth of the Communist Manifesto, ed., by Dirk Struik, International Publishers, 1971, P.185-186
- (23) Marx on Gender and the Family, Heather Brown, Haymarket Books, 2013, P.54
- (24) المصدر السابق نفسه، ص 54-55
- (25) ماركس انجلس، مختارات - الجزء الأول، البيان الشيوعي، دار التقدم، 1969، ص 53-54
- (26) المصدر السابق نفسه، ص 52
- (27) المصدر السابق نفسه، ص 55
- (28) المصدر السابق نفسه، ص 73
- (29) المصدر السابق نفسه، ص 60
- (30) المصدر السابق نفسه، ص 51
- (31) المصدر السابق نفسه، ص 68
- (32) المصدر السابق نفسه، ص 69
- (33) المصدر السابق نفسه
- (34) المصدر السابق نفسه
- (35) Alienation: Marx's Conception of Man in Capitalist Society, Cambridge Univ. Press, 1971, P.120-121

جدل النظرية والممارسة

بينما قد يعرف ماركس، على نحو أفضل، بكتاباته النظرية حول النظام الرأسمالي ونظريته في التحول الاجتماعي والسياسي، فإنه، في كل كتاباته، لم يفصل النظرية عن الممارسة. فعلى المستوى السياسي انغمز ماركس في كفاح العمال بطرق مختلفة. ويمكن رؤية هذا، بوضوح، من خلال نشاطاته في جمعية العمال الأممية (الأممية الأولى في ما بعد) ومؤسساتها المحلية والاقليمية، مع أن ماركس لم يكن، فقط، مهتما بالكفاح العام للعمال. فقد "كان مهتما، أيضا، بالتأثيرات الخاصة للرأسمالية على النساء العاملات. وقد رأى أن النساء هن، من بين أفراد الطبقة العاملة، الأقل أجرا والأكثر تعرضا للاستغلال. وبينما لم يطور في (رأس المال) وأعماله الأخرى حول الاقتصاد السياسي، بشكل كامل، نظرية حول البطريكية وعلاقتها بالنظام الاقتصادي الرأسمالي، فإنه شخص بعض التأثيرات الأكثر تدميرا على النساء والحركة العمالية بشكل عام. ومن هنا بات واضحا أنه كان يتعين على الحركة العمالية اعتبار النساء مساويات اذا كان يتعين إحداث أي تغيير بارز، وكانت هذه الحجة مفهومة، ضمنا، في (رأس المال)، ولكنها أصبحت أكثر وضوحا في بعض كتاباته السياسية الأخيرة، بما في ذلك (برنامج حزب العمال الفرنسي) - 1880، وكذلك بعض رسائله الى أصدقائه الاشتراكيين"⁽¹⁾.

وبينما لفتت دراساته التجريبية لعمل النساء في (رأس المال) انتباهه الى هذه القضايا، فإن كومونة باريس عام 1871، التي ساهم فيها عدد كبير

من النساء، كانت هامة، أيضا، في تطور ماركس الفكري حول الموضوع. فلم تشترك النساء في الكومونة حسب، وانما بدأن، أيضا، يعبرن بوضوح عن مطالب محددة لتحويل ظروف وحالة النساء العاملات. وبدأ ماركس، بعد الكومونة، يضغط بصورة أكثر مباشرة من أجل المساواة بين الرجال والنساء داخل الأممية الأولى.

ومن خلال كتابات ماركس منذ خمسينيات القرن التاسع عشر حتى نهاية حياته يصبح واضحا أن ماركس ينظر بجدية أكبر الى الاضطهاد الذي تواجهه النساء كنساء. وقد حاول، في الأقل، أن ينظر لتحسين أوضاعهن. وفي كتاباته في (نيويورك ديلي تريبيون) يعالج ماركس حالتين تبحثن، بصورة مباشرة، اضطهاد النساء. ترتبط الأولى بأوضاع العاملات في صناعة النسيج ودورهن في اضراب بريستون عام 1853، بينما تتعامل الثانية مع احتجاج امرأة ارستقراطية، في مؤسسة عقلية، بسبب محاولتها التجرؤ على الحديث ضد زوجها. فضلا عن ذلك شخص ماركس أهمية مشاركة النساء في كومونة باريس، وأرسل المهاجرة الروسية الشابة إليزابيث (تومانوفسكايا) ديمتريف الى باريس كممثلة للأممية الأولى. وقد تقدمت ديمتريف، التي قاتلت في المناريس خلال الأيام الأخيرة من الكومونة، لتنظيم قطاع النساء الأكثر أهمية في الكومونة. وأخيرا، وفي أعقاب الكومونة، بذل ماركس جهودا لتضمين نصوص لحالة المساواة بين الجنسين في أقسام الأممية الأولى والمنظمات العمالية الأخرى.

وكانت الأممية الأولى، التي تأسست في لندن عام 1864، منظمة لجماعات سياسية يسارية واتحادات نقابية، لعب فيها ماركس دورا كبيرا حتى انهيارها عام 1876. وفي السنة الثامنة لوجودها كانت عنصرا هاما

لمساندة كفاح العمال. وفضلا عن ذلك فان عددا من أعضائها شاركوا في كومونة باريس. وبينما لا توجد اشارات كثيرة الى العاملات في العامين الأولين من الأهمية (1864-1865) فان وثيقة ماركس 1866 الموسومة (توجيهات الى مندوبي المجلس العام المؤقت) "تكشف عن نظرة قيمة لآرائه في النساء العاملات في الفترة التي أنهى فيها الجزء الأول من (رأس المال). وينطوي هذا النص، الذي أعده للمندوبين الى المؤتمر الأول للأهمية في جنيف (8-3 أيلول 1866)، على مناقشات بليغة بشأن تقصير يوم العمل، والموقف الذي يتعين على المنظمة اتخاذه تجاه عمل النساء والأطفال.⁽²⁾ وهذا يماثل مناقشة ماركس ليوم العمل في (رأس المال).

وكما كان الحال في (رأس المال)، يظهر ماركس هنا درجة معينة من التناقض بخصوص النساء العاملات، ولكنه يفضل، على العموم، شمولهن في قوة العمل ارتباطا بالتأثيرات التقدمية الممكنة. وفي مناقشته لتقصير يوم العمل يبدأ ماركس بالمقولة العامة من أن الشرط الأساسي، الذي بدونه لا بد أن تبرهن كل المحاولات للتحسين والتحرير على أنها مجهضة، هو تقصير وقت العمل. كما أنه يجب ابعاد النساء عن العمل الليلي أيا كان، وكل أنماط العمل الضار بهن أو تعريض أجسادهن الى الأعمال الخطرة. وتتسم مناقشة ماركس لعمل الأطفال بروح تنويرية من ناحية فهم آرائه حول الاضطهاد العائلي. فماركس يجادل بأن تقديم الأطفال الى قوة العمل يجب أن لا يعارض. فهو، بدلا من ذلك، اشكالي في صيغته الرأسمالية الاستغلالية: "نحن نعتبر اتجاه الصناعة الحديثة الى جعل الأطفال والفتيان من كلا الجنسين تعاونيا في العمل العظيم للانتاج الاجتماعي، كاتجاه تقدمي، سليم، ومشروع، على الرغم من تشويبه، في ظل رأس المال، كعمل بغيض. وفي حالة المجتمع العقلانية يجب أن

يصبح كل طفل من عمر التاسعة عاملا منتجا بالطريقة ذاتها التي يكون فيها كل شخص بالغ قادرا جسديا مستثنى من قانون الطبيعة، بمعنى أن يعمل المرء من أجل أن يأكل ، ويعمل ليس فقط بالعقل، وانما باليدين أيضا".⁽³⁾ ويبدو ماركس هنا وهو يعود الى رأيه بأهمية العمل الابداعي في (مخطوطات 1844) و(الأيديولوجيا الألمانية)، حيث جادل بأن العمل حاجة حياتية وعامل مهم للأنواع البشرية. ووفقا لماركس فان كل الأطفال يجب أن يعملوا لتطوير امكانياتهم العقلية والجسدية. وقد جرى تشويه هذه العملية وتحويلها الى وسيلة لتدمير الشخصية البشرية في ظل الرأسمالية، ولكن هذا ممكن التغيير بالنسبة لماركس.

ويواصل ماركس مناقشته، دون تمييز بين الأولاد والبنات، لتنظيم عمل الأطفال، ويشير، مرة أخرى، الى الاضطهاد العائلي للأطفال، الناجم الى حد كبير، عن تأثيرات الرأسمالية: "ولكننا نتعامل هنا مع الترياق الذي لا غنى عنه مقابل اتجاهات النظام الاجتماعي الذي يحط من قدر الرجل العامل ويجعله مجرد أداة لتراكم رأس المال، ويحول الآباء بسبب حاجاتهم الى مالكي عبيد وبائعين لأطفالهم. إن حق الأطفال والفتيان يجب صيانته، فهم غير قادرين على تمثيل أنفسهم. وبالتالي فان مهمة المجتمع أن يتصرف نيابة عنهم".⁽⁴⁾

غير أن مناقشة حق الأطفال والفتيان لا تنتهي بالتشريع الأبوي. فتوليفة التربية الذهنية والتربية البدنية والتدريب التقني تتسم بامكانية خلق طبقة جديدة من العمال سيكونون أكثر قدرة من آباءهم على التحكم بمصيرهم: "إن الرجل العامل ليس عاملا حرا. فهو، في حالات كثيرة، جاهل الى الحد الذي لا يفهم المصلحة الحقيقية لطفله، أو الظروف الطبيعية للتطور الانساني. غير أن القسم الأكثر تطورا من الطبقة العاملة

يدرك، بالكامل، أن مستقبل طبقتة، وبالتالي الانسانية، يعتمد، كليا، على تشكيل الجيل العامل الناهض. إنهم يعرفون، قبل كل شيء، أن العمال الأطفال والفتيان يجب انقاذهم من التأثيرات الطاحنة للنظام الراهن. ولا يمكن التأثير في هذا الا بتحويل المنطق الاجتماعي الى قوة اجتماعية، وفي ظل ظروف معينة لا يمكن أن توجد طريقة أخرى لانجاز هذا الا عبر القوانين العامة التي تفرضها سلطة الدولة. وبفرض مثل هذه القوانين فان الطبقة العاملة لا تصون السلطة الحكومية. على العكس من ذلك فانها تحول السلطة، التي تستخدم الآن ضدها، الى قوة خاصة لها. إنهم يؤثرون عبر الفعل العام بما يحاولونه عبثا عبر جهود فردية معزولة".⁽⁵⁾

ويشير ماركس هنا الى ضرورة التغيير الاجتماعي، فالمنطق الاجتماعي يجب أن يتغير الى قوة اجتماعية لفعل الطبقة العاملة. فضلا عن ذلك يرى ماركس الدور الكامن للتعليم مرتبطا بالفعل كوسيلة لتجاوز التشكيلات الأيديولوجية للعصر. وسواء انطبق هذا أم لم ينطبق على وضع النساء في قوة العمل فان هذا الأمر غير واضح، على الرغم من حقيقة أن ماركس لا يضع فروقا جندرية في ما يتعلق بعمل الأطفال، سوية مع الصياغات بشأن العمل الليلي، وتبدو وهي تشير الى أن الجيل الجديد من العمال يحتمل أن يكون أقل ميلا من ناحية الفصل بين الجنسين.

وعلى نحو مماثل لهذه المناقشة لموضوع المكنتة في (رأس المال) خلال جلسات المجلس العام في تموز 1868 طرح ماركس مسألة تقديم موضوع النساء والأطفال الى المناقشة. وفي هذه الملاحظات التمهيديّة حول الموضوع يطرح ماركس منظورا دياكتيكيا بشأن تأثيرات المكنتة من ناحية تقديم النساء والأطفال الى قوة العمل: "كانت النتيجة الأخرى لاستخدام المكنتة ارغام النساء والأطفال على العمل في المصنع، وبالتالي

أصبحت المرأة عاملا فعلا في انتاجنا الاجتماعي. وفي السابق كان عمل النساء والأطفال ينفذ في إطار الدائرة العائلية. ولا أقول إنه من الخطأ أن تشارك النساء والأطفال في انتاجنا الاجتماعي. أعتقد أن أي طفل فوق التاسعة من عمره يجب أن يستخدم في العمل المنتج جزءا من وقته، ولكن الطريقة التي يتم فيها وضعهم تحت العمل في الظروف الحالية طريقة مقبولة".⁽⁶⁾

لقد رأى ماركس في المكننة عنصرا هاما من ناحية تقديم النساء والأطفال الى قوة العمل. فباستخدام المكننة جعل مهنا عديدة تتطلب، أساسا، قدرا كبيرا من القوة الجسدية، ممكنة للقيام بها من قبل الجميع تقريبا. ولهذا الواقع طائفة من التأثيرات الايجابية والسلبية وفقا لماركس. وهنا لا يعبر ماركس عن دعمه للنساء اللواتي يدخلن الى قوة العمل حسب، وانما، أيضا، يلاحظ الطبيعة الرأسمالية الخاصة لظروف العمل المقبولة. وفضلا عن ذلك يشير ماركس الى حقيقة أن مشاركة النساء في الانتاج الاجتماعي ليست أمرا جديدا. إن ما هو جديد، بالأحرى، هو أن الانتاج يحدث، الآن، خارج المنزل بدل أن يكون داخل الدائرة العائلية. ويلاحظ ماركس، أخيرا، التأثيرات الايجابية للمكننة. وعلى نحو مماثل لمناقشته في (البيان الشيوعي) يوضح أن المكننة تؤدي، من ناحية، الى عمل اجتماعي منظم، ومن ناحية أخرى الى تفكك جميع العلاقات الاجتماعية والعائلية القائمة سابقا.

لقد كانت سنتا 1868 و1869 مفعمتين بالنشاط في ما يتعلق بالاضرابات واضطرابات العمل العامة. وفي نهاية عام 1868 أضرب مجموعة من عمال نسيج الحرير وصناع الأشرطة في ليون بفرنسا. وفي تقرير المجلس العام للمؤتمر السنوي الرابع يلاحظ ماركس الدور

الذي لعبه العمال، ومعظمهم من النساء، الذين اضطروا على الرغم من الصعوبات الاقتصادية والقمع البوليسي. وبعد فترة قصيرة من مجازر ريكاماري (في فرنسا)، اندلعت أحداث التمردات الاقتصادية في ليون على أيدي عمال نسيج الحرير. وفي ليون، كما كان الحال في روان، لعبت العوامل دورا متميزا بارزا في الحركة. ومرة أخرى يلاحظ ماركس، هنا، أهمية النساء في الحركة العمالية.

ومن ناحية أخرى وفي رد على استفسار عن عمله الاقتصادي في كانون الأول 1862 من جانب طبيب الأمراض النسائية الألماني لودفيغ كوغلمان، عضو الأهمية وصديق عائلة ماركس، بدأ ماركس سلسلة مراسلات حول الاقتصاد وأفاق الثورة الألمانية.⁽⁷⁾ وفي وقت لاحق أقام مع آل كوغلمان في هانوفر عام 1867، بينما كان (رأس المال) ينشر، ومرة أخرى في وقت لاحق عام 1869، وهذه المرة سوية مع ابنته جيني. وبينما يبدو أن هذه اللقاءات تظهر من دون حدث هام، فإن لقاء لاحقا بكارلسباد في النمسا سيؤدي الى قطيعة في صداقتهم بسبب نزاع عائلي.

وفي أيار 1874 طلب ماركس، الذي كان مريضا في حينه، من كوغلمان أن يلتحق به في وقت لاحق من السنة في كارلسباد حيث كانت لديه أوامر من طبيبه ليذهب الى المياه التي يفترض أن تشفيه. وقد رتب كوغلمان معظم التفاصيل، بما في ذلك الإقامة، والتقى بماركس هناك في أيلول. وخلال إقامته في كارلسباد شهد ماركس معاملة كوغلمان التمييزية إزاء زوجته عندما سمع منازعة بين الزوجين عبر جدران الفندق. وقد روى ذلك في رسالة الى انجلز في 18 ايلول 1874، وقال: "ستقدر كيف أصبح كوغلمان شخصا لا يطاق في خاتمة المطاف. لقد كان مراعيًا لمشاعري إذ وفر لي غرفة بين غرفته وغرفة توسي حتى استمتع بذلك ليس فقط

عندما نكون معا، وانما أيضا عندما أكون وحدي. وقد تحملت، بصبر، الطريقة التي يصب فيها بلا انقطاع الحديث الرتيب بصوته العميق ... ولكن صبري نفذ أخيرا عندما فرض مشاهده العائلية علي. والحقيقة هو أن هذا البرجوازي التافه المتحذلق يظهر فكرة أن زوجته غير قادرة على فهمه، وادراك طبيعته الفاوستية بطموحاتها الى نظرة شاملة أسمى، وهو يعذب المرأة، التي هي تابعة له في كل ناحية، بالطريقة الأكثر قرفا. وقد أدى هذا الى خصام بيننا. وانتقلت الى طابق أعلى وحررت نفسي منه بالكامل (كان له تأثير مدمر على شفائي)، ولم نتصالح مرة أخرى الا عند مغادرته (التي جرت الأحد الماضي). غير أنني أعلنت بصراحة أنني لن أزوره في هانوفر" (8).

وهنا يوضح ماركس شوفينية كوغلمان ونقده المتواصل لزوجته، التي يبدو أن ماركس كان ينظر اليها باحترام أكثر مما كان يفعل زوجها، الذي كان يتشاور معه، في عدد من المناسبات، حول آفاق الثورة في ألمانيا، والذي كان يناقش معه عمله الاقتصادي الأكثر أهمية. وكان كارل وإليانور ماركس يقفان الى جانب السيدة كوغلمان وابنتها في هذا الخصام الذي كان يظهر بسبب أحداث صغيرة وتافهة نسبيا.

وبينما كان هذا، بالتأكيد، الحدث الأكثر أهمية الذي أدى الى القطيعة بين ماركس وكوغلمان، فان هناك دليلا ما يشير الى أن ماركس كان على علم بتحيز كوغلمان الجنسي قبل ذلك. وليست هناك رسائل سابقة من ماركس الى انجلز أو آخرين شارك معهم الرأي بشأن موقف كوغلمان هذا. و"لكن رسائل ماركس الى كوغلمان كانت تشير الى شيء من الاختلاف معه حول دور النساء في المجتمع. وهذا موثق بشكل خاص في رسالتين كتبنا في كانون الأول 1868. ففي رسالة بتاريخ 5 كانون الأول يتوجه

ماركس بالسؤال الى كوجلان: "هل زوجتك ناشطة في حملة التحرير العظمى التي تقوم بها السيدات الألمانيات؟ أعتقد أن النساء الألمانيات يجب ان يبدأن بدفع أزواجهن الى التحرر الذاتي". وهنا يبدو أن ماركس يريد القول إن النساء الألمانيات ربما أكثر ثورية من أزواجهن. وربما كان هذا محاولة لجعل كوجلان أن يعامل زوجته بقليل من الجدية. فضلا عن ذلك ففي رسالته (المؤرخة في 12 كانون الأول) يبدو أن ماركس يطرح، جزئيا، التعليق التالي: أبلغ زوجتك العزيزة بأنني لا أشك أبدا في أنها تخدم تحت إمرة الجنرال جيك. إنني أتساءل بمزاح حسب".⁽⁹⁾

غير أن هذه لم تكن نهاية المناقشة للنساء في رسالته. فماركس يواصل القول: "لا يمكن للسيدات التذمر بشأن "الأممية"، طالما أنها عينت سيدة، السيدة لو، كعضو في المجلس العام. لنضع المزاح جانبا، فقد جرى تحقيق تقدم كبير في المؤتمر الأخير لاتحاد النقابات الأميركي عبر حقيقة أنه عامل النساء العاملات بتكافؤ كامل. وعلى النقيض من ذلك فان الانجليز، والى حد كبير الفرنسيين الأنثيين، يظهرون ضيقا ملحوظا في الروح المعنوية في هذا المجال".⁽¹⁰⁾ وعلى الرغم من اللهجة التنازلية، الى حد ما، لا يجادل ماركس فقط بأن حركة اتحاد النقابات الأميركي كانت تتجه نحو مساواة النساء، وانما يلاحظ، أيضا، ان المرأة قد جرى انتخابها الى الهيئة الأعلى للأممية. وكان هذا، بالنسبة لماركس، معيارا هاما للتقدم، خصوصا بالارتباط مع بعض المنظمات الوطنية الأخرى المشاركة في الأممية.

ويواصل ماركس تأكيده على حقيقة أهمية مشاركة النساء بالنسبة للحركة العمالية والحركة الاشتراكية عموما: "إن كل امرئ يعرف شيئا من التاريخ يعرف أيضا أن الثورات الاجتماعية العظمى مستحيلة بدون الخميرة الأنثوية. وقد يقاس التقدم الاجتماعي، على وجه التحديد،

بالوضع الاجتماعي للجنس اللطيف".⁽¹¹⁾ وهنا يجادل ماركس بأن النساء فاعلات مهمات في التغيير الاجتماعي، وأنه لكي يحدث أي تغيير اجتماعي تقدمي من الضروري مشاركة النساء على نحو مساوٍ للرجال. وكان هذا هو الحال بعد 3 سنوات حيث كانت النساء مشاركات فاعلات في أحداث كومونة باريس، وفي حالات كثيرة، مدافعات عن المدينة حيث كانت قوات حكومة فرساي تشن هجومها.

وترى هيدر براون أن "علاقة ماركس - كوغلمان علاقة مثيرة للاهتمام لعدد من الأسباب: أولاً، في رسائله الى كوغلمان قدم ماركس معلومات تفصيلية عن العمل الذي كان يقوم به في ذلك الوقت، وخصوصاً (رأس المال). وثانياً، وهو ما يتمتع بأهمية خاصة، ناقش ماركس دور النساء في التحولات الاجتماعية في ذلك الوقت، وبدا أنه يتحدى آراء كوغلمان المتحيزة جنسياً. وكان هذا هو الحال خلال الوقت الذي قضوه في كارلسبادعام 1874، حيث دافع ماركس، كما لاحظنا، عن زوجة كوغلمان في الجدل بين الاثنين، وهو ما أدى الى قطيعة في التواصل مع كوغلمان".⁽¹²⁾

ومن الأهمية بمكان أن نفصل قليلاً الى موضوع (النساء وكومونة باريس). ففي تموز 1870 أعلنت الحكومة الفرنسية، تحت زعامة نابليون الثالث في ذلك الوقت، الحرب على بروسيا. وقد عارض كثير من العمال الحرب منذ بدايتها، ولكن ما أن بات واضحاً أن الحرب تمضي على نحو أسوأ، والناس أقل رغبة لقبول التقنين في حرب لا يدعمونها، تنامت المعارضة. وعندما وردت الأنباء بأن بونابرت قد ألقى القبض عليه من قبل البروسيين، حدث انقلاب يوم 4 أيلول 1870، وأعلنت الجمهورية مرة أخرى، وإن يكن في ظل زعامة محافظة نوعاً ما أبعدت اليسار. غير أن الحرب استمرت لفترة قصيرة وحوصرت باريس يوم 19 أيلول.

وبينما استمرت باريس على المعاناة من نقص المواد وارتفاع اسعار المؤن الأساسية، لم تبذل حكومة الدفاع الوطني جهدا كبيرا في الدفاع عن فرنسا. وفي كانون الثاني 1871، وخشية الاضطراب الاجتماعي المدني أكثر من الهيمنة البروسية استسلمت الحكومة لبروسيا، وجرى التوصل الى اتفاقية سلام مع بروسيا، وأجبرت فرنسا على دفع مبلغ 5 ملايين فرنك وتسليم منطقة الألزاس والابقاء على بيلتفورت وجزء من اللورين للألمان. وكانت الحكومة تعمل عبر جمعية وطنية خارج باريس في فرساي، وسرعان ما بدأت حملة لفرض النظام في باريس. واتخذت الجمعية، التي تضم "الأعيان"، الاجراءات الأكثر رجعية: الفواتير التي كانت مستحقة بين 13 آب و13 تشرين الثاني 1870 صارت مستحقة الدفع في الحال، وألغي الوقف على مدفوعات الايجار ومدفوعات الحرس الوطني. وفي باريس، حيث شلت التجارة والصناعة بسبب الحصار، وحيث تفشت المجاعة، كان هذا يعني أن كثيرا من الناس باتوا معوزين ومحرومين.

وبينما كان لكل هذه الاجراءات، بالتأكيد، تأثير سلبي على سكان باريس، فان النزاع حول المدافع هو الذي أدى، في خاتمة المطاف، الى اعلان الكومونة. فالمدافع التي أراد رئيس الوزراء أدولف تيير إعادتها الى الحكومة كان ينظر اليها باعتبارها ملكية الشعب في باريس الذي كان قد دفع أثمانها عبر اشتراكات للحرس الوطني، وقد جرى الاعتراف بهذا عبر اتفاقية مع البروسيين. ولما دخلت القوات الى منطقة مونمارتر في باريس لاسترداد المدافع، بدأ الأطفال والنساء في التجمع والتآخي مع القوات. كان أحد الضباط البونابرتيين الذين اشتركوا في الحملة الليلية ضد مونمارتر، وهو الجنرال ليكونت، قد أصدر اوامره أربع مرات الى فوج

الميدان الحادي والثمانين باطلاق النار على جمع من الناس العزل في ميدان بيغال. و"عندما رفض الجنود تنفيذ أوامره أهانهم اهانة بذيئة. وبدلا من تسديد السلاح الى النساء والأطفال أعدهم جنوده بالرصاص. إن العادات التي تأصلت في الجنود في مدرسة أعداء الطبقة العاملة لا يمكنها، طبعا، أن تزول دون أن تترك أي أثر في ساعة انتقالهم الى جانب العمل. كذلك أعدم الجنود أنفسهم بالرصاص الجنرال كليمان توما".⁽¹³⁾ وبقيت المدافع بأيدي الباريسيين. وبعد 8 ايام، وفي 26 آذار، انتخبت الكومونة رسميا.

وكانت الكومونة، القصيرة الأجل، والبعيدة عن أن تكون نموذجا مثاليا للاشتراكية، قادرة على اجراء عدد من الاصلاحات، بما في ذلك حق الانتخاب للرجال، والتحكم الديمقراطي للعمال في "أجور العمال"، وتوفير حماية كبيرة للعمال، وتعليم مجاني للجميع. غير أن الكومونة سحقت بطريقة وحشية في ايار 1871، حيث دخلت قوات حكومة فرساي المدينة، وباتت شائعة عمليات الاعدام بعد محاكمات صورية، خصوصا بحق النساء "المحرضات" اللواتي كان يعتقد أنهن مشاركات في القتال، واللواتي بدأن اطلاق النار. وبينما كانت التقديرات واسعة النطاق، يبدو من الواضح أن ما لا يقل عن 20 ألفا قد لقوا حتفهم في المعركة من أجل باريس، ونفي عدد أكبر أو زجوا في السجون بعد محاكمات: "لقد تشكلت الكومونة من أعضاء المجالس البلدية الذين اختيروا بالاقتراع الشامل في مختلف دوائر باريس. كانوا مسؤولين وكان يمكن الغاء التفويض الممنوح لهم في أي وقت كان. وكانت أكثريتهم، بطبيعة الحال، من العمال أو من ممثلي الطبقة العاملة المعترف بهم. وكان يراد بالكومونة أن تكون لا هيئة برلمانية بل هيئة عاملة تتمتع بالسلطتين التشريعية والتنفيذية

في الوقت عينه. والشرطة التي كانت قبل ذلك الحين أداة في يد الحكومة المركزية جُردت في الحال من جميع وظائفها السياسية وحولت الى هيئة للكمونة مسؤولة يمكن تبديلها في أي وقت كان. وعلى هذا النحو كان موظفو سائر فروع الادارة بأسرها. ومن فوق الى أسفل، ابتداء من أعضاء الكومونة، كان يتعين إداء الخدمة العامة لقاء أجره تساوي أجره العامل. وقد اختفت جميع الامتيازات والعلاوات التي كان يتقاضاها كبار موظفي الدولة مع اختفاء هؤلاء الموظفين. وكفت الوظائف العامة عن أن تكون ملكا خاصا للموظفين الذين تعينهم الحكومة المركزية. وانتقلت الى أيدي الكومونة لا الادارة البلدية فحسب بل ايضا كامل المبادرة التي كانت تمارسها الدولة حتى ذلك الحين".⁽¹⁴⁾

وفضلا عن ذلك، وبينما لم يكن هذا نظاما مثاليا، فقد كان نظاما ضروريا في حينه من أجل التحرير الاقتصادي للطبقة المنتجة: "إن تعدد الشروح التي استتبعتها الكومونة وتعدد المصالح التي وجدت فيها تعبيرا عنها يثبتان أنها كانت شكلا سياسيا مرنا تماما، بينما كانت جميع الأشكال السابقة للحكومة أشكال اضطهاد من حيث جوهرها. وكان سرها الحقيقي هو هذا: كانت، من حيث الجوهر، حكومة الطبقة العاملة، كانت نتاج كفاح طبقة المنتجين ضد طبقة المستملكين. كانت الشكل السياسي الذي اكتشف أخيرا والذي كان يمكن أن يتم في ظل انجاز التحرير الاقتصادي للعمل. ولولا هذا الشرط الأخير لكان البناء الكوموني مستحيلا ولكان وهما. إن حكم المنتجين السياسي لا يمكن أن يقوم جنبا الى جنب مع تخليد عبوديتهم الاجتماعية. ولذلك كان لا بد أن تقوم الكومونة بدور أداة لتحطيم الدعائم الاقتصادية التي يعتمد عليها وجود الطبقات ذاته، وبالتالي السيطرة الطبقيّة. ومع تحرير العمل سيغدو الجميع عمالا

وسيكف العمل المنتج عن أن يكون ميزة طبقة معينة".⁽¹⁵⁾

وكما يشير ماركس فان النظام المجتمعي الذي أقيم في باريس هو ليس الهدف النهائي للمجتمع. كان، بالأحرى، مجرد شكل يمكن أن يستمر فيه الكفاح: "إن الطبقة العاملة لم تكن تنتظر المعجزات من الكومونة. إنها لا تنوي أن تحقق طوباويات جاهزة متممة. إنها تدرك أن عليها، لكي تحرر نفسها وتصل في الوقت نفسه الى ذلك الشكل الأعلى الذي يسعى اليه المجتمع الحالي بصورة لا تقاوم، بفعل تطوره الاقتصادي ذاته، أن تخوض نضالا طويلا وأن تجتاز سلسلة كاملة من العمليات التاريخية التي تغير الظروف والناس تغييرا تاما. وما ينتظر الطبقة العاملة ليس بمثل عليا تحققها، انما عليها أن تفسح فقط مجالا لعناصر المجتمع الجديد التي تطورت في أحشاء المجتمع البرجوازي القديم بسبيل الانهيار. وفي وسع الطبقة العاملة، بادراكها التام لرسالتها التاريخية وبِعزمها البطولي على إدائها، ان تواجه بابتسامة ساخرة الشتائم المقذعة التي يطلقها عليها الصحفيون الخدم والعظات التوجيهية التي يسبغها عليها العقائديون البرجوازيون ذوو النوايا الطيبة، فيصبون تفاهاتهم الجاهلة ويقدمون أوهامهم الانعزالية بلهجة كاهن معصوم".⁽¹⁶⁾

وكانت إليزابيث ديمتريف، التي أشرنا اليها في موضع سابق وذكرنا أنها أرسلت من قبل المجلس العام للأمم المتحدة له في كومونة باريس، رفيقة لماركس. وتومانوفسكايا، التي استخدمت خلال الكومونة نسخة الذكر لاسم جدتها قبل الزواج، أي ديمتريف، كانت فتاة روسية في العشرين من عمرها، تأثرت بماركس وبالناقد والثوري الروسي نيكولاس تشيرنيشيفسكي، الذي ساند إعادة البناء الراديكالية للمجتمع واقامة تعاونيات عمالية ومعيشية، اعتمادا على كومونة الفلاحين الروس

باعتبارها شكلا اشتراكيا طبيعيا.⁽¹⁷⁾

وكانت ديمترييف قد التقت بماركس أول مرة عندما كانت مبعوثة ثورية روسية الى لندن، بعد أن طلب الروس من ماركس أن يجري تمثيلهم في المجلس العام. وقد وصلت الى لندن في كانون الأول 1870 وسرعان ما تأثرت بماركس وباتت صديقة له ولبناته. وكان ماركس يقدر امكانياتها الفكرية، وطلب منها معلومات عن قابلية الكومونات الفلاحية الروسية على الحياة كوسيلة للتطور باتجاه الشيوعية.⁽¹⁸⁾ وكان رد فعلها على ذلك أقل تفاؤلا بشأن النظام المجتمعي مما كتب ماركس في وقت لاحق في مسوداته لzasوليك (الناشطة الاشتراكية الروسية فيرا ايفانوفا زاسوليك)، حيث جادل بأن الكومونات الفلاحية يمكن أن تبقى حية اذا ما تحولت الى كومونات ثورية: "إن تحويلها الى ملكيات فردية صغيرة هو، للأسف، ممكن تماما. إن كل المعايير الحكومية لديها الهدف الوحيد لتقديم الملكية الخاصة عبر كبح المسؤولية الجماعية. وقد ألغى قانون أقر العام الماضي الملكية الجماعية في الجماعات التي يقل عددها عن أربعين روجا (أرواح الرجال، ذلك أن النساء، يا للأسى، لا يملكن أرواحا)."⁽¹⁹⁾

وبينما اكتفى ماركس بمناقشة الأفعال التي قامت بها النساء دفاعا عن المدينة، وليس أفعالهن السياسية الأخرى خلال الكومونة، فإن النساء كن مشاركات، الى حد كبير، في حكم المدينة. وقد ساندت النساء الكومونة، جزئيا على الأقل، لأنها ساندتهن وعوائلهن من الناحية الاقتصادية: "ولم يتنبأ رجال الكومونة للحظة واحدة بأن النساء يمكن أن تكون لديهن حقوق مدنية أكثر مما كان لأسلافهن عام 1789 و1793 أو ثورات 1848. ولكن معايير معينة مثل تخفيف مدفوعات الايجار، أو إيقاف بيع المواد المودعة في مونت بيت (مؤسسة عامة لاقرض الرهن للفقراء بشروط) أثرت على

النساء مباشرة. إن تقاعدا يبلغ 600 فرنك كان ينبغي دفعه الى زوجة أي فرد من الحرس الوطني، بصورة مشروعة أو غير مشروعة، ممن قتلوا وهم يدافعون عن حقوق الشعب بعد تحقيق يثبت حقوقها وحاجاتها. ويمكن لأي من أطفالها، شرعا أو بدونه، أن يحصلوا على تقاعد يبلغ 365 فرنك حتى يبلغوا سن الـ 18. وعلى حساب الكومونة يتلقى الأيتام التعليم الضروري لشق طريقهم في المجتمع".⁽²⁰⁾

وهذا، كما تلاحظ الروائية والناشطة الفرنسية إيديث توماس اعتراف ضمنى ببنية العائلة العمالية كما هي قائمة خارج القوانين الدينية والبرجوازية: الاعتراف بالنقابات الحرة، وحق الأطفال الشرعيين أو الطبيعيين، بالاعاشة، واختفاء ما ورد من صيغة قديمة حول الأطفال غير الشرعيين في القانون الروماني والكنيسة والقانون المدني.

وتضيف توماس إنه خلال الكومونة كانت النساء يتحدثن في النوادي، وأسسن عددا من المنظمات لتحسين أوضاعهن، وضمان أن يحصل الجميع في الكومونة على الطعام، وساعدن في تنظيم الدفاع. وكانت ديمترييف إحدى أهم أولئك النساء. فبعد مجيئها الى باريس من لندن مباشرة ساعدت في تأسيس منظمة النساء في القسم الفرنسي للأممية (اتحاد النساء للدفاع عن باريس ومساعدة الجرحى) في نيسان 1871. وكانت هذه المنظمة واحدة من من أكبر منظمات الكومونة وأكثرها تأثيرا. وتضمن البرنامج الذي وضعته ديمترييف للمنظمة "اعادة تنظيم علاقات الانتاج وتحويلها الى تعاونيات يملكها المنتجون، لتنتهي العلاقة بين العامل ورب العمل، وتحاول أن تقضي على النزاعات الطبقيّة والجندرية في ما يتعلق بحق النساء في العمل".⁽²¹⁾

وكان الهدف المباشر للمنظمة توفير العمل للنساء العاطلات خلال

الحصار. وبينما لم تكن خططها خلال الكومونة تتحدى التقسيم الجندي للعمل، فقد حاولت أن تعدل القيمة الاجتماعية والاقتصادية لعمل النساء. وركزت ديمترييف على المهن المرتبطة بالملابس، التي عرفت وقيمت، بناء على ذلك، باعتبارها عملا نسائيا، وحاولت أن تعيد توجيه السيطرة والفائدة الاقتصادية بعيدا عن أرباب العمل والى أيدي العمال المنتجين / المالكين. واعتمدت ديمترييف أن تعيد تقييم هذه المهارات بمنح النساء التحكم بعملهن الخاص وثمار انتاجهن.⁽²²⁾ وبسبب أن الكومونة استمرت 72 يوما فقط، لم تكن ديمترييف قادرة على تنفيذ أهدافها بعيدة المدى في إعادة تقييم عمل النساء. غير أن منظماتها وفرت فرص العمل للكثير من العاطلات خلال هذا الوقت، كما خلقت نموذجا للمنظمة العمالية في المستقبل. وأدت أفعالها، وكذلك أفعال الكثير من النساء الأخريات المشاركات في الانتفاضة، على الأقل، بالبعض في فرنسا، وفي الأممية، الى اعادة النظر في مواقفهم من النساء. وبات هذا واضحا خصوصا في برنامج 1880 لحزب العمال الفرنسي، حيث صوتت هذه المجموعة لبرنامج الحزب الذي كتبه ماركس وجول غوسيد، والذي تضمن نصوصا قوية بشأن مساواة النساء.

وبينما شاركت النساء الى حد كبير في الكومونة، لم يجد ماركس وقتا طويلا نسبيا لمعالجة الدور الذي لعبته النساء في هذه الأحداث. غير أن هناك بعض الفقرات التي ناقش فيها ماركس نساء الانتفاضة. وأشار الى أنه ما أن تغادر النساء الباريسيات الثريات المدينة، ستصبح نساء الطبقة العاملة، اللواتي هن "نساء باريس الحقيقيات" أكثر ظهورا على حقيقتهن: "ففي ثباتهن أظهرت نساء باريس الحقيقيات، مرة أخرى، بوضوح، أنهن بطلات، ورفيعات، ومخلصات، كما هو شأن نساء العصور

القديمة. واذا كانت تعمل وتفكر وتكافح وتنزف فان باريس، المنسية تقريبا في مخاضها لاقامة مجتمع جديد، كانت تتألق في حيوية مبادرتها التاريخية".⁽²³⁾

لقد أدركت النساء البروليتاريات، والنساء الأخريات، ممن شاركن في الكومونة أنه، بينما كان رجال البرجوازية يتحدثون عن دعمهم للعائلة والملكية، فان مصالهن تختلف تماما عن مصالحهم. فقد كافحت الكثير من النساء الباريسيات من أجل الكومونة لأنهن رأين أنها يمكن أن تحمي، بصورة أفضل، مصالحهن، وتؤدي الى مجتمع جديد أكثر مساواة. ويقدم ماركس، هنا، اشارة هامة لنساء العصور القديمة. واذا ما اخذنا السياق بالحسبان فان ماركس لا يبدو مشيرا الى النساء الحقيقيات في المجتمعات الاغريقية والرومانية، اللواتي تعرضن، في الغالب، الى اضطهاد شديد، خصوصا في اليونان، حيث لم يكن يسمح لهن، في الغالب، بمغادرة البيت. وبدلا من ذلك يشير ماركس الى النساء الأسطوريات مثل أثينا والالهات الأخريات اللواتي، كما يجادل ماركس لاحقا، قدمن نموذجا مولعا بالحرية لنساء ذلك العصر اللواتي كن بعيدات عن الحرية. ويرتبط هذا بسعي النساء الباريسيات الى حريتهن وتجديد المجتمع، وكان هذا ممكنا، الى حد ما، بسبب الانخفاض الكبير للجريمة في باريس أثناء الكومونة. وبينما لا يشير ماركس الى ذلك مباشرة فان هذا سمح لنساء الكومونة بقدر أكبر من الحرية طالما أنهن لم يكثرن كثيرا من ناحية أمانهن الشخصي: "كان التغيير الذي أحدثته الكومونة في باريس مدهشا، في الواقع! فما من أثر لباريس الامبراطورية الثانية البراقة... ولم يعد هناك الكثير من الجثث في المشرحة، ولا عمليات سطو ليلية، وباتت السرقات نادرة. والحق أنه للمرة الأولى منذ أيام شباط 1848 كانت شوارع باريس آمنة، حتى من دون

شرطة من أي نوع. وقال أحد أفراد الكومونة: لم نسمع عن عمليات اغتيال وسرقة وتعديات شخصية...". (24)

وحين دخلت قوات حكومة فرساي الى باريس وبدأت استعادة المدينة كان قمع الانتفاضة يتجه الى انتقاء النساء، ذلك أن النساء هن اللواتي اتهمن، في الغالب، باشعال النيران في مباني المدينة خلال الأيام الأخيرة من الكومونة. وبينما كانت النساء قد بدأت باشعال بعض الحرائق كاجراء استراتيجي لضمان عدم استعمال المباني من قبل الفيرساليين، فليس هناك مبرر للزعم بأن النساء كن مسؤولات، بالدرجة الأولى، عن هذا. لقد بدأ رجال الكومونة عددا من أعمال اشعال الحرائق للسبب ذاته، ولا يمكن استبعاد أن تكون قوات حكومة فرساي قد قامت باشعال حرائق أخرى. (25)

وقد تحدى ماركس النقاد الذين سخروا من النساء المشاركات في الدفاع عن الكومونة. وبينما رأى ماركس أولئك المشاركين (رجالا ونساء) باعتبارهم أشخاصا تاريخيين سعوا الى خلق شروط لمجتمع أكثر مساواة، فان النقاد نظروا الى أفعالهم باعتبارها تقف ضد الوضع الطبيعي للأشياء. فقد كان رجال ونساء الانتفاضة مجرد مجرمين، والنساء اللواتي حاولن القتال عند المتاريس كن مثيرات للمتعاب: "في كل انتصاراتها الدموية على الأبطال المضحين بأنفسهم من أجل مجتمع جديد أفضل، فان تلك الحضارة الشنيعة، المستندة الى استعباد العمل، تعرف أنين ضحاياها في صخب الافتراء، مرددة صداها على نطاق عالمي. وسرعان ما تتحول باريس عمال الكومونة الأنقياء الى جحيم على يد كلاب النظام البوليسية الدموية. ما الذي يعنيه هذا التغير الهائل للرأي البرجوازي لجميع البلدان؟ ولماذا تأمرت الكومونة ضد الحضارة! أهل باريس يموتون بحماس من

أجل الكومونة بأعداد لا مثيل لها في أية معركة عرفت في التاريخ. ما الذي يعنيه ذلك؟ ولماذا لم تكن الكومونة حكومة الشعب الخاصة، وانما سلطة مغتصبة من حفنة من المجرمين! لقد ضحت نساء باريس بفرح بحياتهن عند المتاريس وأماكن الاعدام. ما الذي يعنيه هذا؟ ولماذا حولهن شيطان الكومونة الى ميغيرا وهيكاتي؟* إن اعتدال الكومونة خلال شهري الهيمنة الأكيدة لا تضاهيه الا بطولة الدفاع عنها. فما الذي يعنيه ذلك؟ ولماذا أخفت الكومونة لأشهر، تحت قناع الاعتدال والانسانية، التعطش للدماء لغرائرها الشيطانية، لكي تطلقها في ساعة محنتها!"⁽²⁶⁾

ويجادل ماركس هنا، كما في رسالته الى كوغلمان عام 1868، بأنه على الرغم من آراء معظم الرجال، فان النساء قوة عظمى في التحول التقدمي. فضلا عن ذلك فانه يوجه اللوم للنقاد المحافظين على تصويرهم دفاع النساء عن الكومونة باعتباره "غير طبيعي".

وعلى الرغم من القمع الدموي للكومونة كانت ديمترييف قادرة على الفرار من باريس دون أن يلاحظها أحد والعودة الى روسيا، في حين أن دورها في الكومونة كان غير معروف لأنها بدأت، مرة أخرى، باستخدام اسمها الحقيقي: تومانوفسكايا.

وبينما لم يكتب ماركس كثيرا حول ما اعتبره مجتمعا اشتراكيا مستقبليا، فان مؤلفه (نقد برنامج غوتا) عام 1875 يقدم تحليله الأكثر وضوحا. وكتب هذا النص استجابة للبرنامج المقترح لحزب العمال الألماني. وقد أرسل ماركس هذه التعليقات الى ولهم براكه عام 1875 قبل أن ينعقد المؤتمر، ونشرت لاحقا في عام 1891. وكان موقف ماركس انتقاديا تماما من برنامج الحزب، ورآه كتراجع في الحركة في نقاط عدة، بما في ذلك التأكيد على قضايا التوزيع بدلا من التعمق في تحويل العلاقات الفعلية

للانتاج. وفي هذا السياق يقول ماركس إنه "بين المجتمع الرأسمالي والمجتمع الشيوعي تقع مرحلة تحول المجتمع الرأسمالي تحولا ثوريا الى المجتمع الشيوعي".⁽²⁷⁾

وفضلا عن هذه النقاشات الأكثر عمومية يعالج ماركس الجندر في موضعين من هذه الملاحظات. ويعود المثال الأول الى مناقشة ماركس للطبيعة المحدودة للمجتمع البرجوازي لـ "الحقوق"، والمكان الذي ستحتله في المرحلة الأولى من الشيوعية. ويوضح ماركس في الملاحظات قائلا إنه "كان من الخطأ، على وجه العموم، أن يجعل مما يسمى التوزيع الأمر الأساسي وأن يصار الى ابرازه".⁽²⁸⁾ ويتحدث (برنامج غوتا) عن الحاجة الى توزيع عادل لعائد العمل، مؤكدا على أن التوزيع العادل لا يمكن قياسه الا اعتمادا على شكل المجتمع المعني وليس من ناحية المفاهيم المجردة للعدالة.

ومن ناحية تطوير برنامج للتغيير يرى ماركس أنه من الضروري الأخذ بالحسبان الظروف الراهنة والطبيعة المتناقضة التي ستجعل التغيير صعبا. إن ما ينبغي أن يؤخذ بالحسبان في ما يتعلق بالبرنامج هو "أن ما نواجهه هنا انما هو مجتمع شيوعي لا كما تطور على أسسه الخاصة بل بالعكس، كما يخرج لتوه من المجتمع الرأسمالي، أي مجتمع لا يزال، من جميع النواحي الاقتصادية والأخلاقية والفكرية، يحمل سمات المجتمع القديم الذي خرج من أحشائه".⁽²⁹⁾ وهكذا فان أي نظام جديد سيكون بعيدا عن التكامل في البداية، خصوصا في ما يتعلق بأي مفهوم متطور للحقوق.

إن أحد الأمثلة التي يستخدمها ماركس لمناقشة مشكلات استخدام المفهوم البرجوازي للحق يرتبط بتوزيع العمل في العائلة، وكيف يمكن

لهذا أن يؤدي الى توزيع غير عادل: "رب عامل متزوج، والآخر عازب، ورب رجل عنده من الأولاد أكثر من رجل آخر...الخ. وهكذا، لقاء العمل المتساوي، وبالتالي مع الاستفادة المتساوية من الصندوق الاجتماعي للاستهلاك، يتلقى أحدهم بالفعل أكثر من الآخر، ويظهر أغنى منه...الخ. ولاجتناب كل هذا لا ينبغي أن يكون الحق متساويا، بل ينبغي أن يكون غير متساو".⁽³⁰⁾

وكما جرت الإشارة سابقا فقد رأى ماركس الحاجة الى مشاركة كل الراشدين الأصحاء، والى حد ما الأطفال، في الانتاج الاجتماعي: "و حين تنتمى القوى المنتجة مع تطور الأفراد من جميع النواحي، وحين تتفق جميع ينابيع الثروة العامة بفيض و غزارة، حينذاك فقط يصبح بالامكان تجاوز الأفق الضيق للحق البرجوازي تجاوزا تاما، ويصبح بإمكان المجتمع أن يسجل على رأيه: من كل حسب كفاءته، ولكل حسب حاجاته!"⁽³¹⁾

وكشف ماركس أيضا جوانب الغموض في البرنامج: "فبدلا من الصيغة الغامضة التي تنتهي بها الفقرة: "القضاء على كل تفاوت اجتماعي وسياسي، كان ينبغي القول إنه مع الغاء الفوارق الطبقيّة يزول من تلقاء نفسه كل تفاوت اجتماعي وسياسي ناجم عن هذه الفوارق".⁽³²⁾

وانتقد ماركس، أيضا، (برنامج غوتا) على أحكامه الملتبسة بشأن عمل النساء. فهذا البرنامج لا يدعو الا الى تقييدات لعمل النساء والأطفال: "إن تحديد يوم العمل يفترض الحد من عمل النساء، باعتبار أنه يتناول مدة يوم العمل، وفترات الراحة...الخ. والا فان هذا التحديد لن يعني الا منع عمل النساء في الفروع الصناعية التي تضر خاصة بصحتهن او التي تفسد أخلاقهن من حيث أنهن نساء. فاذا كان ذلك هو المقصود، فقد كان ينبغي قوله".⁽³³⁾

ويبدو أن (برنامج حزب العمال الفرنسي)، الذي كتب عام 1880، هو أحد النصوص التي تشير الى أن ماركس كان يرى النساء كقوة لاحداث التغيير الاجتماعي. وهذا النص يتضمن قسمين رئيسيين، الأول منهما كتبه ماركس وحده، والثاني شارك في تأليفه جول غوسيد وماركس بمساعدة من بول لافارج (صهر ماركس) وانجلز. وجرى تبني البرنامج مع بعض التعديلات في وقت لاحق من تلك السنة.

وبينما "دعت الديباجة الى فعل ثوري للسيطرة على وسائل الانتاج، فانها اتخذت موقفا قويا نسبيا في ما يتعلق بوضع النساء في ظل مجتمع اشتراكي مقبل، من أن تحرير طبقة المنتجين يعني تحرير كل البشرية من دون تمييز في الجنس أو العرق. وبينما تعتبر هذه مسألة يمكن أن تفسر بطرق عديدة، فان نص مطالب الحد الأدنى، وكذلك حقيقة أن هذا هو السطر الأول من الديباجة، يشير الى أهمية تحرير الطبقة العاملة بأسرها، بما في ذلك النساء".⁽³⁴⁾

غير أن مطالب الحد الأدنى أكثر محدودة وتتضمن شروطا محكمة يمكن أن تفيد النساء أيضا. فالقسم الذي يصف المطالب السياسية للحزب، على سبيل المثال، لا يتضمن فقط أحكام المزيد من الحقوق في المجال العام، مثل الحرية الكاملة للصحافة، والغاء القوانين المضادة للأمية الأولى، وانما يتضمن، أيضا، الغاء بنود قانون نابليون الذي نص على تبعية العامل لرب العمل والمرأة للرجل. وهذا مطلب في غاية الأهمية طالما أن قانون نابليون كان قمعيا، على نحو خاص، للنساء المتزوجات. وكما تلاحظ سيمون دي بوفوار: "الزوجة مدينة بطاعة زوجها. يمكنه أن يحكم عليها بالحبس الانفرادي لارتكابها الزنا ويحصل على الطلاق منها. واذا ما قتلها، وهي متلبسة بالجرم، فانه معذور بنظر القانون، في حين

أن الزوج عرضة للعقوبة فقط في حال جلبه محظية الى البيت، وفي هذه الحالة فقط يمكن للزوجة الحصول على الطلاق منه. وكان الرجل يقرر أين يعيش ولديه سلطة على الأطفال أعظم من سلطة زوجته. وباستثناء حالة أن تدير الزوجة مشروعاً تجارياً، فإن تفويضه كان ضرورياً لها لتحمل الالتزامات. إن شخصها وملكيته كانا تحت هيمنة زوجية صارمة⁽³⁵⁾. وهكذا دعا ماركس وحزب العمال الفرنسي الى إنهاء القوانين التي تسمح للرجال بالهيمنة على النساء في المجال العائلي.

وعلى خلاف العديد من الماركسيين اللاحقين رأى ماركس، بوضوح، مسألة حقوق النساء باعتبارها مسألة هامة للحركة العمالية، ولم يفكر بأن كل هذه القضايا يمكن أن تنتظر الى ما بعد الثورة.

إن هذه الاجراءات أكثر تأثيراً بكثير اذا ما اخذنا بالحسبان السياسة التمييزية نسبياً في فرنسا في ذلك الوقت، والتي تشتمل الاشتراكيين. إن "عدداً من الاشتراكيين الفرنسيين تأثروا بالبرودونية التي كانت تمييزية الى حد كبير وعلى سبيل المثال فان الوفد الفرنسي الى مؤتمر الأمم عام 1866 في بروكسل نشر كراسة أشارت الى أنه "من دون العائلة فان المرأة لا مبرر لها للوجود على الأرض" وأنه "اذا كان التفاني من أجل قضايا عامة، واذا كان الانشغال بالمصالح الجمعية هي سمات الرجل، فانها شذوذ عند المرأة، وهو ما أثبت العلم أنه يؤدي الى عواقب حتمية على الطفل"⁽³⁶⁾. إن هذا النمط من الجدل بخصوص "طبيعة" النساء المختلفة، وبالتالي عزلهن في المجال العائلي، كان شائعاً في المجتمع الفرنسي.

(1) Marx on Gender and the Family, Heather Brown, Haymarket Books, 2013, P.100

(2) المصدر السابق نفسه، ص 112

(3) المصدر السابق نفسه، ص 113

(4) المصدر السابق نفسه، ص 114

(5) المصدر السابق نفسه

(6) المصدر السابق نفسه، ص 115

(7) The Marx-Engles Chronicle, Hal Draper, Schocken Books, 1985, P.114

(8) Marx on Gender and the Family, Heather Brown, Haymarket Books, 2013, P.116-117

(9) المصدر السابق نفسه، ص 117، ويبدو أن ماركس يشير هنا الى الاشتراكية السويسرية ماري غوجي، رئيسة قسم النساء في الأممية في ذلك الوقت.

(10) المصدر السابق نفسه، ص 117-118

(11) المصدر السابق نفسه، ص 118

(12) المصدر السابق نفسه

(13) ماركس انجلس، مختارات - الجزء الثاني، الحرب الأهلية في فرنسا، دار التقدم، 1969، ص 177

(14) المصدر السابق نفسه، ص 190-191

(15) المصدر السابق نفسه، ص 195

(16) المصدر السابق نفسه، ص 196-197

(17) Surmounting the Barricades: Women in the Paris Commune, Carolyn Eichner, Indiana Univ. Press, 2004, P.64

(18) المصدر السابق نفسه، ص 90

(19) المصدر السابق نفسه، ص 64

(20) The Women Incendaries, Edith Thomas, haymarket Books, 2007, P.63-64

(21) Surmounting the Barricades: Women in the Paris Commune, Carolyn

Eichner, Indiana Univ. Press, 2004, P.70

(22) المصدر السابق نفسه

(23) The Civil War in France, in Marx: Later Political Writings, ed., Terrell Carver, Cambridge Univ. Press, 1996, P.194

(24) المصدر السابق نفسه

(25) The Women Incendaries, Edith Thomas, haymarket Books, 2007, P.169

*ميغيرا إلهة إغريقية عرفت بالحسد والغيرة، وكذلك معاقبة الخيانة الزوجية. وبينما كان لهيكاتي دور ايجابي، في المقام الأول، في الميثولوجيا الاغريقية، باعتبارها راعية للأسرة وحامية للمواليد الجدد، فقد صورت، بمرور الزمن، في المقام الأول، بدورها الثالث، إلهة للسحر. وفي هذه الحالة يبدو أن ماركس يشير الى دورها كساحرة، ملمحا الى التوصيف السلبي أولا لنساء الكومونة الذي طرحه أعداؤها.

(26) The Civil War in France, in Marx: Later Political Writings, ed., Terrell Carver, Cambridge Univ. Press, 1996, P.202

(27) ماركس انجلس، مختارات – الجزء الثاني، نقد برنامج غوتا، دار التقدم، 1969، ص 261

(28) المصدر السابق نفسه، ص 251

(29) المصدر السابق نفسه، ص 247-248

(30) المصدر السابق نفسه، 294-250

(31) المصدر السابق نفسه، ص 250

(32) المصدر السابق نفسه، ص 258

(33) المصدر السابق نفسه، ص 266

(34) Marx on Gender and the Family, Heather Brown, Haymarket Books, 2013, P.130-131

The Second Sex, Simone De Beauvoir, Vintage Books, 1989, P.111 (35)

(36) Marx on Gender and the Family, Heather Brown, Haymarket Books, 2013, P.132

اختراق إنجلترا

أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة

بينما تجذر مفهوم انجلز حول القدرة الانسانية في فهم حاجاتها ورغباتنا الطبيعية، أدرك أن جوهرنا الطبيعي اجتماعي وثقافي، وهو، أيضا، بسبب ذلك، تاريخي ومعقد. وفي (أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة) - قام انجلز بالخطوات الأولى نحو استيعاب الحقيقة الملموسة لهذا الجوهر المعقد والمحدد تاريخيا من خلال الاشارة الى نظرية موحدة لاضطهاد النساء في ظل الرأسمالية عبر اضاءات تاريخية لظهور العائلة والدولة وأساليب الانتاج المتغيرة. وبفعله هذا قدم مساهمات أساسية للنظرية السياسية عبر فهمه التاريخي للدولة باعتبارها بنية زائلة، وكذلك للكفاح من أجل تحرير النساء عبر مفهومه التاريخي للعائلة واضطهاد النساء.

ويرى الباحث البريطاني بول بلاكليج أن "كون هذا المشروع لم يكن ناجحا بالكامل هو أقل أهمية بكثير من حقيقة أنه كان محاولة اقتحامية رائدة في التعبير التاريخي وغير الاختزالي عن الطبيعة التاريخية لاضطهاد النساء، وشكله الرأسمالي الحديث. وبهذا المعنى يبقى (أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة) معلما في الطريق الى حركة مؤطرة نظريا لتحرير النساء كجزء أساسي للكفاح الأعظم من أجل الاشتراكية".

(1)

لقد وسع انجلز، الى حد أبعد، دفاعه عن آرائه الثورية في (أصل العائلة). وبينما يحتمل أن يكون صحيحا أن هذا الكتاب، كما تفترض ليز

فوغل، يمكن أن يفهم باعتباره "جدلا صامتا" ضد التدايعيات الاصلاحية لكتاب قائد حزب العمال الاشتراكي الديمقراطي الألماني أوغست ببيل الموسوم (النساء والاشتراكية)، فان دافعه الأساسي جاء من قراءة انجلز لملاحظات ماركس حول كتاب مورغان (المجتمع القديم). وكانت الطبعة الأولى من كتاب ببيل قد ظهرت عام 1879 ومنعت مباشرة في ظل قوانين بسمارك. فجرى تعديل العنوان في طبعة 1883 الى (النساء في الماضي والحاضر والمستقبل) في محاولة فاشلة لتجاوز رقابة بسمارك. غير أن كتاب ببيل أفلح في هدفه الرئيسي في تحدي التمييز الجنسي داخل الحركة العمالية الألمانية. فقد طبع خمسين مرة خلال السنوات الثلاثين التالية (تسع مرات قبل نهاية القوانين المناهضة للاشتراكية عام 1890) ليصبح الكتاب الأكثر استعارة من المكتبات العمالية خلال تلك الفترة، كما تشير فوغل. وعكست أرقام التداول هذه تغيرا عميقا في الرأي في صفوف اليسار الألماني، إذ أن حجج ببيل بشأن المصالح الطبقيّة المشتركة للعمال الرجال والنساء كانت علامة على خطوة كبرى الى أمام مقابل زعم الاشتراكي الألماني فرديناند لاسال من أنه يجب ابعاد النساء عن المصانع.

وعلى الرغم من كل الملاحظات حول (أصل العائلة) يجادل السوسيولوجي الأميركي راندال كولينز بأنه بتنظير العائلة والعلاقات الجنسية يؤشر (أصل العائلة) مساهمة "محورية" في النظرية السوسيولوجية. ووصفت الباحثة النسوية الأميركية كارول غولد الكتاب باعتباره أحد المساهمات الرئيسية الأولى في التحليل النظري ونقد اضطهاد النساء.

ويمثل (أصل العائلة) تحديا كبيرا لما تسميه مارثا غيمينيز انتقادات

الكتب المدرسية "الماركسية" المسلم بها، التي تميل، على نحو مبتذل، الى أن تجده متهما بالنزعة الاقتصادية والاختزالية الطبقية ومقولات التحليل التي تتجاهل الجنس. ولهذه الأسباب فان مساهمة انجلز في تطوير فهم تاريخي لاضطهاد النساء، جنبا الى جنب نقده الثوري للرأسمالية، ضمنت أن يصبح (أصل العائلة) مرجعا رئيسيا لما تصفه الباحثة السوسيولوجية الأميركية سوزان واتكنز باعتباره تفجرا للتفكير الابداعي في حركة النساء في سبعينيات القرن العشرين. واذا كانت سمعة انجلز قد تضاءلت، اذ تحولت نسوية السبعينيات، التي سعت الى الاطاحة بالنظام القائم الى ماتسميه واتكنز بالنسوية المناهضة للتمييز، والتي يتمثل هدفها في تدجين النساء في اطار ذلك النظام، فان هذا ليس نتيجة لاختلافاتها الفكرية بقدر ما هو انعكاس لضيق الآفاق النظرية والسياسية بعد الهزائم التي عانتها الحركة العمالية منذ أواسط السبعينيات فصاعدا. ومن بين النسويات الاشتراكيات في الموجة الثانية لاحظت الباحثة النسوية البريطانية روزالند ديلمار أن كتاب انجلز كان واحدا من المحاولات المبكرة لتنظير اضطهاد النساء كمشكلة في التاريخ أكثر منه في البيولوجيا، مشكلة يجب أن تكون موضع اهتمام المادية التاريخية لتحليلها، والآراء الثورية لعلها.

وعلى نحو مماثل وصفته الصحفية الأميركية كارين ساكس باعتباره "البيان النسوي الماركسي الأساسي" الذي كان متفردا في تقديم نظرية مادية ترى وضع النساء كأمر مختلف من مجتمع الى آخر أو عصر الى آخر، وفقا للعلاقات الاقتصادية للمجتمع.

وبينما أشارت ميشيل باريت الى أنه قدم نقطة الانطلاق في التحليل المادي لعلاقات الجندر، فانه لهذا السبب كان بإمكان جوليت ميشيل أن

تكتب عام 1974 بأن (أصل العائلة) ربما لا يزال العمل الأكثر تأثيراً. وتواصلت التقييمات الايجابية لـ (أصل العائلة) في السنوات اللاحقة باعباره يوفر امكانية التفسير المادي لتبعية النساء، ويحاول تأسيس علاقة بين الملكية الخاصة والتبعية الايديولوجية للنساء. وعلى الرغم من المنعطفات التي جرى خلالها تهميش ذلك النمط من التحليل المادي والتاريخي الذي كان انجلز رائداً فيه، فان عمله يستمر على تجسيد مرجعية هامة لأولئك الساعين الى تفسير مادي للطبيعة المتغيرة للعائلة ولاضطهاد النساء، وهو لا يتوقف عند التفسير، وانما يعكس علاقة جلية بين النظرية والتطبيق.

ان "اكتشاف انجلز لملاحظات ماركس حول لويس هنري مورغان أقنعه بالحاجة الى كتابة ما يمكن ان يوقف المزيد من التحريف. وكان انجلز يأمل أن يكون مشروعه "انجازا لوصية" لربط أبحاث مورغان بقراءة ماركس المادية للتاريخ ... وانتهى الى ارساء نص أساسي للنسوية الاشتراكية". وبدأ (أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة في ضوء أبحاث لويس مورغان) 1884- بما اعتبره انجلز بوضوح "مبدءا نسويا تقديميا". وما جعل تفسير انجلز جديرا بالملاحظة هو أنه نظر الى الحياة العائلية من منظور النساء، وكان حساسا، بشكل خاص، تجاه تاريخ الحط من قيمة النساء حين انتقل المجتمع من نمط النسب الأمومي الى النسب الأبوي".⁽²⁾

وبعد أن عرض انجلز زوال الأشكال العائلية المختلفة عبر التاريخ، دافع عن ثورة في العلاقات الجنسية. وهذا موضوع كان قد تحدث عنه في مؤلفه (حالة الطبقة العاملة في إنجلترا)، عندما حدد تأثيرات عمل النساء في طواحين ومصانع مانشستر على وحدة العائلة.

وترى ليز فوغل أن التزام الحركة الاشتراكية بتحرير النساء استدعى، على نحو ملح، أساسا نظريا سليما مثله (أصل العائلة). وتضيف أن "التقليد الاشتراكي تعامل مع (أصل العائلة) باعتباره البيان الماركسي حول العائلة، وبالتالي حول ما سمي بالمسألة النسائية. ويواصل هذا التقليد الاعتقاد بأن الكتاب يعكس، على نحو دقيق، آراء ماركس وكذلك انجلز. غير أن الموضوع الذي غطاه (أصل العائلة)، كما يشير عنوانه، هو، في المقام الأول، ليس تطور العائلة حسب، وإنما، أيضا، الملكية الخاصة والدولة. والملاحظة هامة ذلك أنها تشير الى الأهداف المحددة للكتاب بالنسبة لقضية تبعية النساء ... وفي المقام الثاني يحمل الكتاب ندوب العمل المتسرع أحيانا نوعا ما، وبعيدا عن أعمال ماركس وانجلز في أفضل حالاتها فإنه يشكل، حسب كلمات انجلز، بديلا صغيرا لما لم يعد لصديقي الراحل من وقت لانجازه".⁽³⁾

وتشير هينر براون الى أن " (أصل العائلة) يعتبر، بطرق عدة، عملا رائعا. فأولا على النقيض من فترة الاشتراكية الطوباوية في أوائل القرن التاسع عشر التي عالجت اضطهاد النساء بتفصيل كبير، بحلول هذا الوقت، كانت الحركة الاشتراكية قد ابتعدت عن مثل هذه الانتقادات للأشكال العائلية والأشكال الأخرى من اضطهاد النساء، وهذا يصح تماما حيث كانت كراهية النساء شائعة. ومن ناحية ثانية كان تركيز انجلز على المجال الاقتصادي هاما أيضا. فقد خلق هذا الأساس، وإن يكن على نحو اشكالي الى حد ما، للربط بين الاضطهاد الطبقي والجنس، وأوضح أن النساء لا يمكنهن تحقيق المساواة بدون انجاز الحقوق الاقتصادية أيضا. ومن ناحية ثالثة، وكما تلاحظ ميشيل باريت، "كان انجلز أحد الرجال القلائل في ذلك الوقت الذي حاول أن يفكر بالجنسانية من وجهة نظر

المرأة، وإن يكن بشكل محدود نوعا ما. وعلى الرغم من الطبيعة الرائدة لعمله، أجادل بأن (أصل العائلة) شابه إطار جبري وتركيز غير واف على العناصر الاجتماعية للتغيير".⁽⁴⁾

وفي مقدمتها لـ (أصل العائلة) تحلل الأنثروبولوجية الأميركية إيانور ليكوك مآثر ومثالب دراسات مورغان وانجلز للمجتمعات البدائية، مركزة على الطرق التي تصبح فيها ذات صلة بعالم اليوم. و"بتعابير نظرية عامة تجادل ليكوك بأن عمل انجلز، في حين يعتمد على بحوث سابقة في الأنثروبولوجيا، يبقى حيويا نسبيا في أيامنا، خصوصا في ما يتعلق بوضع النساء في المجتمعات الأقل تطورا".⁽⁵⁾

وترى ليكوك أنه "كانت هناك ثلاثة عوائق في ما يتعلق بعمل انجلز: الأول أنه حتى في أيامنا الحالية هناك القليل من المعرفة بالمجتمعات القديمة، وبالتالي فإن الكثير من الافتراضات حول المرحلة القديمة – الوحشية – التي أخذها انجلز من مورغان هي مجرد تكهنات. وبينما نمتلك القليل من المعرفة اليوم فإن هذا ما يزال نقطة ضعف بالنسبة للأنثروبولوجيا. أما العائق الثاني فيتمثل في أن انجلز يقوم بانتقالة كبيرة، دون الكثير من المعطيات التجريبية، من تلك المجتمعات المساواتية القديمة جدا الى استعباد النساء. وما يزال هناك الكثير مما لا نعرفه حول كيفية وسبب حدوث هذا الاستعباد. وأخيرا فإن مورغان، ومن ثم انجلز، لا يقدمان معلومات عن المجتمعات غير الغربية، وبالتالي فإن نتائج بحثهما لا يمكن تطبيقها خارج أوروبا وأميركا الشمالية وربما حتى أستراليا، حيث قدمت بعض الأمثلة".⁽⁶⁾

وتشير جوديث أور الى أنه منذ كان انجلز يكتب في أواخر القرن التاسع عشر هناك حالات تقدم كثيرة في المعرفة حول البشر القدامى

وفترة ما قبل التاريخ. واعتمد الكثير من تحليله على التقارير والدراسات المتعلقة بالسكان الأصليين في أميركا الشمالية وأماكن أخرى. وجرى النظر الى هؤلاء باعتبارهم بقايا مجتمعات أقدم يمكن لعاداتهم ونظام حياتهم أن يلقي ضوءاً على الكيفية التي عاش بها أسلافنا وكيف ولماذا ظهر التغيير. غير أنه "على الرغم من كل التقدم العلمي فان المقدمة الأساسية لجدال انجلز تحتاز اختبار الزمن الحاضر. فقد أقام الكثير من كتاباته على ما توصل اليه المحامي الأميركي مورغان، الذي بات في سبعينيات القرن التاسع عشر، مهتما بعادات قبائل الايروكوا من المواطنين الأميركيين الأصليين في ولاية نيويورك".⁽⁷⁾ وبات ينظر الى منشوراته باعتبارها دراسات رائدة في مجال علاقات القرابة وتنظيم الجماعات. وكانت أبحاثه واستنتاجاته مثيرة للجدل ومدوية، فجرت افتراضات عصره. وجرى التعبير عن الاعجاب بكتابه (المجتمع القديم) - 1877 من جانب ماركس الذي كتب، كما هو معروف، ملاحظات تفصيلية حول اكتشافاته. وقد اعتمدت دراسات مورغان على الدراسات السابقة وعلى البحث المباشر بين الايروكوا، والمواطنين الأميركيين الآخرين الذين يشار اليهم، عادة، بالهنود الأميركيين في ذلك الوقت، وحتى النصف الأول من القرن العشرين. وقاده بحثه الى استنتاج أن شكلاً من الارتقاء الاجتماعي كان قد حدث في المجتمعات البشرية. واشتمل ذلك على المساواة والنسب عبر الأمهات الذي عرف بالأمومي. وقسم مورغان التطور البشري الى ثلاث مراحل مستخدماً مصطلحات تعكس لغة وافترضات الفترة - الوحشية، والبربرية، والمتحضرة. وكانت نظريته أن ملاحظاته حول قبيلة السينيكا من المواطنين الأميركيين الايروكوا كشفت عن سمات مشتركة مع الجماعات عبر أميركا الشمالية، وأماكن أخرى من العالم. وبرهن هذا

على شيء لم يكن الكثير من أفراد الطبقة الحاكمة يرغبون في سماعه. ومن الأهمية بمكان أن نشير الى ما كتبه انجلز في مقدمة الطبعة الألمانية الرابعة عام 1891 من (أصل العائلة): "لا داعي الى البحث هنا عن النجاحات الأخرى التي يدين بها التاريخ البدائي لمورغان. فكل ما يلزم بهذا الصدد يمكن ايجاده في الأماكن المناسبة من كتابي. ثم أن السنوات الأربع عشرة التي تصرمت منذ صدور عمل مورغان الرئيسي، قد أغنت كثيرا ما لدينا من مواد في تاريخ المجتمعات البشرية البدائية. فالى الأنثروبولوجيين والرحالة ومؤرخي المجتمع البدائي المحترفين انضم الحقوقيون الذين يهتمون بالحق المقارن والذين أعطوا مادة جديدة وتقدموا جزئيا بوجهات نظر جديدة. وهذا ما أدى الى زعزعة بعض من فرضيات مورغان وحتى الى دحضها. ولكن المادة المجموعة حديثا لم تؤد في أي مكان الى ضرورة الاستعاضة عن موضوعاته الجوهرية بموضوعات ما أخرى. إن النظام الذي حملته الى التاريخ البدائي لا يزال حتى الآن يحتفظ بقوته من حيث خطوطه الكبرى. بل يمكن القول إنه يظفر أكثر فأكثر بالاعتراف العام، وذلك بنفس القدر الذي يحاولون به أن يخفوا انه هو واضح الحجر الأساسي لهذا التقدم العظيم".⁽⁸⁾

وكان ماركس قد عاد في السنوات الأخيرة من حياته، كما تذكر براون، الى موضوعين مهمين بحثهما في أعماله الأولى: المجتمعات ما قبل الرأسمالية والجندر. وبينما لم يكن ماركس قادرا على أن يفصل وينشر بحثه حول هذه الموضوعات، تضمنت ملاحظاته الكثير من التعمق في فكره خلال هذه الفترة. فقد أبدى ماركس ملاحظات موسعة حول عدد من الدراسات الأنثروبولوجية وبينها دراسة مورغان.

ويبدو أن ماركس، كما تشير براون، كان في هذه الملاحظات "يعود

الى بعض القضايا التي طرحها في الغرونديسه، خصوصا في فصل (التشكيلات الاقتصادية ما قبل الرأسمالية). وتمتته بأهمية خاصة الطريقة التي سهّل بها تطور الملكية تفرد الكائنات البشرية. ويعالج ماركس، الى حد ما، هذه القضية والأشكال الخاصة التي يتخذها التفرد ارتباطا بالجنس والعائلة. وتشير هذه الملاحظات، بالنسبة لماركس، الى أن تطور المجتمع الطبقي واضطهاد النساء هما جزء من العملية التاريخية ذاتها، ولكن بطريقة مختلفة، نوعا ما، عن الطريقة التي وصفها انجلز لاحقا في (اصل العائلة). فبالنسبة لماركس لم تكن هناك هزيمة تاريخية عالمية لجنس النساء. إن ظروف النساء في المجتمع متغيرة، وهذا صحيح بالنسبة للفترة التي سبقت ظهور البطريركية كما هو الحال في فترة البطريركية. وبدلا من رؤية هذا التطور بصورة خطوط يبدو ان ماركس اكتشف تاريخا دياكتيكيا لهذه العمليات".⁽⁹⁾

ومن بين كل ملاحظات ماركس في ثمانينيات القرن التاسع عشر، أصبحت ملاحظاته حول مؤلف مورغان (المجتمع القديم) من بين الأكثر أهمية. وبعد رحيل ماركس وجد انجلز دفتر الملاحظات واستخدمه، في خاتمة المطاف، سوية مع قراءاته الخاصة لمورغان حتى يكتب (أصل العائلة). وفي رسالة الى كاوتسكي يوم 17 شباط 1884 ناقش انجلز أهمية الكتاب: "فيما يخص حالة المجتمع البدائية، يوجد كتاب يتسم بأهمية حاسمة، مثل الأهمية الحاسمة التي تعود الى داروين في البيولوجيا. وهذا الكتاب اكتشفه بالطبع ماركس أيضا. انه كتاب مورغان (المجتمع القديم) سنة 1877. وقد تحدث ماركس عن هذا الكتاب، ولكني كنت آنذاك مشغولا بأشياء أخرى، فلم يعد ماركس الى هذا. أغلب الظن أنه كان مسرورا لهذا الأمر، لأنه أراد بنفسه أن يطلع الألمان على هذا الكتاب، اذا ما

أخذنا بالحسبان المقتطفات المفصلة جدا منه. إن مورغان قد اكتشف من جديد، وبصورة مستقلة، ضمن حدود موضوعه، الفهم المادي الماركسي للتاريخ وتوصل الى استنتاجات شيوعية خالصة في ما يتعلق بالمجتمع المعاصر. وللمرة الأولى ظهر تفسير كامل للعشيرة الرومانية واليونانية على ضوء مثال تنظيم المتوحشين العشائري، ولاسيما منهم الهنود الحمر الأميركيون. وهكذا تم العثور على أساس متين لأجل التاريخ البدائي. وإذا ما كان لي متسع من الوقت لعالجت هذه المادة، مستفيدا من ملاحظات ماركس لأجل مقالة في (سوشال ديموكرات) أو (نيوزايت) ولكن لا داعي حتى الى التفكير بذلك." (10)

وقبل مناقشة ملاحظات ماركس بشأن الجندر والعائلة، من المهم أولا، كما ترى براون، معالجة منهجية ماركس الديالكتيكية، بايجاز، واطاعة علاقتها بالنسوية. فبالإضافة الى دوناييفسكايا ناقشت باحثات قيمة ديالكتيك ماركس بالنسبة للتنظير النسوي، وقدمت مارثا غيمينيز مساهمة هامة في وضع ديالكتيك ماركس في سياق دراسات الجندر. وبينما تتفق غيمينيز الى حد كبير مع كثير من الباحثات النسويات اللواتي يجادلن بأنه لم يكن لدى ماركس الكثير ليقوله عن الجندر والعائلة، فانها تشير الى جوانب هامة في منهج ماركس يمكن أن تكون قيمة بالنسبة للنسوية، انطلاقا من مقدمة أنه " طالما تبقى الرأسمالية أسلوب الانتاج المهيمن، فانه من المستحيل أن نفهم تماما القوى التي تضطهد النساء وتشكل العلاقات بين الرجال والنساء، بدون أن يكون أساسنا تحليل عمل ماركس ". (11)

وتجادل غيمينيز بأن منهج ماركس هام لسببين على الأقل. الأول أن ماركس يركز على العلاقات الاجتماعية الفعلية وطبيعتها التغييرية مقابل

التشكيلات السابقة الساكنة. وهذا هام تماما طالما أن الكثير من الأدب النسوي الاشتراكي اتجه الى الاعتماد على تجريدات لاتاريخية لمقولات الرجل والمرأة: "في صيغتها المختلفة تضع البطريركية سمات الرجال و/أو مقاصدهم كسبب لاضطهاد النساء. وهذا النمط من التفكير يصرف الانتباه عن تنظير العلاقات الاجتماعية الذي يضع النساء في وضع غير مؤات في كل مجالات الحياة، ويحوله باتجاه الرجال باعتبارهم سبب اضطهاد النساء. ولكن الرجال لا يمتلكون وضع الامتياز في التاريخ بصورة مستقلة عن الأحكام الاجتماعية، بحيث أنهم يمتلكون البصيرة والسلطة لصياغة واعية للتنظيم الاجتماعي لصالحهم. فالرجال، شأن النساء، كائنات اجتماعية تعكس سماتها التشكيلية الاجتماعية التي يظهرون داخلها كعوامل اجتماعية".⁽¹²⁾

ومن ناحية ثانية تركز غيمينيز على مفهوم ماركس في التجريد الذي يستند، أيضا، الى رأيه المترابط حول المجتمع. وتجادل بأنه "من الضروري، بالنسبة لماركس، تقييم المفاهيم المعطاة مباشرة والتي تبدو بسيطة مثل الرجال والنساء والعائلة طالما أنه حتى هذه المقولات البسيطة تعتمد على ظروف تاريخية متعددة للامكانية التي لا يمكن ادراكها بدون المزيد من التحليل النظري والتاريخي".⁽¹³⁾ وفضلا عن ذلك فان "أي تجريد أو مقولة تحليل لا تستولي الا على لحظة أو جانب من الكل المعقد. إن الأشياء هي ما تكون عليه بسبب علاقاتها بأشياء أخرى، بدلا من جعل المراقب تجريبييا أمرا مفروغا منه بذاته، فاننا نتقصى، بدلا من ذلك، ظروف امكانيته وتغييره".⁽¹⁴⁾ وهكذا فان منهج ماركس قابل للفهم النسوي طالما أنه يسعى الى تفكيك تاريخي للمقولات التي تبدو معطاة، ويبحث عن نقاط الضعف في النظام كاستراتيجية لاحداث التغيير.

وبمزاج ألتوسيري (نسبة الى المفكر الماركسي الفرنسي لويس ألتوسير)، الى حد ما، تشير غيمينيز الى الطرق التي يمكت للتحليل الماركسي بها أن يؤدي باتجاه تعريف المقولات الاشكالية للرجل والمرأة. ان التحليل التاريخي العلاقتي في مجالات أخرى للمجتمع يمكن أن يجري في دراسات الجندر والعائلة. وبينما يعتبر هذا، بالتأكيد، تحليلا هاما لمنهج ماركس، تقلل غيمينيز من شأن المدى الذي بدأ به ماركس فعليا تحقيق هذا في ما يتعلق بالجندر والعائلة. وبينما كان تحليل ماركس اشكاليا في مواضع معينة، فانه بدأ بصياغة نظرية للجندر والعائلة لمناقشة العلاقة المتبادلة بين الطبقة والجندر بدون أن يمنح امتيازا لأي منهما في تحليله.

وبشأن ردود الفعل النسوية على (أصل العائلة) تشير براون الى أن كثيرات من الباحثات النسويات، بينهن دي بوفوار، وباريت، وفوغل، جادلن، بدرجات متفاوتة، بأن حجة انجلز تستند الى شكل من الجبرية الاقتصادية، التي لا تفسر، على نحو وافٍ، اضطهاد النساء. فدي بوفوار تجادل بأن انجلز لا يمكن أن يفسر اضطهاد النساء عبر تقديم الملكية الخاصة وضعف النساء العضلي وحدهما. ف"المشكلة ناجمة، بدلا من ذلك، عن طبيعة الرجل الساعي الى التفوق حتى على حساب الآخرين، بمن فيهم النساء".⁽¹⁵⁾ وبينما تعتبر دي بوفوار محقة في الاشارة الى عدم كفاية الجبرية الاقتصادية لفهم اضطهاد النساء، فانها تقلل، الى حد كبير، من شأن العوامل المادية التي يمكن أن تؤدي دور الكابح للنشاط الانساني الواعي.

وتنتقد باريت وفوغل، أيضا، اطار انجلز الاقتصادي. وهذا هام لأن انجلز استند، أساسا، كما تجادل باريت، على تقديم النساء الى قوة العمل لتغيير وضع النساء. وترى أن "مشروع انجلز فشل لأنه لم ير الى

أي حد عميق كان اضطهاد النساء في ما يتعلق بيوم العمل المضاعف، ولأنه أخفق في تقييم التأثيرات بعيدة المدى للأيديولوجيات بشأن ما كان مناسباً كعمل للرجال وعمل للنساء".⁽¹⁶⁾ وهكذا فإن هناك حاجة للكثير من أجل رفع النساء الى وضع الرجال في قوة العمل. وتناقش فوغل مسألة مماثلة، كما كان الحال مع عدد من الباحثات النسويات الاشتراكيات، فتجادل بأن "انجلز لم يعر اهتماماً كافياً لاعادة انتاج العمال، طالما أنه اتجه الى التركيز على العوامل الاقتصادية ونادراً ما ناقش التفاعل الاجتماعي".⁽¹⁷⁾

وبينما تقدم دي بوفوار وباريت وفوغل انتقادات هامة لمؤلف انجلز (أصل العائلة)، فإن الثلاث يتجهن الى الخلط بين مواقف ماركس وانجلز. غير أن براون تجادل بأن "ماركس قام بمقاربة أكثر دقة سمحت بالمزيد من المناقشة لهذا النمط من القضايا، طالما أنه كان يعمل في إطار أكثر دياكتيكية، قادر على تجنب ذلك النمط من الجبرية الذي تظهره دراسات انجلز. غير أنه من الهام، ابتداءً، أن نناقش (أصل العائلة) بشيء من التفصيل لكي نقارن بين ماركس وانجلز بشأن الجندر والعائلة".⁽¹⁸⁾ وتناقش هيدر براون ما تسميه "قبول انجلز غير الانتقادي" لموقف مورغان وباهوفن حول وضع النساء في المجتمعات العشائرية. وتقول إنه "بينما رأى ماركس أن صراعاً بدأ يتطور في وقت مبكر داخل المجتمع بين المراتب الدنيا والعليا، وكذلك بين الرجال والنساء، اتجه انجلز الى رؤية مساواة كاملة بين الجماعات حتى الانتقال الى الزواج الأحادي. وهذا يصبح واضحاً، على وجه الخصوص، في مناقشاته للحرية الجنسية للنساء في مجتمعات ما قبل التاريخ. وعلى سبيل المثال، ففي مناقشة عشائر السكان الأصليين الأستراليين لم ير انجلز امكانية الاكراه

الاجتماعي للنساء في ممارسة الرجال منح زوجاتهم لمسافر ليلية واحدة ... وبينما يعتبر انجلز على حق في اشارته الى أن هذه الممارسة كانت تعتمد على الأعراف وكانت "شرعية" أساسا في هذه المجتمعات، فإنه لا يناقش الخيار هنا. بالأحرى إن الاحتمال الأكبر أنه كان هناك، على الأقل، نوع من الاكراه الماكر. وهكذا فإنه حتى في هذه الفترة المبكرة يبدو أن الرجال يتمتعون بسلطة أكبر على جنسانية النساء. ويبدو أن انجلز يقع، هنا، في شكل من أشكال النسبية الثقافية بالاشارة فقط الى الحالة "الشرعية" للممارسة، بينما يخفق في فحص امكانية الاكراه".⁽¹⁹⁾

وبينما يناقش انجلز تعليقات ماركس حول الالهات الاغريقيات ووضع النساء الاغريقيات فإنه يفتقد الحجة الديالكتيكية الدقيقة التي يقدمها ماركس حول ذاتية النساء: "بينما يشير وضع الالهات في أسطورتهم، حسب ماركس، الى فترة أقدم عندما كان وضع النساء أكثر حرية واحتراما، وفي العصر البطولي نجد المرأة وقد تعرضت للاندلال عبر هيمنة الرجل وعبر منافسة الرقيق من النساء. إن جزءا من رأي ماركس كان أن النساء عوملن على نحو بائس في اليونان القديمة، ولكن انجلز يترك ما تبقى من مناقشة ماركس التي تشير الى حالة "تظهر الحنين الى الوضع الأكثر حرية وتأثيرا للنساء". كانت النساء، بالتأكيد، مضطهدات، ولكن بالنسبة لماركس كانت لأسطورتهم امكانية أن توضح لهن الى أي حد يمكنهن أن يتحررن، وعلى الأقل أن تكون وسيلة ممكنة لتحقيق وضع أفضل ... وعلى الرغم من الحالة المتدنية للنساء حتى في تلك الأساطير، فإن المسألة الهامة التي يمكن استخلاصها من هذا هي ان ماركس رأى هؤلاء النساء باعتبارهن ذوات محتملة للتاريخ أكثر من كونهن مجرد مواضيع للرجال الاغريق الأقوياء كما أكد انجلز".⁽²⁰⁾

ومن المعلوم أن ماركس وانجلز يتشاركان آراء مماثلة بشأن معظم القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وقد تعاونوا، عبر حياتهما، في الكثير من المشاريع الفكرية والسياسية. وأدى هذا بالكثير من المعلقين، كما ترى براون، الى تصوير كتاباتهما باعتبارها تشتمل، من الناحية الفعلية، على الأفكار ذاتها. وتقدم براون مقارنة بين مواقف وتحليلات ماركس وانجلز بشأن الجندر والعائلة، مشيرة الى أن انجلز رأى أن تقديم الملكية الخاصة خلق الشروط لاضطهاد النساء، غير أنه كانت لماركس حجة أكثر دقة، لم تكن فيها الملكية العامل الهام الوحيد، حيث كانت النساء ذوات للتاريخ حتى بعد الاطاحة بالحق الأمومي. ورأى ماركس أنه حتى في المجتمعات المشاعية بدأت التناقضات تتطور في مرحلة مبكرة.

لقد ركزت معظم المناقشات النسوية للماركسية على عمل انجلز (اصل العائلة)، الذي يعد معالجة ضافية للجندر والعائلة، في ظل افتراض أن لدى ماركس وانجلز الآراء ذاتها. ومن الصحيح القول إن انجلز قدم، في (أصل العائلة)، دراسة منهجية عن الجندر والعائلة، بينما تناثرت كتابات ماركس حول الموضوع في أعماله. غير أنه "لا مبرر للزعم بأن آراءهما هي الآراء ذاتها، أو أن آراء انجلز متفوقة على آراء ماركس. والحق إنه غالبا ما يجري جدال في الأدب المعاصر حول الماركسية من أن عمل انجلز يميل الى أن يكون أكثر جبرية وأحادية وأقل دياكتيكية من عمل ماركس".⁽²¹⁾

وترى براون أنه في العقود الأخيرة نجد، في البحث الماركسي، ميلا لتصوير ماركس باعتباره منفصلا الى حد ما عن انجلز. فالباحث البريطاني تيريل كارفر يناقش، على سبيل المثال، "الفوارق بين الاثنين

في آرائهما حول الديالكتيك، وفهم انجلز الأقل فلسفية والأكثر علمية للمجتمع والتحول الاجتماعي".⁽²²⁾ غير أن جورج لوكاتش يقدم، في (التاريخ والوعي الطبقي)، أول نقد لانجلز باعتباره جبريا ميكانيكيا، وينتقد قبول انجلز بمناهج العلم الطبيعي كـ "براكسيس" بالمعنى الديالكتيكي الفلسفي".⁽²³⁾ وبدل أن يكون المنهج الملائم لفهم السياسة والمجتمع، يميل النموذج العلمي - التجريبي الى التجريد بشأن المجتمع، ويتجاهل كيف أن العوامل المختلفة تتفاعل مع بعضها البعض: "فالتجربة العلمية هي تأمل في أنقى صوره. والمجرب يخلق وسطا تجريديا اصطناعيا لكي يكون قادرا على أن يراقب، بهدوء، الحفريات غير المقيدة للقوانين الخاضعة للدراسة، مستبعدا كل العوامل غير المنطقية للذات والموضوع".⁽²⁴⁾

إن قبول انجلز لهذا النموذج مسألة اشكالية بالنسبة للوكاتش لأنها لا تترك مجالا كافيا للذاتية: "فالديالكتيك، كما يجادل انجلز، هو عملية مستمرة للتحويل من حد الى آخر. وبالتالي فان التوقف الصارم يجب أن يستبدل بالتفاعل. ولكنه لا يذكر التفاعل الأكثر حيوية، أي العلاقة الديالكتيكية بين الذات والموضوع في العملية التاريخية، ناهيك عن اعطائها الأهمية التي تستحقها. غير أنه بدون هذا العامل يتوقف الديالكتيك عن أن يكون ثوريا، على الرغم من المحاولات (الوهمية في التحليل الأخير) للحفاظ على المفاهيم "السلسلة". إن ذلك يشير، ضمنا، الى الاخفاق في ادراك أنه في كل الميتافيزيقيا يبقى الموضوع لا يمس ولا يتغير حتى يبقى الفكر تأمليا ويخفق في أن يصبح عمليا، في حين أنه في المنهج الديالكتيكي تكون المسألة المركزية هي تغيير الواقع".⁽²⁵⁾

وبينما سعى انجلز الى تصحيح الطبيعة الأحادية الجانب للتعليقات

السببية عبر مفهوم تماثل الأضداد، وفقا للوكاتش، فانه لم يصل بالحجة الى مدى أبعد. إن تماثل الأضداد ليس سوى جانب واحد من الديالكتيك. وهناك، على نحو مساوٍ، إن لم يكن أكثر أهمية "العلاقة الديالكتيكية بين الذات والموضوع". وبالنسبة للوكاتش فان الذات والموضوع ليست مقولات منفصلة، بل مترابطة ديالكتيكيا، ذلك أنه في العلاقة ذاتها يمكن لشيء ما أن يكون عاملا فعالا ووجودا مؤثرا. وبالتالي فان الطبقة العاملة أو أية فئة اجتماعية، هي ذات للعلاقات الاجتماعية التي توجد فيها، وتمتلك، أيضا، القدرة، في حالات معينة، على العمل من أجل تغيير الظروف بطريقة واعية.

ويمكن أن يؤدي الاخفاق في رؤية هذه العلاقة بين الذات والموضوع، حسب لوكاتش، الى "اشكالات في تحويل البنى النظرية الى تطبيق، ذلك أن فصل الذات عن الموضوع يلمح الى الفصل بين المنهج والواقع، بين الفكر والوجود".⁽²⁶⁾ ويجادل لوكاتش بأن النظرية تميل الى القدرية أو الطوعية بدون هذه الأصرة الديالكتيكية الحيوية بين النظرية والتطبيق.

(27)

غير أنه من المثير للدهشة بالنسبة لبراون أنه لم يجر سوى القليل من البحث في مجال التمييز بين ماركس وانجلز بشأن الجندر والعائلة، وأنه، في معظم الحالات، استنتج ماركسيون أورثودوكسيون أنه ليست هناك حاجة للتمييز بين الاثنين طالما أن آراءهما متماثلة تقريبا. ويشير كارفر، وهو يناقش الاقتصاد السياسي لماركس بصورة عامة، الى بعض الصعوبات في هذه المسألة: "مُنح انجلز، افتراضا، الوضع الذي اتخذه - مكافئ ماركس - في الدور الذي تبناه: منظر "علمي"، وهو ما يحتاج الى تدقيق. فلا أقوال انجلز ولا أقوال المعلقين كافية لاثبات

الحقيقة. وفضلا عن ذلك فان تقييم علاقة ماركس وانجلز، التي تلمح اليها تلك الاستنتاجات، متناقض على نحو عميق. واذ ما اتخذنا بحث انجلز الفلسفي لكي يرمز الى نقد ماركس، وجبريته للتعبير عن "الخيط الناظم" لماركس، وسياسة التفسيرية الذي يرمز الى سياق ماركس، فمن هو حقا، كما قال انجلز، "عازف الكمان الأول"؟" (28)

وتختلف هيذر براون، الى حد ما، مع ما يطرحه كارفر الذي جادل بأن انجلز خلق وفرض دياالكتيكا هيغليا على عمل ماركس. وترى أنه بينما يعتبر كارفر محقا في الجدل بأنه كانت هناك فوارق منهجية بين ماركس وانجلز، فانه أهمل اشارات ماركس الخاصة من أنه كان يستخدم نسخته الخاصة من الدياالكتيك الهيغلي. فماركس لم يكن فقط قد ضمّن مفهوما للدياالكتيك باعتباره توصيف عوامل التطور المتصارعة في تحليل الظواهر الاجتماعية، كما يشير كارفر، وانما استخدم الدياالكتيك لأنه رأى أن العالم الواقعي كان دياالكتيكا أساسا. وبدا أن ماركس لم يستخدم سوى منهجية "انتقائية" بالمقارنة مع انجلز، لأن دياالكتيك انجلز كان تخطيطيا، وفي بعض الأحيان كان يتعين فرض معلومات لتتوافق مع حالة معينة. ولغرض مناقشة ماركس حول أهمية دياالكتيك هيغل تحيلنا براون، بشكل خاص، الى "نقد دياالكتيك هيغل" في (مخطوطات 1844). وبشأن مناقشات استخدام ماركس للدياالكتيك الهيغلي في اطار الجندر تحيلنا الى كتابي دوناييفسكايا (1985، 1991). وفضلا عن ذلك فان لينين في (ملاحظات حول هيغل) يقول إنه "من المستحيل فهم (رأس المال) لماركس كاملا، وخصوصا الجزء الأول، اذا لم يدرس المرء ويفهم كل (منطق) هيغل. وهكذا فانه ما من أحد من الماركسيين خلال نصف القرن الماضي قد فهم ماركس !!"، وهذا اقتباس من كتاب كيفن

أندرسون (لينين، هيغل، والماركسية الغربية – 1995، ص 65). وهكذا فإنه حتى لينين رأى تأثيرا قويا جدا من هيغل بشأن الديالكتيك".⁽²⁹⁾ وعلى خلاف الباحثات النسويات اللواتي يتجهن للنظر الى آراء ماركس حول العائلة باعتبارها آراء سكونية، لاتاريخية، وبيولوجية، تحاول هيذر براون أن تظهر ان ملاحظاته حول مورغان، على الأقل الى حد ما، تشير الى رأي اكثر ديناميكية حول العائلة باعتبارها مؤسسة اجتماعية متغيرة وقابلة للتغير. وبدلا من النموذج "السكوني" الذي يطرحه ماركس في مؤلفه (مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي)، اعتمادا على نموذج القاعدة (الاقتصادية)/البناء الفوقي، يبدو ماركس هنا وهو يجادل بأن القاعدة أكثر تنوعا من العوامل الاقتصادية لأسلوب الانتاج.⁽³⁰⁾ وبدلا من أن يكون الاقتصادي الصرف أساسيا، يطرح ماركس القاعدة المادية بصورة أكثر عمومية باعتبارها تشتمل على جميع المؤسسات الاجتماعية القائمة على الممارسة، بما في ذلك العائلة. وفي هذه الحالة فان البناء الفوقي سيتضمن القانون والدين والمنظومات الأخرى المستندة الى الأيديولوجيا. و"بغض النظر عما اذا كان المرء يصور نموذج القاعدة/البناء الفوقي باعتباره أكثر ديالكتيكية، وبالتالي يستند الى تفاعل الاثنين أو بطريقة أكثر سببية، فان هذا، كما يبدو، يشير الى تأكيد أكبر على العائلة باعتبارها عاملا فعلا في التاريخ".⁽³¹⁾

وفي عدد من المواضيع ينتقد ماركس أولئك الباحثين الذين يدرسون المجتمعات القديمة ولكنهم عاجزون عن رؤية العشرة كمؤسسة اجتماعية فعلية، طالما أنهم صوروا العائلة البطريركية باعتبارها الوحدة المؤسسة للمجتمع.

وعلى النقيض من جورج غروته يشير ماركس الى الطبيعة المادية

للعشيرة، بدلا من رؤيتها كبنية مثالية خلقت، في خاتمة المطاف، العشيرة الحقيقية. غير أن غروته وعددا من الباحثين الآخرين لم يتمكنوا من رؤية هذا طالما أن أيديولوجيا البطريركية والزواج الأحادي التي تبناها "دفعت العشائر باتجاه الواقع، وهكذا بدا أنها انعكست بصورة خيالية أسطورية".⁽³²⁾

وبينما كان ماركس، الى حد ما، متعاطفا مع باهوفن ونظريته في حق الأم، فإنه اتخذ موقفا انتقاديا من بعض افتراضاته حول هذه العوائل القديمة. وهذا واضح في ملاحظات ماركس حول العائلة في المجتمع اليوناني القديم أثناء التحول الى الزواج الأحادي.

ويلاحظ ماركس ثلاث مشكلات، على الأقل، في صياغات باهوفن كما ترى براون. فأولا يشير ماركس الى عدم الدقة في الحديث عن "الأطفال غير الشرعيين" أو "الزواج غير القانونية" في هذه المجتمعات القديمة. وبدلا من ذلك فإن الاعتراف بالأطفال الشرعيين كان يعتمد على التقاليد الشائعة في ذلك الوقت. إنه من غير الدقيق أن نضع معيار القانون في المجتمعات الحديثة باعتباره المعيار الوحيد للحكم على المجتمعات الأقدم. وثانيا يختلف ماركس مع فكرة باهوفن من أن الزواج الأحادي "يمنح الأطفال أبا وأما". ومن الناحية البيولوجية يمتلك الأطفال دائما والدين. غير أن الزواج الأحادي غير العلاقات الاجتماعية المعنية. وعلى النقيض من الأنظمة الأقدم فإن الوالدين - وخصوصا الأب - بدءا ممارسة دور أكثر خصوصية في حياة أبنائهم المرتبطين بأفراد آخرين من الجماعة. وثالثا ينتقد ماركس باهوفن على رأيه بأن الأطفال في ظل الزواج الأحادي كانوا ينتسبون الى عائلة الأب والأم معا. وبدلا من ذلك يجادل ماركس بأن الطفل يتبع الخط الذكوري في النسب.

وتشير براون الى أنه "بالإضافة الى صياغاته العامة حول مكانة العائلة في فهم التاريخ، وانتقاداته لباحثين آخرين على فشلهم في فهم الأنماط الأخرى الأقدم من العوائل، يشير ماركس، أيضا، في ملاحظاته الى رأي مورغان من أن العائلة يمكن أن تتطور أكثر. وبما أن عائلة الزواج الحادي تحسنت كثيرا منذ بداية الحضارة، وعلى نحو ملموس في الأزمنة الحديثة، فانه من المفترض أن تكون قادرة على المزيد من التحسن حتى تتم المساواة بين الجنسين. واذا ما تعين على عائلة الزواج الأحادي في المستقبل البعيد أن تخفق في الاستجابة لمتطلبات المجتمع، على افتراض تقدم الحضارة، فانه من المستحيل التنبؤ بطبيعة وريثها".⁽³³⁾

وفي سياق "نقد مقارنة انجلز" ترى جوديث أور أن تحليل انجلز لجذور اضطهاد النساء ودور العائلة واجه نقدا من بعض النسويات الماركسيات في الماضي وكذلك في الحاضر. فقد جرى تصويره، كما لاحظنا، باعتباره "ميكانيكيا" بالمقارنة مع ما يشار الى تحليل ماركس الأكثر دياكتيكية. وقد رأينا اتهامات هيذر براون لانجلز بـ "الجبرية الاقتصادية" عندما يكتب عن الصراعات التي ظهرت في المجتمعات البشرية المبكرة اعتمادا على "تطور التكنولوجيا وفائض القيمة الأكبر للسلع". وتقول إن ماركس كان في الغالب، على النقيض من ذلك، دقيقا في ملاحظة العلاقة الديالكتيكية المتبادلة بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية، ولكنها تدعي، في الوقت ذاته، أن ماركس يناقض انجلز لأنه يرى التناقضات في المجتمعات البشرية المبكرة بما في ذلك صراع الجندر.

وتشير أور الى أن "أخریات جادلن بأن اشارات انجلز الى الطبيعة المزدوجة للانتاج واعادة الانتاج في (أصل العائلة) سمحت لبعض

النسويات الاشتراكيات بالتصور الخاطيء من أنه كان يقر نظرية "الأنظمة المزدوجة" لاضطهاد النساء. ولكن هذا النقد يفشل في دحض الفرضيات الرئيسية لانجلز على نحو مقنع".⁽³⁴⁾ وتضيف أن اشارات براون الى الصراع في المجتمعات البشرية الناشيء بصورة مستقلة عن الجذور المادية والاقتصادية التي كتب عنها انجلز تلمح الى تفسيرات بديلة لاضطهاد النساء بدون الحديث عن ماهية هذه التفسيرات.

وتشير أور الى أن براون تقدم مثالا تدعي أنه يظهر أن ماركس، على خلاف انجلز، رأى الاضطهاد باعتباره أكثر من مجرد "معتمد على الاقتصاد". وهي تعود الى اشارات ماركس الى معاناة النساء من قيود العائلة البرجوازية. غير أن انجلز وماركس كانا ينظران الى الكيفية التي أثر بها اضطهاد النساء، رغم ارتباط جذوره بالمجتمع الطبقي، على جميع النساء بما في ذلك النساء البرجوازيات. ففي (البيان الشيوعي) أدانا النفاق في اطار العائلة البرجوازية، وكتبا، على سبيل المثال، إن البرجوازي يرى زوجته مجرد أداة انتاج.

وترى جوديث أور أن "هذه المحاولات لدق أسفين بين المفكرين الثوريين على حساب انجلز ينبغي تحديها. فقد اعترف انجلز صراحة بأن عمله اعتمد على ملاحظات وبحث ماركس. وبعيدا عن أن يكون ميكانيكيا، فانه يعكس الفهم الديالكتيكي من أن البشر ليسوا مجرد نتاج لطريقة معينة من الانتاج أو تطورات تكنولوجية معينة، ولا يمكن فهم حياتهم من دون العودة اليهم".⁽³⁵⁾

(1) Friedrich Engles and Modern Social and Political History, Paul Blackledge, SUNY Press, 2019, P.240

(2) Marx's General-The Revolutionary Life of Friedrich Engles, Tristram Hunt, Metropolitan Books, 2009, P.304

(3) Marxism and the Oppression of Women, Lise Vogel, Haymarket Books, 2013, P.79

(4) Marx on Gender and the Family, Heather Brown, Haymarket Books, 2013, P.163

(5) المصدر السابق نفسه

(6) المصدر السابق نفسه، ص 163-164

(7) Marxism & Women's Liberation, Judith Orr, Bookmarks, 2015, P.40

(8) ماركس انجلس مختارات في 4 أجزاء، الجزء الثالث، (أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة)، دار التقدم، موسكو، 1970، ص 191-192

(9) Marx on Gender and the Family, Heather Brown, Haymarket Books, 2013, P.133-134

(10) ماركس انجلس رسائل مختارة، دار التقدم، موسكو 1982، ص 269-270

(11) Capitalism and the Oppression of Women: Marx Revisited, Martha Gimenez, Science and Society, 2005, P.11-12

(12) المصدر السابق نفسه، ص 14

(13) المصدر السابق نفسه، ص 15

(14) المصدر السابق نفسه، ص 16

(15) The Second Sex, Simone De Beauvoir, Vintage Books, 1989, P.57-58

(16) Women's Oppression Today-The Marxist feminist Encounter, Michele Barret, Verso, 2014, P.25

(17) Marxism and the Oppression of Women, Lise Vogel, Haymarket Books, 2013, P.91

(18) Marx on Gender and the Family, Heather Brown, Haymarket Books,

2013, P.165

(19) المصدر السابق نفسه، ص 170

(20) المصدر السابق نفسه، ص 173

(21) المصدر السابق نفسه، ص 136

(22) Marx & Engles: The Intellectual Relationship, Terrell Carver, Indiana Univ. Press, 1983

(23) History and Class Consciousness: Studies in Marxist Dialectics, Georg Lukacs, The MIT Press, 1971, P.132

(24) المصدر السابق نفسه

(25) المصدر السابق نفسه، ص 3

(26) المصدر السابق نفسه، ص 4

(27) المصدر السابق نفسه.

(28) Marx & Engles: The Intellectual Relationship, Terrell Carver, Indiana Univ. Press, 1983, P.xv

(29) Marx on Gender and the Family, Heather Brown, Haymarket Books, 2013, P.139

(30) المصدر السابق نفسه، ص 152

(31) المصدر السابق نفسه

(32) المصدر السابق نفسه، ص 153

(33) المصدر السابق نفسه، ص 154

(34) Marxism & Women's Liberation, Judith Orr, Bookmarks, 2015, P.51

(35) المصدر السابق نفسه، ص 52

النساء في ظل العولمة الرأسمالية

النسوية في عصر العولمة ينبغي أن تكون نسوية ماركسية كما ترى مارثا غيمينيز، نسوية تعترف بشجاعة، بينما تدعم الكفاح من أجل الحقوق والفرص التي تهتم النساء، بأن كل النساء لا يشتركن في المصالح الطبقيّة ذاتها. إن "مثل هذه النسوية يجب أن ترى أن معظم نساء العالم هن نساء عاملات، سواء كن بروليتاريات أم لم يكن، وأنه على هذه الأسس يمكن أن ينشأ نمط جديد من التنظير والعمل السياسي النسوي. وهذه هي الطريقة التي أتصور بها العلاقة بين الماركسية وما أسميه نسوية النساء العاملات في عصر العولمة. إن النظرية الماركسية تضيء الموقع المشترك لمعظم النساء في أسلوب الانتاج، باعتبارهن الأكثر تعرضاً للاضطهاد والاستغلال في الطبقات العاملة في العالم. وفي الوقت نفسه تضيء بنى السلطة والهيمنة والعلاقات الهرمية التي تشكل الفوارق الثقافية والدينية والأيدولوجية والقومية والاثنية بين النساء".⁽¹⁾

وتضيف أن "الأكثر أهمية هو أن النظرية الماركسية تشير الى حدود الكفاح من أجل حقوق النساء ... وبينما تعترف بأهمية تلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فانها تظهر الحاجة الى مواصلة معرفة أن النجاح في الكفاح من أجل تلك الحقوق هو ليس خاتمة المطاف وانما نقطة الانطلاق، والخطوة الأولى في الكفاح من أجل التغيير الحقيقي". فهذا الكفاح يوضح معالم الطريق الذي يفضي الى الأهداف التي يجب أن يحققها أي بديل ممكن للرأسمالية يعزز قدرة الناس على

الارتقاء بحياتهم.

وبينما تغير الرأسمالية الحقل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي يكافح فيه سكان العالم العاملون من أجل البقاء، فانه من الهام أن نبحث في كيفية تغيير هذه العمليات حياة النساء وقضاياهن. وتلك العمليات لا يمكن فهمها، على وجه صحيح، اذا ما أخذ المرء، كنقطة انطلاق الطريقة الأيديولوجية التي بنيت فيها سياسيا. وتقول غيمينيز: "لقد استبدلت مصطلح "العولة" المضلل والمستخدم على نطاق واسع بـ"الرأسمالية المعولة" لتأكيد الحاجة الى فهم نظري وسياسي لطبيعة العمليات الراهنة للتغيير التي وحدت العالم تحت حكم الرأسمالية المنفلتة، حيث يخضع العالم، اليوم، لعملية توحيد تحت رعاية سوق وقوى اجتماعية مجهولة. وكان سقوط الستارة الحديدية وجماد برلين يعني نهاية الحواجز السياسية في الواقع أمام ظهور السوق العالمية للرأسمال التي تنبأ بها ماركس وانجلز في (البيان الشيوعي)".⁽²⁾

ففي سياق هذه العمليات من التحول الاقتصادي والثقافي المتسارع يتعين بحث التغيرات في الظروف التي تواجه النساء. ويمكن للنظرية النسوية أن تضيء العمليات الرأسمالية التي تغير حياة النساء، وخصوصا العاملات، في الوقت الحالي. وهناك الكثير من الكتابات حول الكيفية التي تحول بها الرأسمالية المعولة معظم النساء العاملات الى ضحايا، بينما تخلق في الوقت نفسه، حالات هائلة من جهود النساء الجذرية للكفاح بشأن طائفة من القضايا مثل التعليم، وحقوق اعادة الانتاج، والرعاية الصحية، والبقاء، اقتصاديا، على قيد الحياة. غير أن للرأسمالية المعولة تأثيرات أخرى متناقضة وهامة على النساء تحتاج الى تنظير لتزويد البحث المستقبلي بإمكانيات وأدوات من أجل تعبئة وتنظيم النساء. وهذا

هو السبب الذي يجعل غيمينيز تركز، في كتابها، "لا على تحويل النساء الى ضحايا، ولا على قوة النساء، وانما، بدلا من ذلك، على النتائج البنوية والسياسية للرأسمالية المعولة على النساء. وعلى وجه التحديد أركز على تأثيرات التغيرات في العلاقات الاجتماعية في السياق الذي يعاد فيه انتاج الطبقات والفئات الاجتماعية داخل الطبقات. وأجادل بأن هذه التغيرات تعمق الانقسامات الطبقيّة في صفوف النساء، ومن المحتمل أن تكون لها آثار عميقة ومتناقضة على تجارب النساء ووعيهن ومستقبل النسوية كأيدولوجيا سياسية قادرة على تنشيط وتعبئة النساء".⁽³⁾

ويعتمد تحليل غيمينيز على المفهوم الماركسي للطبقة، الذي يُدرك كعلاقة بين الرأسماليين والعمال، عبر علاقتهم بوسائل الانتاج. وعلى مستوى أسلوب الانتاج هناك طبقتان رئيسيتان: مالكو وسائل الانتاج، وغير المالكين، وهم يشكلون أغلبية الناس الذي يتوجب عليهم بيع عملهم من أجل البقاء على قيد الحياة. وعلى مستوى التشكيلات الاجتماعية (أي الأديان والدول القومية)، فان كل طبقة يجري تصنيفها وفقا لتقسيم العمل الاجتماعي والتقني وتنقسم من ناحية وضعها الاجتماعي - الاقتصادي اعتمادا على الدخل، والمهنة، والفوارق التعليمية. وتتحرك مناقشة غيمينيز، في معظمها، على مستوى التشكيلات الاجتماعية، حيث تنقسم النساء العاملات عبر الطبقة (النساء الرأسماليات العاملات في المشاريع التجارية أو المواقع البيروقراطية، لا يتشاركن في المصلحة ذاتها مع النساء العاملات في المصانع أو المكاتب)، كما ينقسمن عبر الوضع الاجتماعي الاقتصادي (أي الفوارق في التعليم والدخل والمهنة، وهو ما يخلق تنافرا بين النساء اللواتي، من ناحية علاقتهن بوسائل الانتاج، يتشاركن في الوضع الطبقي ذاته).

وبما أن الرأسمالية المعولة تغير فرص عمل الطبقات العاملة في العالم، فانها تغير، بالتزامن، تنظيم اعادة الانتاج الاجتماعي، أي شبكة العلاقات الاجتماعية التي يعاد، في اطارها، انتاج الأفراد الحاليين والمستقبليين للطبقات الاجتماعية المختلفة، سياسيا واجتماعيا، يوميا، وبوجه عام. وفي البلدان الفقيرة يقع عبء تأثيرات هذه العمليات الثقيل على السكان العاملين في الأرياف والمناطق الحضرية. وقد أدى الانحدار النسبي في فرص العمل بالنسبة لرجال الطبقة العاملة الى "تأنيث" الهجرة العالمية، واتساع "نقص الرعاية" الذي يدع رعاية الأطفال والمسنين في ايدي الآباء والأقارب. وبالتالي فان علاقات اعادة انتاج الطبقة العاملة تتغير بطرق يمكن أن تزيد تدخل الدولة ومعرفة الحاجة الى تولى المسؤولية عن أجيال العاملين المستقبلية. غير أنه "اذا ما أخذنا بالحسبان الاتجاه الرأسمالي لاستبدال العمل الحي بالعمل الميت، مجسدا بالآلات والتكنولوجيا، فانه من غير المحتمل أن تستجيب الدول، المتحمسة، عادة، لتعزيز الاستثمارات، بطرق مفضلة، لاعادة انتاج طبقة عاملة معافاة ومتعلمة وماهرة. والأمر مطروح على المنظمات النسائية لتتحدى الفهم الأيديولوجي المجندر لتأثيرات هجرة النساء، وتطرح، بدلا من ذلك، العمل المعاد انتاجه، والمبني سياسيا باعتباره عملا قيما وضروريا اجتماعيا، ينبغي أن يكون مسؤولية اجتماعية بدل كونه مسؤولية خاصة".⁽⁴⁾

وفي البلدان الغنية يحتمل أن يقلل الاستخدام المتزايد لعاملات المنازل من جانب فئة متسعة، من تقبل الأجيال الحالية والمستقبلية من النساء ذوات الامتياز لقضايا النسوية، بما هو أبعد من الحقوق الفردية التي تتجاوز التقسيمات الطباقية مثل حقوق اعادة الانتاج والتوظيف المتساوي وفرص التعليم. وبالتالي فان "الرأسمالية المعولة تعمق

اللامساواة الطبقيّة، الاجتماعيّة - الاقتصاديّة، العرقية/الاثنيّة بين النساء. ولكنها، ان تزايد تشغيل النساء، فانها تفتح، أيضا، امكانية نشوء شكل جديد من الوعي السياسي للنساء، الذي أسميه، هذه المرة، "نسوية النساء العاملات". وأجادل بأن الرأسمالية تمتلك امكانية خلق تأثيرات أيديولوجية متناقضة، تقسم مصالح النساء، وتقوض الاهتمامات النسوية باضطهاد النساء "كنساء"، بينما تفتح، في الوقت ذاته، امكانية نشوء نسوية جديدة، نسوية تعترف وتسعى لتجاوز الخصومات الواقعية بين النساء العاملات الأصليّات أو المهاجرات".⁽⁵⁾

وبما أن العمل المأجور لعاملات المنازل يغير التقسيم العائلي للعمل، والقيود التي تواجهها النساء ذوات الامتيازات في حياتهن اليومية، فان عملهن وتجربتهن المنزلية تتغير نوعيا، وبالتالي يجري تعديل تصوراتهن الذاتية وكذلك آراء أطفالهن حول أدوار الجندر. واذ تنتقل تجربة النساء في الاضطهاد من البيت الى مكان العمل، فهناك امكانية لنهوض نسوية جديدة ستواصل، شأن النسوية القديمة، الاستناد الى التناقضات المتأصلة في المجتمعات الرأسمالية، التي تعمقها، الآن، تأثيرات الرأسمالية المعولة. غير أن هذا السيناريو قد يكون متفائلا الى حد بعيد.

لقد جرى تشخيص السياقات المتغيرة حيث تعمل النساء وتعيش، وقدمن بعض الأفكار بشأن التاثيرات الممكنة لهذه التغيرات على وعي النساء، و"لكن التغيرات البنوية لا تخلق الايديولوجيات أوتوماتيكيا"⁽⁶⁾. ومن الهام أن تبدأ النساء، المهتمات بالحاجة الى حركة نسائية جديدة، حوارات بين النساء العاملات، ينبغي لها أن تتحدى الخطابات الثقافية والسياسية السائدة لأنها تقرر قضايا الهوية وتلغي شرعية الطبقة كبعد أساسي في حياة المرء، ولا تعترف بالأهمية الفردية والاجتماعية للعمل،

بما في ذلك عمل اعادة الانتاج الخاص والاجتماعي الضروري اجتماعيا، الذي تقوم به أعداد كبيرة من العاملات، المنشغلات في أعمال الخدمة والتنظيف. إن مثل هذه الحوارات "ينبغي أن تجعل الموقع الطبقي للنساء العاملات مرئيا، وتشخص المصالح المشتركة لهن كعاملات، بينما تعترف، أيضا، بطريقة مباشرة، بالمصالح الطبقية التي تقسمهن"⁽⁷⁾. وقد تبدو نسوية الطبقة العاملة، اليوم، طوباوية، غير أن قضايا الهوية ذات حدود بنوية تحتاج الى الاعتراف بها. إن التشريع ضد التمييز الجندري والعنقي والعمالة المهاجرة، ودعم الفرص المتساوية، لا يغير الحقائق المادية لندرة فرص العمل، واستغلال الطبقة العاملة، والاضطهاد العنقي/الاثني. وقد قوض تحرك رأس المال وقدرته على اغلاق المصانع وخفض العمالة والاعتماد على مصادر عمل خارجية، من دون عقاب، القوة الطبقية للعمال والعاملات. غير أن النساء العاملات في المهن الخدمية، على سبيل المثال، سواء في المواقع المنزلية أو العامة، مشاركات في عمل ضروري اجتماعيا، عمل لا يمكن أن يعوض خارجيا أو يجري تحجيمه من دون عواقب اجتماعية مؤلمة. ومن الناحية الموضوعية فان هذا يمنهن نوعا من القوة، غير أن الظروف الموضوعية ليست كافية. وتنهض الحركات الاجتماعية في الحياة، بينما يتغير المجتمع ويغير آفاق الكثير من الناس في الوقت نفسه. وفي غضون ذلك يمكن للنساء الناشطات أن يحققن معرفة بالأهمية الاجتماعية للعمل الذي تقوم به النساء، وبأهمية ادراك أن الهويات الجندرية والعرقية/الاثنية هي، في سياق القضايا السياسية، الطرق التي يبدأ فيها وعي الاستغلال والاضطهاد. وترى غيمينيز أنه "قد يبدو رفع الوعي قديم الطراز بعض الشيء، في الوقت الحالي، ولكن المجتمع تغير بطرق ربما تجعل من الملح أن نبدأ كل شيء مرة ثانية،

وهذه المرة بادراك أوسع بالعمليات المعولة التي تؤثر على حياة النساء".

(8)

إن الرأسمالية، كما قال ماركس وانجلز عبر أعمالهما، مرارا وتكرارا، قوة تقدمية ورجعية. والتناقض الأساسي فيها هما: أولا التناقض بين الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة الذي يتجلى عبر الصراع الطبقي. وثانيا التناقض بين تطور القوى المنتجة (أو القدرة الانتاجية لأسلوب الانتاج الرأسمالي) والملكية الخاصة لوسائل الانتاج. ويجري التعبير عن هذا التناقض عبر الأزمات الاقتصادية الدورية والبطالة المزمنة.

ويعني تطوير القوى المنتجة تطورا للعلم والتكنولوجيا والأشكال الفعالة لتنظيم الانتاج التي تنعكس في نمو انتاجية العمل والقدرة على انتاج كمية أعظم دائما من السلع بأسعار أدنى. وهذا الجانب التقدمي للرأسمالية تناقضه الملكية الخاصة لوسائل الانتاج. وهو يعني أن القدرة الانتاجية ستستغل لصالح الطبقات الرأسمالية وسيجري وضعها في حدود لا تهدد الحفاظ على البنية الطبقيّة. وتتم الاستثمارات، بالتالي، فقط عندما تكون مربحة، وتحدد الاحتكارات والأشكال الأخرى للسلطة الرأسمالية ضوابط للأسعار بحيث أن الأسعار العالية يجري الحفاظ عليها بشكل مصطنع. وهذا التناقض يجري ادراكه من قبل الناس عندما يتأملون، مثلا، كيف أن الولايات المتحدة يمكن أن ترسل إنسانا الى القمر، في حين أن الرعاية الصحية والسكن والتعليم والنقل تبقى مشكلات بدون حل كما يبدو. ولهذا التناقض نتائج تؤثر على النساء داخل وخارج الأسرة، وتضع الأساس للحفاظ على التمييز الجنسي كسمة متأصلة للواقع الاجتماعي الرأسمالي.

وينعكس النمو في انتاجية العمل في التغييرات في عدد العمال الذين

تحتاجهم العملية الاجتماعية. فكلما كان التطور التكنولوجي أعظم، وبالتالي، القدرة الانتاجية أعظم، كلما قل عدد العمال الذين تمس الحاجة اليهم. وهذه العملية، التي تؤدي، في ظل علاقات مختلفة للانتاج، الى نمو في الوقت الحر من أجل التطور الانساني، تؤدي، في ظل الرأسمالية، الى البطالة والفقير. وهذا هو "السبب الذي يجعل الطبقة العاملة تصور الأتمتة برهبة، مع أن الأتمتة تمتلك امكانية تحرير البشرية من مملكة الضرورة وفتح الأبواب لمملكة الحرية، ذلك أن الأتمتة تعني، داخل البلدان الرأسمالية، زيادة البطالة وانتشار الفقر ونمو المنافسة بين العمال على توفر فرص العمل النادرة".⁽⁹⁾

كيف تؤثر هذه العملية على النساء؟ من ناحية أنزلت النساء الى مكون تابع لقوة العمل. فبينما يجري، في بداية التطور الرأسمالي، احتواء العائلة كلها في مراتب قوة العمل، لم تعد هناك، ارتباطا بتطور قوى الانتاج، حاجة لعدد أكبر من العمال، ويجري سحب النساء والأطفال من قوة العمل، وتحويلهم الى جيش احتياطي للعمل، مستعد للاستخدام عند الحاجة، أي ككاسري اضرابات، ومصادر للعمل الرخيص في قطاعات الانتاج حيث نسبة العمال الى الآلات عالية (مثلا في صناعة الملابس) والقيام بعمل الرجال خلال الحرب العالمية الثانية. ومن ناحية أخرى فان عملية ابعاد النساء عن قوة العمل انعكست في تدعيم العائلة كمملكة مستقلة حيث العمل المنزلي أصبح ميدانا مقتصرًا على النساء. وبالتالي "فهناك نتيجتان لميل الرأسمالية الى خلق البطالة: 1. الاقصاء النسبي للنساء من قوة العمل، وانزالهن الى مرتبة أدنى، وأعمال ذات أجر زهيد، و2. فصل الانتاج المنزلي عن مجال النشاطات الانتاجية المنظمة اجتماعيا وتحويلها الى مجال العلاقات الشخصية الخاصة".⁽¹⁰⁾

ولا يجري الجدل بأن النساء لا يعملن، عموماً، خارج البيت. على العكس من ذلك، فقد تزايدت مساهمة النساء في قوة العمل في الدول الرأسمالية المتقدمة، وهي تميل الى الارتفاع في أزمنة الأزمات الاقتصادية. ولكن "التأثير العام للحاجة المتقلبة لعمل النساء والانزال الى مستويات أدنى للبنية المهنية يساهم في:

-إبقاء النساء في بيوتهن ما أمكن ذلك.

-استخدامهن بشكل متقطع عند الضرورة.

-خفض قيمة المساهمة الكاملة الوقت للنساء في قوة العمل وخفض مستويات أجورهن (يجري الزعم بأن النساء جزء من الأسرة التي يتزعمها رجل، كما أن أن أجورهن لا تحتاج الى أن تكون كافية لدعم عائلة مستقلة عن رجل).

-التعظيم على الطبيعة الاقتصادية للعمل المنزلي وأهميته للمجتمع ككل.

-إبقاء تبعية النساء للرجال لأنهم يهيمنون على وسائل الانتاج (الرجال الرأسماليون) والتبادل (الأجراء وأصحاب الرواتب)"⁽¹¹⁾.

وهذه العمليات تعمل على مستوى أسلوب الانتاج، ومستوى البنى والعلاقات الطبقية، والتناقضات الرأسمالية التي تؤدي الى آلية وتنظيم متغير للانتاج يقسم العملية الانتاجية بين قطاع عام أو صناعي، وقطاع خاص أو منزلي، ويمنح الرجال الهيمنة على وسائل الانتاج والتبادل. وتختلف التأثيرات المرئية لدور أسلوب الانتاج على مستوى التقسيم الجنسي الطبقي والمفاضلة الجنسية (ضمن البنية المهنية وضمن الأسرة) من بلد الى آخر، وكذلك بين مجالات البلد المعين. وهذه التغيرات مرتبطة بمرحلة التطور الرأسمالي التي تميز بلدا معينا، والمكانة المهيمنة أو

التابعة التي يمتلكها بلد معين ضمن الشبكة العامة للامبريالية، ومدى التطور المتفاوت داخل البلد.

ويتفق علماء الاجتماع الماركسيون وغير الماركسيين على أهمية تجليات التمييز الجنسي كما يجري تصويرها في مستويات المفاضلة والتقسيم الجنسي الطبقي. وبينما يفسر الماركسيون تلك العمليات باعتبارها نتائج للتناقضات والبنى والعمليات الرأسمالية المحددة، يفسرها علماء الاجتماع إما في اطار المتطلبات الاجتماعية، أو العمليات الاجتماعية للمفاضلة المهنية، أو تقسيم العمل، أو وفقا للفوارق بين الجنسين. ومثل هذه التفسيرات تتغاضى عن الجذور الرأسمالية للتمييز الجنسي، ولا يمكن أن توفر للنسويات خطوطا مرشدة لكفاح فعال. ومن ناحية أخرى تقدم العلوم الاجتماعية توثيقا جيدا لنتائج العمليات الرأسمالية التي لدى الماركسيين والنسويات الماركسيات الكثير منها. غير أن هناك نقطة ضعف في تحليل التمييز الجنسي المحدود بمستويات التقسيم الطبقي الجنسي والمفاضلة الجنسية. وفي تلك المستويات يبدو كما لو أن الرجال أقوى على نحو متساوٍ، وأن جميع النساء خاضعات للاضطهاد على نحو متساوٍ. على العكس من ذلك فالرجال والنساء المنتمون الى الطبقة الرأسمالية لديهم قوة اجتماعية واقتصادية أكثر من قوة رجال ونساء الطبقة العاملة، على الرغم من أن الفروق في هذه القوة المحددة يجري التعقيم عليها من خلال التركيز على الفوارق المرتبطة بالجنس، التي تميز كل تحليلات التمييز الجنسي اذا ما جرى النظر اليها بمعزل عن تحليل البنية الطبقي.

وترى مارثا غيمينيز أن "هذه المناقشة لوضع النساء داخل الرأسمالية، والأساس الرأسمالي للتمييز الجنسي، لا يمكن أن تنتهي من دون مناقشة

موجزة لبعض التناقضات والخصومات الرئيسية التي تؤثر على النساء وتقسمنهن:

1. التناقضات الأساسية التي تؤثر على النساء هي التناقضان الرأسماليان الرئيسيان، بتجلياتهما المحلية والدولية. وهذا يعني أن تأثير الامبريالية على البنى والعمليات والتناقضات الرأسمالية في بلد معين لا يمكن اهمالها في دراسة اضطهاد النساء.

2. التمييز الجنسي: الهيمنة الذكورية تتقاطع عبر الخطوط الطبقيّة، وتنجم عن الهيمنة الذكورية على وسائل الانتاج والتبادل، وشروط اعادة الانتاج الطبيعية والاجتماعية.

3. التناقض بين النساء الرأسماليات ونساء الطبقة العاملة: تخلق علاقاتهن المختلفة بوسائل الانتاج مصالح متناقضة بين نساء الطبقة العاملة والنساء الرأسماليات، هي أقوى من المصالح المشتركة التي يمكن ان يحدثها الكفاح ضد التمييز الجنسي. إن المفهوم الطوباوي حول "الأخوة" ينشأ، على وجه الدقة، من تجريد الفوارق بين النساء المستندة الى الطبقة والتي لا تقبل المساومة.

4. الخصومة بين رجال الطبقة العاملة ونساء الطبقة العاملة: تخلق البطالة المزمنة خصومة دائمة بين رجال ونساء الطبقة العاملة. وبسبب الجنس هناك الطبيعة المنفصلة لسوق العمل، والتنافس على المهن بين النساء هو أكثر حدة بين النساء منه بين الرجال والنساء. ومع ذلك، فبما أن النساء جيش احتياطي للعمل الرخيص الذي يمكن أن يستخدم لراحة العمال الذكور، فان هذه الخصومة هي سمة دائمة للرأسمالية. إنها تميل الى أن تكون كامنة في أزمنة النمو الاقتصادي، ولكن من المحتمل أن تصبح متفاقمة في أزمنة الأزمات الاقتصادية. ومن الناحية السياسية

فإنها تدعم التمييز الجنسي والنظام الاجتماعي الرأسمالي، ذلك أنها تعترض سبيل التضامن الطبقي داخل الطبقة العاملة ككل.

5. الخصومة بين نساء الطبقة الوسطى ونساء الطبقة العاملة: هناك فوارق واسعة في الدخل والتعليم والمهن وأسلوب الحياة بين النساء، يمكن ادراكها، بسهولة، على مستوى التراتب الاجتماعي، ويجري تصويرها على نحو خاطيء باعتبارها فوارق "طبقية". ويمكن أن نجد الفوارق في الحالة الاجتماعية - الاقتصادية بين النساء اللواتي ينتمين، بنيويا، الى الطبقة العاملة لأنهن وأزواجهن يكسبون رزقهم بصورة رئيسية، أو على وجه التحديد، من بيع قوة عملهم. أما المشكلات المادية التي تواجهها نساء الطبقة الوسطى فمختلفة عن تلك التي تواجهها نساء الطبقة العاملة فقط في تجلياتها الخارجية. ويواجه العمال اليدويون والعمال ذوو الياقات البيض والنساء المحترفات والنساء المهنيات صراعات مختلفة في سياق عملهم. كما أن الكثير من نساء الطبقة الوسطى قادرات على متابعة مصالهن بسبب العمل المنزلي المأجور والعمالات في الادارة والمكاتب بأجر زهيد. إن الوضع البنوي الذي تشارك فيه كل النساء العاملات يجري التعيم عليه عبر هذه الخصومة التي تقف في طريق التضامن العمالي بين النساء العاملات".⁽¹²⁾

إن العلاقة المعقدة بين التناقضات الرأسمالية والتمييز الجنسي والانقسام في العملية الانتاجية التي تحدد وضع النساء، والتناقضات والخصومات المحددة التي تؤثر على النساء، هي ذاتها في جميع البلدان الرأسمالية. غير أن تجلياتها المرئية تختلف من بلد الى آخر. فليس هناك بلد رأسمالي حيث الطبقة العاملة ليست فقط مجزأة وفقا لخطوط جنسية، وانما، أيضا، وفقا لخطوط مهنية وعرقية وإثنية. وهذا يخلق

صراعا من أجل البقاء، يجعل الرجال ضد النساء، ومجموعات ضد أخرى، وجماعات إثنية مهيمنة ضد أقليات إثنية، والأخيرة ضد بعضها البعض، وضد النساء، وهكذا.

وبالتالي فان التمييز الجنسي، سوية مع العرقية والفوارق في المكانة، هي إحدى الطرق التي يجري بها اضطهاد الرجال والنساء داخل البلدان الرأسمالية، ويصبحون، في هذا السياق، واعين بالصراع الطبقي، ويخوضونه. وهذا يعني أن معرفة الخصومات الطبقيّة تميل الى أن يجري تقييمها بالمعرفة المباشرة بالصراعات بين الأشخاص وبين الجماعات، التي تسهم، بالتالي، في الحفاظ على عدم تغيير الجذر البنيوي لهذه الصراعات. وهذا التعبير لا ينكر الواقع أو الألم الذي يترافق مع تلك الأشكال من الاضطهاد الاجتماعي. انه، ببساطة، يشير الى أنها جميعا تمتلك جذرا مشتركا لا بد من أخذه بالحسبان، عند درجة معينة، اذا ما اريد التغلب، فعلا، على تلك الأشكال من الاضطهاد.

ومن ناحية أخرى فانه منذ انتهاء الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية عززت الرأسمالية قبضتها على العالم كله، مطلقة العنان لعمليات التغيير الاقتصادي المتزايدة التي تجعل الأواصر بين مصائر الناس في البلدان الرأسمالية المتطورة وبقية سكان العالم مرئية على نحو متزايد. وفي هذا السياق التاريخي فان عودة الى بحث صلة ماركس بالنسوية تعتبر ضرورية، حسب مارتا غيمينيز، على الرغم من الاعتقاد الأكاديمي الشائع، الآن، بعدم وجود مثل هذه الصلة، ذلك أنه مادامت الرأسمالية تبقى الأسلوب المهيمن في الانتاج، فانه من المستحيل أن نفهم بالكامل القوى التي تضطهد النساء وتشكل العلاقات بين الرجال والنساء بدون أساس التحليل في أعمال ماركس.

وشأن العلوم الاجتماعية تطور الفكر النسوي في الموجة الثانية، الى حد كبير، في حوار مع ماركس، غير أن ذلك لم يكن مع ماركس الحقيقي وانما مع "هشيم ماركس" الذي امتلأ عمله بالاخفاقات (أي الاخفاق في تنظير الولادة وعمل النساء واضطهاد النساء)، والجبرية والاختزالية (أي الاختزالية الطبقيية والجبرية الاقتصادية والمادية المبتذلة)، وتجاهل القوة ومقولات العمى الجنسي وكراهية النساء. ولو كان عمل ماركس (والتقليد الماركسي ضمناً) مبتلى، جوهرياً، في الواقع، بكل النواقص التي ينسبها اليه علماء الاجتماع والنسويات، لكان قد طواه النسيان منذ زمن بعيد.

غير أن قوة وحيوية ماركس الفكرية تبقى غير منقوصة كما يبرهن عليها المستوى الذي يصارع فيه حتى باحثون يرفضونه، الى حد أن نظرياتهم تشكلت عبر عملية نفيه ذاتها. وعلى سبيل المثال فان الرفض النسوي المبكر لـ "الجبرية الاقتصادية لماركس" أدى الى انتاج نظريات لاتاريخية حول البطرياركية سعت الى الكشف عن جذور الهيمنة الذكورية خارج أساليب الانتاج. وقد عادت النظريات النسوية الأحدث (القائمة في الرفض ما بعد البنيوي للماركسية)، على نحو يثير المفارقة، الى جبرية الخطاب في محاولاتها لرفض "الجبرية الاقتصادية" و"الاختزالية الطبقيية" المزعومة لماركس. إن تفكيك "النساء" كمقولة في التحليل، والتركيز على الجندر والجنسانية، والفوارق المتشعبة المبنية بشكل استطرادي بين النساء تبدو وقد قطعت الأواصر بين عمل ماركس والنظرية النسوية وتحرر النساء. وكما تجادل الباحثة الأميركية بربارا ايبشتاين فان "النظرية النسوية أصبحت تعني ما بعد النسوية البنيوية. وهذا يستتبع تبني مبادئ (مناهضة الوجودية، البنائية الاجتماعية،

اختزال الواقع الاجتماعي الى خطاب، النسبية، رفض نظريات المستوى الكلي، ما يسمى ما وراء السرد)، المتناقضة مع تطور التحليلات الاجتماعية والاستراتيجيات السياسية المفيدة لكل الحركات الاجتماعية، بما فيها حركة تحرير النساء.⁽¹³⁾

ومن الهام كعائق أمام تطور النسوية الماركسية الاعتقاد، واسع الانتشار بين الباحثين والأكاديميين الماركسيين عموما، بأنه بينما يعتبر عمل ماركس هاما بالنسبة لدراسة الاقتصاد السياسي والدولة والأيديولوجيا والطبقة الاجتماعية والجوانب الأخرى للمجتمعات الرأسمالية، فإنه ليس لديه الكثير للاسهام في النسوية، ما عدا معرفة أنه من المهم بحث الطرق التي تسهم بها الرأسمالية في اضطهاد النساء، اضافة الى البطرياركية أو أنظمة الهيمنة الذكورية.

وتقول غيمينيز إنه "ليس هدفي أن أشارك في نقد ما بعد البنيوية النسوية أو الأدب النسوي حول أو ضد ماركس، أو آراء أولئك الذين، على الرغم من سعة معرفتهم بعمل ماركس، لديهم رأي ضيق نسبيا عن مراه النظري. وبدلا من ذلك سأقدم فهمي لجدوى بعض نواحي عمل ماركس المهمة نظريا وسياسيا للنسويات".⁽¹⁴⁾

وعلى الرغم من أن ماركس، كما أسلفنا، لم يكتب كثيرا عن اضطهاد النساء، لكن عمله يعد مصدرا لأفكار منهجية ونظرية عميقة ضرورية للصراع مع اضطهاد النساء في ظل الرأسمالية، ومع التقييدات التي تطرحها الرأسمالية على قضايا النسوية.

إن أي بحث في اضطهاد النساء يضع المرء أمام مهمة التفكير بطائفة من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والسايكولوجية التي تؤثر في حياة النساء، وتمتد من الاغتصاب وسفاح القربى، والعنف

العائلي والتحرش الجنسي، الى التنميط الاجتماعي، والوظائف المتدنية الأجر والتي تفصل بين الجنسين، وضعف تمثيل النساء في الدوائر السياسية، والبطريارية التي لا مفر منها.

وبتشكيلاتها المختلفة تطرح البطريارية مزايا الرجال ونواياهم باعتبارها سبب اضطهاد النساء. وهذه الطريقة في التفكير تصرف الانتباه عن تنظير العلاقات الاجتماعية، وهو ما يضع النساء في وضع غير مؤات في كل مجالات الحياة، ويجعلها في مجرى باتجاه الرجال باعتبارهم سبب اضطهاد النساء.

ويحذر ماركس من الاسقاط على الماضي، أو الطبيعة الانسانية الشاملة الصفات التي يعرضها الناس في الحاضر. ويتعين علينا أن "نبحث في الظروف التاريخية التي تنتج وتعيد انتاج العلاقات الاجتماعية الراهنة غير المتكافئة، وأشكال الوعي بين الرجال والنساء، التي تؤدي الى الظواهر المختلفة المشخصة، وهذا يستتبع دراسة للظروف الرأسمالية للامكانية. وللقيام بذلك من داخل الموقف النظري والمنهجي لماركس يستدعي الأمر فهما للصلة الوثيقة، من أجل تحليل الاضطهاد، بين الأنطولوجيا المادية والديالكتيكية لماركس، وكذلك المقدمات الأساسية للمادية التاريخية. ومن هنا يأتي تفسيري لبعض نصوص ماركس عن المنهجية، والحقوق السياسية، والمادية التاريخية، والرأسمالية، لكي أظهر وثيقة صلتها بالنسبة للنظرية والقضايا النسوية الماركسية".⁽¹⁵⁾

ولادراك العوامل الرأسمالية المقررة لاضطهاد النساء فانه لا غنى، كما تؤكد غيميبيز، عن ادراك واتباع منهجية ماركس، أي الفهم الديالكتيكي للتجريد، ونقده للبحث عن الأصول بمعزل عن البنى والعلاقات المحددة تاريخيا، الكامنة خلف الظواهر موضوع الدراسة، ومفهومه للتاريخ

وديالكتيك العام والخاص. ولا ريب أن اسهامات ماركس الأكثر أهمية في النظرية والقضايا النسوية تكمن، على وجه التحديد، في تلك الناحية من عمله التي تجاهلها كثير من النسويات: منهجيته. إن تركيزا محمدا على ما قاله وما لم يقله بشأن النساء قد أعاق المنظرات النسويات عن اكتشاف امكانية تبصراته المنهجية لتعميق فهمنا للظواهر التي تسمى "اضطهاد النساء"، أو، في الأزمنة المبكرة، "مسألة المرأة".

وفي عرضه المنهجي الواضح يجادل ماركس بأن تلك النواحي للواقع الاجتماعي، التي تبدو لنا الأكثر ملموسية وجلاء، فإن "نقطة انطلاق أبحاثنا هي، مع ذلك، الأقل غنى بالمعلومات لأنها تفترض مسبقا ظروفًا تاريخية متعددة للامكانية التي لا يمكن ادراكها من دون مزيد من التحليل النظري والتاريخي".⁽¹⁶⁾

فأنطولوجيا ماركس الديالكتيكية ترى أن كل تجريد أو مقولة تحليلية تستولي فقط على لحظة أو جانب من كل معقد. فالأشياء هي ما هي عليه بسبب علاقاتها مع أشياء أخرى، ليست دائما مرئية أمام الإدراك المباشر، ولكن يمكن تشخيصها اذا ما بحثنا، بدلا من التسليم بالمرئي تجريبيا بذاته، في ظروف امكانياتها وتغييرها. وهذا الموقف المنهجي يستتبع تمييزا بين الجوانب المرئية وغير المرئية للواقع الاجتماعي، يقودنا الى البحث عن الظروف والعلاقات الاجتماعية الكامنة، التي تجعل ممكنا ما نحن قادرون على رؤيته، حيث كل العلم سيكون غير مجدٍ اذا ما تطابق المظهر الخارجي وجوهر الأشياء مباشرة، كما يقول ماركس.

وعلى سبيل المثال فنحن نعي اللامساواة بين الرجال والنساء عبر أشكالها المرئية المدركة: الأجر غير المتساوي، التعليم غير المتساوي، الفرص غير المتساوية، العنف العائلي، مسؤولية النساء الرئيسية عن

الأطفال والعمل المنزلي... الخ. إن "السؤال النسوي: لماذا يجري اضطهاد النساء كنساء؟ سوية مع الرفض السياسي للاختزالية الطبقيّة والنزعة الاقتصادية المزعومة للماركسية، يقدم اجابات لاتاريخية مثل اللامساواة البيولوجية في الانجاب، وتبادل الرجال للنساء، وهيمنة الرجال على اعادة الانتاج لاضطهاد النساء، والأمومة، والبطرياركية أو رغبة الرجال في الهيمنة والانتفاع من الخدمات العائلية للنساء".⁽¹⁷⁾

وتشير أفكار ماركس المنهجية الى حاجتنا الى النظر الى اللامساواة بين الرجال والنساء في السياق التاريخي، ذلك أن وضع الظاهرة والمقولات التي نحاول تشخيصها في سياقها التاريخي يعني، أولاً، تفسير الامكانية في اطار أسلوب معين للانتاج (مثل الرأسمالية)، وثانياً البحث في العمليات التاريخية التي تؤدي الى شكلها الرأسمالي.

في (العائلة المقدسة)، وهو أول كتاب لماركس مع انجلز، هناك مناقشة هامة للجندر في سياق نقد ماركس لتحليل الهر زيليغا لرواية الاشتراكي الفرنسي يوجين سو (أسرار باريس). ففي هذا الكتاب يربط سو قصص عدد من الشخصيات من طبقات مختلفة في باريس خلال أربعينيات القرن التاسع عشر، وغايته هي اغراء الطبقات الغنية للانخراط في النشاطات الخيرية المشابهة لنشاطات شخصيته الرئيسية رودولف. فقد كان رودولف أميراً ألمانيا شرع، بدلا من أن يكفر عن آثامه السابقة، في "مكافأة الخيرين ومعاقبة الأشرار، والتعاطف مع من يعانون، وجس كل جراح الانسانية، ومحاولة انقاذ الأرواح من الهلاك".⁽¹⁸⁾

وفي رد فعل على هذا النص يناقش ماركس شخصيات فليز دي ماري، العاهرة الباريسية (وقد أشرنا اليها في موضع سابق)، ولويس موريل، الخادمة المستغلة جنسيا لرجل برجوازي. ويوضح ماركس، هنا، نزعته

الانسانية وكذلك ازدرائه للمجتمع البرجوازي، وهذا في تناقض مع تعليق كل من سو وزيليغا الأخلاقي. ويصف ماركس فليير دي ماري كشخصية تتسم بـ " الحيوية والنشاط والمرح والمرونة، وهي صفات وحدها تفسر تطورها الانساني في وضعها اللانساني".⁽¹⁹⁾ فضلا عن ذلك، وعلى الرغم من وضعها، لا ينظر ماركس اليها على أنها مجرد ضحية عاجزة، وانما كشخصية جريئة: "إنها لا تبدو كحمل وديع عاجز يذعن من دون أية مقاومة للوحشية الساحقة. انها امرأة يمكن أن تدافع عن حقوقها، وتخوض معركة"⁽²⁰⁾ وهكذا تعبر فليير دي ماري عن ذاتيتها بطريقتين: الأولى في أنها قادرة على الحفاظ على حبها للحياة وأملها في المستقبل، على الرغم من وضعها الاجتماعي الجائر. والثانية في أنها من القوة العقلية والجسدية بما يكفي للدفاع عن نفسها. إن لجوعها الى الدعارة هو نتيجة لعوامل اجتماعية - اقتصادية وليس لتصدعات في شخصيتها. كما أن ماركس كان متأثرا برؤيتها الشاملة، وكيف أنها كانت متأثرة، على نحو محدود، بأيديولوجيا المجتمع البرجوازي: "الخير والشر في عقل ماري هما ليسا التجريدات الأخلاقية للخير والشر. إنها خيرة لأنها لم تسبب، البتة، المعاناة لأي امرئ، وقد كانت، على الدوام، انسانية تجاه محيطها اللانساني ... إنها خيرة لأنها ما تزال شابة مفعمة بالأمل والحيوية. ان وضعها ليس جيدا لأنه يواجهها بالعنف غير الطبيعي، ولأنه ليس التعبير عن دوافعها الانسانية، وتحقيق رغباتها الانسانية، ولأنه مليء بالعذاب وخالٍ من البهجة. إنها تقيس وضعها في الحياة بشخصيتها الفردية الخاصة وجوهرها الطبيعي، وليس بمثال الخير. في المحيط الطبيعي تسقط قيود الحياة البرجوازية عن فليير دي ماري. إنها تستطيع أن تواجه، بحرية، طبيعتها الخاصة، وبالتالي فانها مفعمة بحب

الحياة وغنى المشاعر والبهجة الانسانية وجمال الطبيعة. وهذا يظهر أن النظام البرجوازي لم يחדش سوى سطحها، وانه لمن سوء الحظ، ليس الا، أنها ليست خيرة أو شريفة، وانما انسانية".⁽²¹⁾

وتحكم فليير دي مير على أفعالها لا بالمعايير المجردة لأخلاقية الزمن، وانما بنشاطاتها التي تؤثر عليها وعلى الآخرين. وبالنسبة لماركس فانها مثال على التوق لتكون انسانية حقا. إن ظروفها المادية تقيد قدرتها على التغلب على العوائق وتأكيد شخصيتها الفردية.

وبينما يدينها القس المسؤول عن "انبعاثها الروحي" بكونها أئمة وغير ملتزمة بالأخلاقية المسيحية، فان ماركس يشير الى السبب الحقيقي الذي أرغم فليير دي ماري على الدعارة: "يعرف القس المنافق حق المعرفة أنه في كل ساعة من ساعات اليوم، وفي الشوارع الأكثر ازدحاما، يمر فضلاء باريس بالفتيات الصغيريات اللواتي يبلغن السابعة او الثامنة من العمر وهن يبعن علب الكبريت، وسيكون لديهن، بدون استثناء تقريبا، المصير ذاته الذي واجهته ماري".⁽²²⁾ ويشير ماركس، هنا، الى الوضع الصعب الذي تواجهه فتيات ونساء الطبقة العاملة. وكمنتميات الى الطبقة العاملة لا يملكن ما يبعنه سوى عملهن الخاص. وعندما لا يكون هناك ما يكفي من العمل المنتج، يجري ارغام النساء على بيع أجسادهن من أجل البقاء على قيد الحياة.

إن هذا ثمرة طبيعية للرأسمالية. وكما جادل ماركس في (مخطوطات 1844) في مقالة (الحاجات والانتاج وتقسيم العمل) فان كل شيء في ظل الرأسمالية يجري تسليعه: "ينبغي أن تجعل كل ما لديك قابلا للبيع أي مفيدا. لنفترض أنني سألت رجل الاقتصاد السياسي: هل أنا أطيع قوانين الاقتصاد السياسي إذا ما حصلت على المال مقابل بيع جسدي

تلبية لرغبة شخص آخر؟ (وعمال المصانع في فرنسا يسمون بغاء زوجاتهم وبناتهم التاسعة من ساعات العمل وهو أمر صحيح حرفيا) ... عندئذ سيجيبني رجل الاقتصاد: إنك لا تتصرف على الضد من قوانيني، ولكن يجب عليك أن تأخذ بالحسبان ما يتعين على الأخلاق والدين قوله ... إن طبيعة الاغتراب تفترض ضمنا بأن كل مجال يطبق معيارا مختلفا ومتناقضا، وأن تلك الأخلاقية لا تطبق المعيار ذاته الذي يطبقه الاقتصاد السياسي ... الخ، لأن كلا منهما هو اغتراب محدد للانسان، وكل واحد يركز على ميدان محدد من فعل الاغتراب، وكل منهما مغترب عن الآخر".

(23)

وتقدم الباحثة النسوية الأميركية كلوديا ليب قراءة مختلفة بعض الشيء لمناقشة ماركس لشخصية فلير دي ماري. فهي تجادل بأن ماركس انتقد سو على تركيزه الأحادي الجانب على العقل على حساب الجسد: "إن الهدف العام لهذه المناقشة هو أنها تظهر لنا أن التركيز الأحادي الجانب على العقل يؤدي الى عداء للجسد، وهو ما يؤدي الى عدم تجسيد فلير دي ماري، وموتها في خاتمة المطاف".⁽²⁴⁾ وليب على حق في إشارتها الى اهتمام ماركس بالتركيز الأحادي الجانب على العقل عند سو. غير أن تركيز ماركس ليس فقط على العقل كمفهوم تجريدي وإنما كشكل ملموس.

إن الحالة التي تجد فيها فلير دي ماري نفسها في بداية القصة هي، أيضا، حالة اغتراب. وبينما أثنى ماركس عليها لعدم غوصها في اليأس ولاظهارها السمات الانسانية في وضع لانساني، فإن وعيها ظل وعيا مباشرا نسبيا. وكان وعيها بانسانيتها وقدرتها على تأكيد تلك الانسانية على طرفي نقيض. فلم تكن لديها سيطرة كبيرة على جسدها

أو وضعها الحياتي على العموم، وبالتالي فإنه لم يكن بمقدورها إلا أن "تجسد بحرية طبيعتها الخاصة ... ببهجة انسانية في جمال الطبيعة، في المحيط الطبيعي وليس في الحياة البرجوازية".⁽²⁵⁾ وهكذا فإنه من المحتمل الى حد كبير أن ماركس كان ينتقد الشكل المحدد من العقل الذي منحه القسيس لها.

وهذا صحيح، على نحو خاص، في مناقشة ماركس لدخول فليرد دي ماري دير الراهبات، وموتها بعد ذلك بفترة قصيرة. وفي هذا الصدد يشير ماركس الى أن "حياة الدير لا تناسب شخصية ماري الفردية - إنها تموت. إن المسيحية تواسيها فقط في المخيلة، أو بالأحرى فإن مواساتها المسيحية هي، على وجه التحديد، تدمير حياتها وجوهرها الحقيقي - موتها"⁽²⁶⁾ وتكون ليب على حق في الإشارة الى أن حجة ماركس هي ضد "تركيز المسيحية الأساسي على عقل تجريدي يهدف الى التخلص من الجسد".⁽²⁷⁾ غير أنها تأخذ هذا الجدل بعيدا عندما تشير الى أن ماركس كان فقط "مهتمًا بالحفاظ على جسد المرأة الجميلة والفتية المنتمية الى الطبقة العاملة".⁽²⁸⁾ وفي الاقتباس أعلاه لا يشير ماركس فقط الى التعارض بين العقل والجسد، الشائع في الفكر المسيحي، ويضع العقل فوق الجسد. بالأحرى يلاحظ ماركس، أيضا، أن المواساة التي تتلقاها أحادية الجانب ووهمية، طالما أنها تركز على العقل على حساب الجسد. وهكذا فإنه استنادا الى ماركس فإن العجز عن التوفيق بين الاثنين، بدلا من مجرد التركيز المفرط على الوعي، هو الذي يؤدي الى موتها.

وهناك شخصية أخرى يناقشها ماركس في (العائلة المقدسة)، وهي لويز موريل، المرأة الشابة التي ترغم على العمل خادمة لكاتب عدل من أجل أن تعيل والديها المريضين وإخوتها. وبينما تعمل في بيته يغتصبها

صاحب البيت وتصبح حاملا منه. وفي وقت لاحق عندما يموت الطفل أثناء الولادة يقوم كاتب العدل باتهام الفتاة بقتل الطفل للتخلص منها. وينتقد ماركس، هنا، التعليقات التي يقوم بها رودولف في ما يتعلق بهذا الوضع. فبينما يرى رودولف الحاجة الى قوانين لمعاقبة السيد على استغلاله الخادمة، لا يكون هذا كافيا بالنسبة لماركس: "إن أفكار رودولف لا تذهب بعيدا بحيث تجعل ظروف الخدم موضوع نقده. إن كونه، هو نفسه، حاكما صغيرا، يجعله مدافعا عن حالة الخدم، لكنه لا يتقدم لفهم الوضع العام للنساء في المجتمع الحديث باعتباره وضعا لإنسانيا".⁽²⁹⁾

وفي (العائلة المقدسة) يطرح ماركس عددا من الانتقادات الشديدة لاضطهاد النساء في المجتمع الرأسمالي. وفي حالة فلير دي ماري يلاحظ ماركس الظروف الاقتصادية الشاقة التي واجهتها، وكيف أنها قلصت فرصها على نحو قاسٍ. وبينما أنقذها رودولف من النذل المادي، فإن وضعها في دير الراهبات ليس أفضل بكثير. إنها، هنا، مجرد ضحية للاغتراب، طالما أن قيمها المسيحية أرغمتها على أن تتجاهل، كلية، جسدها، وتركز على الجرائم المفترضة التي كانت قد ارتكبتها، على الرغم من أنها ليست مرتكبة الخطأ. وقد واجهت لويز موريل صعوبات مماثلة كامرأة من الطبقة العاملة، وهنا يلاحظ ماركس استغلالها من قبل سيدها، وحاجتها، على مستوى أكثر عمومية، الى تغيير جذري للظروف التي تعيش فيها النساء في المجتمع الحديث.

تلك هي بعض جوانب ما تمارسه الرأسمالية، و"الوحشية اللطيفة" للرأسمالية المعولة، وصيغتها الجديدة "النيوليبرالية". ولكن ما هي النيوليبرالية بايجاز؟

منذ نهاية الحرب الباردة والنيوليبرالية هي الوجه الاقتصادي للامبريالية الأميركية الجديدة، كما يقول الباحث الماركسي اللبناني فواز طرابلسي. ويضيف أنه ليس أبلغ تعبيراً عن التلازم بين مذهب اقتصادي يملئ البنك الدولي وضندوق النقد الدولي تطبيقاته وقوة الولايات المتحدة من عبارات الصحفي الأميركي توماس فريدمان: "إن اليد الخفية للسوق تحتاج الى القبضة الحديدية للبتاغون الأميركي، و"همبرغر" ماكدونالدز ليس بديلاً من منتجات "ماك دوغال"، أكبر مصانع الأسلحة الأميركية. ويشير طرابلسي الى أنه "في زمن يراد فيه اقناعنا بنهاية زمن الايديولوجيات، هذه (النيوليبرالية) أيديولوجيا متكاملة تشتمل على نظرة شاملة للحياة، وتقدم نفسها على أنها مذهب طبيعي جبري لا بديل عنه".⁽³⁰⁾

ويتحدث المفكر الماركسي الأميركي ديفيد هارفي عن مسائل النيوليبرالية والتحويلات العالمية التي نشهدها والأزمات الرأسمالية. ويرى أن رأس المال يتحرك دائماً ويتغير على نحو دراماتيكي. ففي السبعينيات كانت الطبقة الحاكمة في الدول الرأسمالية المتقدمة مؤلفة من الشركات الاحتكارية الكبيرة... أما الآن فلدينا أشخاص مثل جيف بيزوس أو إيلون ماسك. ويضيف هارفي أن "زيادة تركيز الثروة والسلطة في الطبقات العليا لا يزال موجوداً. كل ما في الأمر أنهم يفعلون ذلك بشكل مختلف تماماً. عندما ألفت كتاباً عن النيوليبرالية في العام 2005 أشرت الى أن النيوليبرالية لا يمكن أن تستمر من دون أن تصبح استبدادية ومعسكرة وقمعية، وهذا ما نراه يحدث".⁽³¹⁾

وينظر الخطاب حول العدالة الجندرية والمشاريع التي تطرحها المؤسسات المالية الدولية الى النساء، وخصوصاً الأكثر تهميشاً، من

خلال عدسة نيوليبرالية، كما تشير الباحثة اللبنانية زينة محيدلي. وترى أنه "غالبا ما تتمحور الحلول المقترحة لمعالجة اللامساواة الجندرية حول تسهيل وصول النساء الى سوق العمل، و"تمكينهن" ليصبحن أكثر استقلالا. وضمن هذا السياق تكون الأولوية المطلقة للسوق والربح ... بالاضافة الى ذلك تقوم تدخلات المؤسسات المالية الدولية على فكرة أن البلدان النامية تتميز بمستويات عالية من اللامساواة الجندرية. ويجري توظيف هذه الفرصة لتبرير التدخلات المستمرة للمؤسسات المالية الدولية في هذه البلدان، وتقديم نفسها كمنقذة للنساء وخبيرة في القضايا الجندرية. وهكذا تصبح العدالة الجندرية موضوع استغلال من قبل المؤسسات المالية الدولية، وبالتالي من قبل الحكومات، باتجاه تعزيز أجندتها النيوليبرالية".⁽³²⁾

ومما يلفت الانتباه أن بعض النسويات يركزن على مفهوم "تمكين المرأة" انطلاقا من كون استقلالها المادي هو السبيل الوحيد لتحررها. وهذا المفهوم، المتفق في الجوهر، مع المشروع النيوليبرالي هو دعوة للتصالح مع الرأسمالية المعولة. ومن هنا جاء مفهوم "النسوية النيوليبرالية" التي ترى أنه على النساء الخضوع لاملءات السوق.

وتحذر النسوية الماركسية الأميركية نانسي فريزر من هذا الاتجاه. وترى أن الأزمة الحالية للرأسمالية، بصيغتها النيوليبرالية، توفر الفرصة لترسيخ ربط حلم تحرير المرأة برؤية لمجتمع متضامن، مضيئة أن "النسوية تحتاج قطع علاقتها بالنيوليبرالية والسعي لتحقيق برنامجها عبر: 1. قطع الصلة الزائفة بين نقدنا للأجر المنزلي والرأسمالية المرنة عن طريق النضال من أجل شكل من الحياة لا يجعل العمل المأجور في المركز، بل يجعل للنشاطات غير المأجورة قيمتها، بما في ذلك أعمال الرعاية

الصحية دون الاقتصار عليها. 2. تغيير المسار من السجال حول اقتصاد السوق الى الهوية السياسية بحيث يتم دمج الكفاح لتغيير ترتيب المراكز المبني على قيم ثقافة ذكورية والسعى الى تحقيق العدالة الاقتصادية أيضا. 3. قطع الصلة بين نقدنا للبيروقراطية وبين أصولية السوق الحرة من خلال استرداد عباءة الديمقراطية التشاركية لوسيلة لتعزيز السلطات العهامة اللازمة لتحجيم رأس المال من أجل عدالة اجتماعية".⁽³³⁾ ولكن فريزر تناقض نفسها اذ تقول إن "الحركة (النسوية) التي بدأت كنقد لاستغلال الرأسمالية انتهى بها الحل الى أن تصبح مساهما في الأفكار الرئيسية التي تبنتها النيوليبرالية... كنت أعتقد دائما أن النضال من أجل تحرير المرأة هو نضال من أجل عالم أفضل، عالم أكثر مساواة وعدلا وحرية. غير أن بعض القلق يساورني في الآونة الأخيرة من أن رائدات النسوية يخدمن، الآن، غايات مختلفة تماما. ولسوء الحظ أخشى أن الحركة النسوية من أجل تحرير المرأة قد وقعت في شباك السياسات النيوليبرالية..."⁽³⁴⁾

فعن أية نسوية تتحدث نانسي فريزر؟ وهل هناك نسوية موحدة في عالم اليوم؟ هناك بالطبع نسويات يتبنين المشروع النيوليبرالي، ويتجاهلن الملايين من النساء المضطهدات والمهمشات، اللواتي يجدن في النسويات الماركسيات الحقيقيات، وفي الحركات النسوية التقدمية والاشتراكية، خير معبر عن معاناتهن وتطلعاتهن، على خلاف من يرى، عن غير حق، أن النسوية باتت خادمة للرأسمالية.

(1) Marx, Women and Capitalist Social Production, Martha Gimenez, Haymarket Books, 2019, P.328-329

(2) المصدر السابق نفسه، ص 330

(3) المصدر السابق نفسه، ص 331

(4) المصدر السابق نفسه، ص 342

(5) المصدر السابق نفسه، ص 343

(6) المصدر السابق نفسه

(7) المصدر السابق نفسه

(8) المصدر السابق نفسه، ص 344

(9) المصدر السابق نفسه، ص 42

(10) المصدر السابق نفسه

(11) المصدر السابق نفسه، ص 43

(12) المصدر السابق نفسه، ص 44-45

(13) المصدر السابق نفسه، ص 346

(14) المصدر السابق نفسه، ص 347. وتقول غيمينيز إن عملي تأثر بتدريبي كسوسيولوجية، وبعمل التوسير وغودلييه (الأنثروبولوجي الفرنسي مورييس غودلييه)، واتفاقي معهما باهتمامهما بمنهج ماركس. وشأن فوغل أعطي أهمية لتنظيم اعادة الانتاج كواحدة من مؤسسات اضطهاد النساء، غير أن كتاباتي كانت أكثر منهجية على نحو واع ذاتيا. لقد بحثت في وثيقة الصلة بموضوع منهجية ماركس، كما طرحها ماركس، ودرسها التوسير وغودلييه، لتشخيص البنى غير المرئية والعلاقات الاجتماعية التي تشكل أساس النماذج المرئية للتفاعل بين الرجال والنساء، التي تضع النساء في موضع التبعية.

(15) المصدر السابق نفسه، ص 348.

(16) المصدر السابق نفسه، ص 348-349

(17) المصدر السابق نفسه، ص 349-350

(18) Marx on Gender and the Family, Heather Brown, Haymarket Books, 2013, P.35

(19) المصدر السابق نفسه، ص 36

(20) المصدر السابق نفسه

- (21) المصدر السابق نفسه
- (22) المصدر السابق نفسه، ص 37
- (23) المصدر السابق نفسه
- (24) Marx and the Gendered Structure of Capitalism, Philosophy & Social Criticism, Claudia Leeb, 2007, P.846-847
- (25) Marx on Gender and the Family, Heather Brown, Haymarket Books, 2013, P.38
- (26) المصدر السابق نفسه
- (27) Marx and the Gendered Structure of Capitalism, Philosophy & Social Criticism, Claudia Leeb, 2007, P.847
- (28) المصدر السابق نفسه
- (29) Marx on Gender and the Family, Heather Brown, Haymarket Books, 2013, P.39
- (30) ما هي النيوليبرالية ؟ فواز طرابلسي، مجلة ”بدايات“ – العدد 30 – 2021
- (31) ديفيد هارفي: الأزمات هي من سمات العصر النيوليبرالي، لقاء أجراه: محمد بزيغ، موقع ”صفر“ – العدد 4 – 12 أيار 2023
- (32) التنظيم النسوي في سياق تدخلات المؤسسات المالية الدولية، زينة محيدلي، شبكة الاعلام المجتمعي – 7 تموز 2023
- (33) How feminism became capitalism’s handmaiden – and how to reclaim it, Nancy Fraser, The Guardian, 14.10.2013
- (34) المصدر السابق نفسه

الماركسية والنسوية

شهدت ستينيات القرن العشرين ظهور حركات لتحرير النساء، في البلدان الرأسمالية خصوصا، وهي ظاهرة لم تحدث خلال ما يزيد على نصف قرن. وسرعان ما انتشرت هذه الموجة النسوية الثانية الى أنحاء أخرى من العالم. وعلى الرغم من أنها تذكرنا بالنسوية السابقة، فان حركة النساء في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي شكلت، بالضرورة، استجابة نوعية لظروف اجتماعية جديدة. وكان من بين خصوصياتها وجود اتجاه هام عرف بالنسوية الاشتراكية أو النسوية الماركسية.

وكان ظهور هذا الاتجاه تطورا في غاية الأهمية. فقد وقفت النسوية الاشتراكية متضامنة مع الكفاح ضد الامبريالية ومن أجل التقدم على النطاقين الوطني والعالمي. وعلى نحو متزامن وضعت نفسها في معارضة الاتجاه النسوي الراديكالي المتنامي، الذي اعتبر تفوق الرجال هو جذر كل اضطهاد انساني وعقبة كأداء أمام تحرير النساء. غير أنه في أواسط السبعينيات بدأت الحركة النسوية الاشتراكية فقدان بعض من زخمها ومواقفها، ارتباطا بتراجع النشاط المعادي للامبريالية وانسحاب عدد من النساء الماركسيات من المنظمات النسوية الاشتراكية، إن لم يكن من الحركة النسائية. وفي الوقت نفسه بدت تجربة النساء في الحركات الثورية والبلدان الاشتراكية أكثر بعدا عن الاهتمامات النسوية الاشتراكية المباشرة. غير أن هذا التراجع لا ينفي امكانية استخدام الماركسية لوضع اطار نظري يستوعب قضايا اضطهاد وتحرير النساء.

وترى ليز فوغل أن "قوة وسمة النهوض النسوي في الستينيات والسبعينيات، والعنصر النسوي الاشتراكي، مدين بالكثير للظروف الخاصة لفترة ما بعد الحرب. فقد حدثت تحولات كبرى في الهيمنة الرأسمالية في نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث أن بنية السلطة بدأت تواجه تغيرات عميقة داخل كل بلد وعلى المستوى العالمي. وسرعان ما واجهت النساء، بغض النظر عن طبقتهم، مهمات وتوقعات وتناقضات." (1)

وقد شهدت الستينيات بدايات حركة نقدية اتخذت أشكالا متنوعة، سياسية وأيديولوجية وتنظيمية. ومثلت الحركة الجديدة تجديدا حقيقيا للنسوية الليبرالية التقليدية، ساعية الى مساواة كاملة للنساء داخل المجتمع الرأسمالي. وتميزت عن الأشكال القديمة للنسوية الليبرالية بمسألتين: الأولى أن نسويات الستينيات بدأت بتوسيع مفهوم المساواة الى ما هو أبعد من تأكيد الحركة السابقة على المساواة الشكلية في المجالين المدني والسياسي. والمسألة الثانية التي ميزت النسوية الحديثة عن نسوية القرن التاسع عشر هي المناخ السياسي الذي انبثقت عنه.

ومنذ البداية اختلفت الناشطات في حركة تحرير النساء حول دور قضايا النساء في عملية التغيير الاجتماعي، وطورن توجهات استراتيجية متباينة. فقد رأى بعضهن الكفاح ضد اضطهاد النساء باعتباره جزءا من الكفاح الأشمل في سبيل الاشتراكية. وبالنسبة لأولئك النساء أصبحت المهمة كيفية مقاومة الاتجاه الاشتراكي التقليدي لاختضاع القضايا النسوية في مجرى الكفاح من أجل الاشتراكية. وأصرت أخريات على أن مسألة هيمنة الرجال على النساء كانت أساسية بالنسبة لعملية التحولات الاجتماعية، واتسمت بسمه مستقلة تماما، وتطلبت كفاحا متميزا نوعيا. واز تعمقت المناقشة والممارسة حدث انقسام داخل حركة تحرير النساء. وأكدت النسويات

الراديكاليات، على نحو متزايد، على أولوية النزاعات الجنسية في التطور الاجتماعي، والدور الحاسم للجنسانية والمفاضلة الجنسية، ونقاط الضعف غير القابلة للاصلاح في العمل الاشتراكي بشأن النساء. وفي معارضة ذلك بدأ اتجاه آخر داخل حركة تحرير النساء بالجدال بأن نقاط قوة النسوية الراديكالية يمكن، في الواقع، أن تمزج بالتحليل الاشتراكي لتطوير استراتيجية جديدة. وفي بداية السبعينيات كان هذا الاتجاه، الذي سرعان ما سمي بالنسوية الماركسية أو النسوية الاشتراكية، قد تعزز وأصبح قوة هامة في حركة النساء وكذلك في حركة اليسار.

وقد نظرت النسويات الاشتراكيات الى التقليد الاشتراكي من أجل نقطة انطلاق نظرية. وتتمتع قضية تبعية النساء بتاريخ مديد ومميز نسبيا كموضوع يهم الاشتراكيين. وفي التطبيق العملي سعت الحركات الاشتراكية، بكل ما في وسعها، وأحيانا بهفوات ونقاط ضعف وتشويها، الى مشاركة النساء في التغيير الاجتماعي على أساس المساواة. وعلى المستوى النظري صاغت الاشتراكيات، عموما، مفهوم مشكلة اضطهاد النساء باعتبارها "المسألة النسائية". غير أن التقليد النظري الاشتراكي لم يقدم اجابات وافية ومتماسكة لما يسمى "المسألة النسائية"، كما اكتشفت النسويات الاشتراكيات. وتشير فوجل الى أنه "في أعقاب هذه الاشكالات تطرح النسويات الاشتراكيات طائفة من الأسئلة الصعبة التي لا بد من مواجهتها، وهي أسئلة تركز على ثلاثة مجالات مترابطة:

الأول، أن كل النساء، وليس فقط نساء الطبقة العاملة، مضطهدات في المجتمع الرأسمالي، ويشغلن، فضلا عن ذلك، مكانة تابعة في كل المجتمعات الطبقيّة، وسيجادل البعض بأن النساء تابعات في كل مجتمع، بما في ذلك المجتمع الاشتراكي. فما هي جذور اضطهاد النساء ؟ وكيف

يمكن فهم سمته العابرة للطبقات والتاريخ نظريا ؟
الثاني، أن تقسيمات العمل وفقا للجنس موجودة في كل مجتمع معروف، حيث يقوم الرجال والنساء بأنماط مختلفة من العمل. وتتجه النساء، على وجه الخصوص، الى أن يكن مسؤولات عن العمل في مجال تربية الأطفال، وأنماط أخرى من العمل في محيط الأسرة، وقد يشاركن، أيضا، في الانتاج. وبشكل عام تمثل التقسيمات الجنسية للعمل عقبات كأداء أمام مشاركة النساء الكاملة في كل مجتمع. فما هي علاقة هذه التقسيمات الجنسية للعمل باضطهاد النساء ؟ واذا ما أخذنا بالحسبان قدرة النساء على الانجاب فكيف يمكن أن تكون النساء متساويات فعلا ؟ ألا ينبغي نبذ فكرة المساواة أو تجاوزها لكي تتحرر النساء ؟

الثالث، أن اضطهاد النساء يتسم بتماثلات كبيرة مع اضطهاد الجماعات العرقية والقومية، وكذلك استغلال الطبقات التابعة. هل الجنس والعرق والطبقة هي اضطهادات متماثلة ذات نمط متشابه جوهريا؟ وهل اضطهاد المرأة يتميز بسمته المحددة نظريا؟ وما هي علاقة الكفاح ضد اضطهاد النساء بالكفاح من أجل التحرر الوطني والاشتراكية؟⁽²⁾

وتلفت شهرزاد مجاب الانتباه الى تأكيد ماري وايت أوفينغتون قبيل اندلاع الحرب العالمية الأولى، على أن علاقة النسوية بالاشتراكية مسألة ذات أهمية بالغة بالنسبة للكثير من النساء الاشتراكيات. وقبل ثلاث سنوات من ذلك كانت النساء قد أطلقن يوم 8 آذار باعتباره يوما عالميا للنساء العاملات. وبعد ثلاث سنوات أقيمت أول دولة اشتراكية لعبت النساء فيها دورا فعالا. وعلى الجبهة النظرية، وقبل عشرين عاما من أوفينغتون، كان انجلز قد نشر (أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة). وقبل سنوات من هذا المعلم البارز نشر أوغست بيبل مؤلفه (النساء والاشتراكية).

لقد كانت العلاقة بين النسوية والاشتراكية متناقضة وبناءة في الوقت ذاته، وهما، في الوقت الحالي، متباعدتان. وقد دافع الكاتب الأميركي فلويد ديل عن أوفينغتون، التي جرى انتقادها من جانب أحد المناهضين للنسوية، قائلاً: "لو لم تكن هناك رابطة ضرورية بين النسوية والاشتراكية، فربما يكون من الصائب ابتكار واحدة"⁽³⁾.

لقد تغيرت الاشتراكية والنسوية جذريا منذ أوفنغتون، ولكن أفكارها، المتسمة بالأهمية والبساطة، تبقى على أجندة الكثيرين ممن يتوقون الى إنهاء الفقر والعبودية. وكانت ثورة أكتوبر 1917 بالنسبة للكثيرين تجسيدا لهذا الحلم. وخلال القرن الماضي كان نجاح الاشتراكية قد اجتذب كثيرين الى قضية الحرية، غير أنه بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، الذي انتقد، في العقود الأخيرة خصوصا، من جانب كثير من الماركسيين، كانت التجربة، والماركسية عموما، تحت موجة جديدة من المراجعة والتدقيق، بل والرفض من جانب كثيرين، وبينهم نسويات.

وإذا ما كانت الماركسية قد خرجت عن مسارها على يد الدولة "الاشتراكية"، فان النسوية، وفقا لبعض النسويات، حققت نهوضا على المستوى الأكاديمي. ولكن بينما تنتشر، اليوم، برامج الجندر وقضايا النساء في التعليم العالي في البلدان الغربية، فان مناهضة النسوية مهيمنة في الثقافة الشعبية ووسائل الاعلام الجماهيري، حيث النسوية مرفوضة حتى من قبل بعض النسويات باعتبارها متطرفة وتظهر انحيازا ضد الرجال.

إن الاهتمام بدمج المواقف النظرية للماركسية والنسوية، الذي لم يتوقف منذ بداية القرن الماضي، يدعمه بروزهما باعتبارهما مشروعين تحريريين كبيرين. وفي هذا السياق ترى ميشيل باريت، في كتابها (اضطهاد النساء اليوم)، أن انشغال الماركسية بقضية تحرير النساء معترف به على نطاق

واسع. وتلاحظ أنه خارج اطار الفكر النسوي ذاته ليس هناك تقليد لتحليل نقدي لاضطهاد النساء يمكن أن يضارع الاهتمام الكبير بهذه المسألة من جانب جميع المفكرين الماركسيين. غير أن هذا التقارب السياسي، كما ترى مجاب، مقيد بالتزامات نظرية متباعدة هي نفسها سياسية وأيديولوجية. ومن الناحية النظرية لم تكن الماركسية والنسوية بعيدتين عن بعضهما كما هو الحال الآن.

وتقول مجاب إن "فكرة مجتمع بدون اضطهاد جندي واستغلال طبقي تسبق النسوية والماركسية. والحق أن الصراعات بشأن الجندر والطبقة تنسج معا كل التاريخ الانساني. واذا ما أخذنا بالحسبان التاريخ المديد للناس العقلاء (قبل مئات آلاف السنين) فان صراعات الجندر والطبقة (وكذلك الملكية الخاصة والعائلة والتجارة والحرب والجيوش والدول والقوانين والكتابات) هي بنى اجتماعية ذات أصول حديثة تعود الى ما بين ثمانية وعشرة آلاف سنة. وهذا القرب في الزمن يدعو الى طرح سؤال بسيط ولكنه حاسم: لماذا ظلت علاقات الطبقة وعلاقات الجندر البطريركية حية، بل وازدهرت على الرغم من المقاومة الواسعة والتقدم النظري؟"⁽⁴⁾

إن النسوية هي نتاج وكذلك منتج للتنوير وثوراته البرجوازية الديمقراطية، بينما ظهرت الماركسية في سياق تولى السلطة من قبل البرجوازية ونهوض الطبقة العاملة. وهذان موقفان طبقيان أحدهما يسعى الى التحرير من داخل الاطارات السياسية والقانونية للنظام الراسمالي، والآخر يسعى الى الشيء ذاته عبر نفي العلاقات البرجوازية، وهو ما يفصل بين الاثنين. وبتلخيص تجربة العاملين الأولين من الثورة الاشتراكية لاحظ لينين أن "إحدى السمات الرئيسية المميزة للرأسمالية هي

أنها تربط المساواة الشكلية بالجور الاقتصادي، وبالتالي الاجتماعي".⁽⁵⁾ غير أنه حتى المساواة الشكلية، الى الحد الذي تحققت فيه في المجتمعات الرأسمالية، لم تأت دون مقاومة، فقد تطلب الأمر قرنا من كفاح النساء المنظم لاقناع الدولة بمنحهن حق الاقتراع. وعلى الرغم من أن البلدان الاشتراكية سرعان ما منحت النساء المساواة القانونية الواسعة واتخذت خطوات باتجاه المساواة الاقتصادية والاجتماعية، فان تحول علاقات الجندر اتسم بالمساومة والتراجع، وبقيت البطريركية حية حتى استعادة الرأسمالية.

لقد قدمت النظرية الماركسية أدلة على فهم التعقيدات المرتبطة بتفكيك الطبقة والبطريركية. فالمجتمع ككلن والطبقة والجندر والعرق والدين والظواهر الاجتماعية الأخرى، وهي بعيدة عن أن تكون مستقلة، توجد في علاقة حتمية وفي صراع، كنظام أو تشكيل اجتماعي أو أسلوب انتاج. وفي دراسته الانتاج الرأسمالي، على سبيل المثال، لاحظ ماركس أنه "عندما يجري تصويره ككل مترابط، ويتدفق بتجدد متواصل، فان كل عملية انتاج اجتماعية هي، في الوقت نفسه، عملية اعادة انتاج".⁽⁶⁾ وانطلاقا من هذا المنظور يمكن النظر الى البطريركية ككل مترابط، عملية اجتماعية لانتاج واعداد انتاج التراتبية الجندرية التي تتميز بالهيمنة الذكورية. وتجري ممارسة السلطة الذكورية، المشابهة للطبقة الى حد كبير، عبر الاكراه والاقناع. ويخلق الاقناع عبر العائلة والدين والأيديولوجيا والثقافة واللغة والأدب والفن والفولكلور والتعليم وكل المؤسسات الثقافية الأخرى، في حين يجري تأبيد العنف الجسدي بواسطة الرجال والبوليس والجيش والقانون والمحاكم، وليس هناك فصل واضح بين الاثنين. فالعائلة، على سبيل المثال، تؤبد العنف بينما تقوم بالاقناع. و"يتنبأ الديالكتيك بأن نظاما

كهذا مليء بالتناقضات حيث الجنسان يوجدان في علاقات صراع وتبعية. وتستمر الطبقة والعرق والدين، من بين تشكيلات اجتماعية أخرى، فقط اذا ما أعادت انتاج نفسها. ويحدث أن آليات الانتاج واعادة الانتاج، التي لا غنى عنها في أي نظام، لا يمكن أن تفسر على نحو كاف بفكرة أن الطبقة او الجندر أو الجنسانية تتقاطع".⁽⁷⁾

كانت الاشتراكية، حسب فهم ماركس، فترة تحول مديدة بين الرأسمالية والشيوعية، تظل فيها الطبقات والعلاقات الرأسمالية في صراع مع العلاقات الشيوعية. إنها تعني تفكيك نظام اجتماعي معين عبر بناء نقيضه. وهذا التحول كان يعني، بالنسبة لماركس، ليس شيئاً أقل مما أسماه الغاء الفوارق الطبقيّة، أي الغاء جميع علاقات الانتاج التي تقوم عليها، والغاء جميع العلاقات الاجتماعية التي تتوافق مع علاقات الانتاج هذه. واذا كان هذا الصراع سياسياً، بجلاء، ويتعامل مع علاقات السلطة، فانه ليس أقل أهمية في حقول الفلسفة والأيدولوجيا. وهذا هو ما تسميه النصوص الماركسية "المسألة الأساسية في الفلسفة"، أي دياكتيك المادة والوعي، وكذلك العلاقات الديالكتيكية الأخرى مثل تلك التي بين الضرورة والحرية، والجوهر والظاهرة، والعام والخاص.

وترى مجاب أن النظرية النسوية، بكل تنوعها، في الوقت الحاضر، ليست مكرسة لنفي الرأسمالية، وأن بعض المنظرات لا يرين علاقات الجندر كنظام (البطرياركية)، بينما ترفض أخريات فكرة تحرير النساء باعتبارها "سرديات كبرى"، بل إن ما هو أكثر اختزالاً هو فك علاقات الجندر والرأسمالية، واختزال الجندر الى مسائل الثقافة. وتقول إن "هذه نسوية تجد عزاء في نبذ الاطار المفاهيمي لحركات النساء في القرن العشرين، بما في ذلك مفاهيم الاضطهاد والاستغلال والاستعباد والتبعية والتضامن

والأمية، في وقت تنخرط فيه الأصوليات الدينية وأصوليات السوق في حرب على النساء عالمية النطاق. وهذه التطورات لا يمكن تفسيرها في سياقات نظرية حسب، فهذه المواقف النظرية ليست بدائل لنماذج أو انحدار وتألق "موجات" النظرية النسوية وقضاياها السياسية".⁽⁸⁾ وبينما قدمت النسوية، في الواقع، مساهمات كبرى لفهم علاقات الجندر منذ تحولات وانعطافات ثمانينيات القرن العشرين، فإن فك ارتباطها بالرأسمالية والبطرياركية هو مشروع سياسي يقوض المكاسب النظرية في فهم علاقات الجندر.

ومن المعروف أن اتجاه الجبرية الاقتصادية قد اختزل علاقات الجندر الى علاقات طبقية. وهذه القراءة للماركسية، وهي في منهجها مناهضة للديالكتيك، تعتمد على دمج الطبقة والجندر، واختزال السياسي الى اقتصادي. انها تخفق في تقدير أن الطبقة ليست الجندر، وأن الجندر ليس الطبقة، وانما الصراع حول علاقات الجندر (البطرياركية) هو صراع سياسي بين وداخل الطبقات. وبالتالي فإنه ليس من الصعب أن نجد مواقف طبقية مختلفة تتعارض حول كيف والى أي مدى يتعين تحويل النظام البطرياركي. غير أن الموقف الطبقي الاختزالي لا يعود، في المقام الأول، الى عدم المام الماركسيين بالنسوية، بل هو مرتبط، بالأحرى، بفهمهم غير الديالكتيكي للماركسية.

ان السمة السياسية للصراع حول مسألتين تاريخيتين رئيسيتين، الجندر والطبقة، جلية كذلك في الماثرة المناهضة للنسوية والمناهضة للشيوعية. كما أنها تتجلى، أيضا، في الصراعات التي لا نهاية لها داخل كل منظور نظري، في الماركسية والنسوية، وبينهما.

وتقول مجاب إنه "عند التفكير بتجربتي الحية خلال العقود الخمسة

الماضية، فانني أرى، في سياق مواجهة البطرياركية، كيف أن العنصر الرئيسي في الوعي - أي النظرية - يقف خلف "الواقع المادي" أو المادة، وفي بعض الأحيان يبقى في صراع معه. وعلى سبيل المثال فانني أرى في اضعاء النسوية الطابع الثقافي على علاقات الجندر وتخليها عن مشاريع التحرير على نقيض هجوم الرأسمالية على النساء في سائر أرجاء العالم".

(9)

وتضيف مجاب "وقد أدركت، وأنا أتبع ماركس، أننا نضع تاريخنا الخاص ولكن ليس في ظل ظروف نختارها نحن، فنحن مقيدات بظروف قائمة حاليا ومعطاة وآتية من الماضي. إن هذا الديالكتيك له صدى في شيء آخر: فـ"الحرية"، وفقا لهيغل، هي ادراك "الضرورة". ولكن الضرورة - أي ظروف الماضي والحاضر" لا يمكن تغييرها عبر الادراك أو التفسير فقط. إن النظرية النسوية المعاصرة تشارك في التفسير، ولكن التحدي، كما قال ماركس في سياق آخر، هو، أيضا، تغيير الواقع. إن الوعي النسوي هو حصيلة لنهوض النساء كقوة اجتماعية وسياسية جديدة وعزمهن على تغيير الواقع المادي لعلاقات الجندر الجائرة".⁽¹⁰⁾

إن تأكيد الماركسية على الاضطهاد يروق لبعض النسويات، في حين أن الآراء المعرفية والمنهجية لكثير من النسويات هي في صراع مع الديالكتيك الذي يميز الماركسية عن النظريات الاجتماعية الأخرى. وبالتالي فإن النظريات النسوية ليست في وضع يسير يمكنها من استيعاب الماركسية. وبالإضافة الى التنافر النظري والمعرفي ترك القمع السياسي للماركسية بصمته على الجبهة الفكرية. وعلى سبيل المثال ففي أعقاب انهيار الاشتراكية تخلت أعداد غير قليلة من النسويات الاشتراكيات أو الماركسيات عن الماركسية، وكثير من أولئك اللواتي مازلن ملتزمات بنقد الرأسمالية

يتجهن الى تمييز أنفسهن باعتبارهن "نسويات ماديات". والمادية، في هذا السياق، غالبا ما يقصد بها أن تعني "الاقتصاد السياسي" الذي يوضع في معارضة "الثقافة" أو "اللغة" أو "الخطاب". غير أن هذا الفهم للمادة والمادية ليس ماركسيا، بقدر ما أن الماركسية تفهم المادة باعتبارها "الواقع الخارجي"، أي كل ما يوجد خارج العقل، ويشكل علاقة دياكتيكية للوحدة والصراع مع الوعي. وفي اطار هذا الفهم الفلسفي فان كل الظواهر الثقافية واللغوية والروحية هي، أيضا، شأن العلاقات الاقتصادية، جزء من المادة أو الواقع المادي.

وتقول مجاب "إن ميلي الى ازالة الفاصلة في النسوية - الماركسية يجب ان لا يفسر كرجبة للفصل بين الاثنتين. فقد حاولت، بدلا من ذلك، أن أحدد علاقة أكثر استمرارية وبناء بين هذين الحقلين الرئيسيين من المعرفة، وموقعي الكفاح، وأفقي التحرير. وقد قالت النسوية الماركسية الروسية إنيسا أرماند (1874-1920)، ما كرر قوله كثير من الماركسيين بطرق وسياقات مختلفة: "اذا كان تحرير النساء مسألة لا يمكن التفكير بها من دون الشيوعية، فان الشيوعية، بالتالي، مسألة لا يمكن التفكير بها من دون التحرير الكامل للنساء".⁽¹¹⁾

وقد أدركت أرماند وأوفينغتون، نظريا، أن العبودية والفقير لن ينتهيا في اطار نظام الحقوق البرجوازية. وعلى نفس الدرجة من الأهمية يأتي تأكيد لينين المتكرر، بعد ثورة أكتوبر 1917، من أن "المساواة القانونية الكاملة للنساء والرجال التي منحت، في الحال، من قبل الحكومة السوفيتية، لن تحقق المساواة خارج نطاق القانون (الاجتماعية والاقتصادية) بين عشية وضحاها، وهو هدف لا يمكن تحقيقه الا بالانتصار الكامل للشيوعية".⁽¹²⁾

إن النسوية المادية، كما ترى مارثا غيمينيز، مصطلح قد يكون مفيدا

في الماضي للنسويات اللواتي بقين، على الرغم من موقفهن الانتقادي، داخل التقليد الماركسي، وهي تدلل على شيء مختلف تماما عما تعنيه في الوقت الحالي. وتتساءل غيمينيز: "كيف يكون مفيدا أن نوسع معنى النسوية المادية ليشمل النسوية الماركسية، اذا كان المصطلح، في الوقت نفسه، يتبناه الماديون الثقافيون والنسويات ما بعد الحداثيات اللواتي تعتبر آراؤهن مناهضة للماركسية تماما؟ ... وكيف يمكن للأجيال الجديدة أن تفهم الأهمية النظرية والسياسية للمادية التاريخية بالنسبة للنساء، اذا كان التحليل المادي التاريخي يجري ترويضه و"ترميمه" في ظل طابع النسوية المادية؟"⁽¹³⁾

إن اقضاء الماركسية تحت مظلة النسوية المادية يمكن أن يكشف سوء الفهم المنتشر بين أجيال أصغر سنا من النسويات، ذلك أنه اذ يستدعي الاهتمام بـ "المادي" في المادية التاريخية، يقوي الصورة النمطية السائدة بشأن المادية المبتذلة التي يجري الزعم بأنها متأصلة في الماركسية. وترى غيمينيز أنه "أن الأوان للنسويات الماركسيات، بالتالي، أن يفصلن أنفسهن عن النسوية المادية، ويؤكدن شرعية مقاربتهن وكونها ملحة سياسيا. وهذا يستدعي، جوهريا، العودة الى ماركس، الذي يمكن لمنهجه وتحليله للرأسمالية، على الرغم من الالتباسات والسهو والتعقيدات ومحدوديات القرن التاسع عشر، أن يقدم للنسويات، ولكل المضطهدين، أكثر مما تقدم النظريات المعاصرة، التي تسلّم، وهي تقطع العلاقة الداخلية بين الوجود والوعي، أو بين الخطاب والشروط المادية للامكانية، بمادية الخطاب الاستطراذي وما يمكن أن يكون خارج" الخطاب (الطبيعة؟ الجسد؟) بينما ترفض المادية كـ "نزعة اقتصادية" - أي الواقع المستقل عن وعي الناس، والفعالية السببية - للعمل ولأسلوب الانتاج".⁽¹⁴⁾

وكما تشير الباحثة الأميركية في النظرية الثقافية تيريزا أيبيرت، بصدق، فإن "نقد ماركس لـ" مادية فيورباخ" يصف، بجدارة، مادية النسوية المادية في الوقت الحاضر: بقدر ما يعتبر فيورباخ ماديا فانه لا يتعامل مع التاريخ، وبقدر ما ينظر الى التاريخ فانه ليس ماديا".⁽¹⁵⁾

وهناك سبب آخر يجعل غيمينيز تعتقد أن "النسوية الماركسية يجب أن تفك الارتباط بالنسوية المادية: فالنسويات الماركسيات هن، اذا ما تحدثنا في الاطار النظري، أكثر وضوحا بشأن ما تعنيه النسوية الماركسية سياسيا ونظريا. أما النسوية المادية فتبقى، من ناحية أخرى، شيئا غامضا، مكانا للنسويات اللواتي يتخذن موقفا واضحا برفضهن لماركس وتصدعات الماركسية المزعومة، ولكنهن، كما يبدو، أقل ثقة بشأن ما يدافعن عنه. إن الباحثات النسويات يعرفن، بالطبع، ما هي النسوية المادية الحديثة، ولكن عملهن يواجه، على ما يبدو، صعوبات في التأثير على الدراسات لأبحاثهن".⁽¹⁶⁾

ولكن ماذا بشأن الماركسية البنيوية وتحليلها لاضطهاد النساء؟ إن العلاقات الرأسمالية وعلاقات الطبقة العاملة باعادة الانتاج المادية والاجتماعية خاضعة لقيود بنيوية متماثلة في جميع التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية. ومن ناحية أخرى فان تجلياتها المرئية، تجريبيا، تعكس الخصائص الفريدة لكل تشكيلة اجتماعية مثل الشكل الملموس الذي تتجلى فيه، بوضوح، أساليب الانتاج الرأسمالية وما قبل الرأسمالية، وخصائص البنية الفوقية التي تعكس تعقيد البنية التحتية وتبالغ في تحديدها، والخصائص الداخلية للتشكيلة الاجتماعية ذاتها وكذلك موقعها في البنية العالمية.

تقول غيمينيز إن جوهر حجتها هو أنه، في التشكيلات الاجتماعية

الرأسمالية يجري تحديد الأشكال المرئية للامساواة الجنسية، في المطاف الأخير، بالطريقة الملموسة تاريخيا التي يؤثر فيها أسلوب الانتاج (الذي يجري ادراكه ككل بنيوي معقد يكون فيه أسلوب الانتاج الرأسمالي على وصول الأفراد العاملين وغير العاملين للطبقات التابعة (العمال المأجورين وذوي الرواتب، الفلاحين، العمال الزراعيين، العاطلين عن العمل... الخ) الى الشروط المادية الضرورية من أجل اعادة انتاجهم اليومي أو عبر الأجيال. وبينما تكون التأثيرات الفعلية لأسلوب الانتاج على أسلوب إعادة الانتاج المادي والاجتماعي بين تلك الطبقات خاضعة للتعديل أو المبالغة في تحديده دائما من قبل الصراع الطبقي ووسائل أخرى، فإن الحفاظ على علاقات الانتاج الرأسمالية يطرح حدودا بنيوية لمثل هذه التعديلات، وقد يقبل اتجاهها في بعض الحالات اعتمادا على طبيعة الأزمة التي تؤثر على التشكيلة الاجتماعية في وقت معين. فضلا عن ذلك فإنه في أية تشكيلة اجتماعية يعكس مستوى التراتبية الاجتماعية تعقيد البنية التحتية، وبالتالي فإن الدراسة التجريبية للامساواة الجنسية يجب أن تعتمد على العمل النظري السابق لتطوير الافتراضات بشأن علاقات الانتاج واعادة الانتاج الضمنية التي تحدد العلاقات المرئية بين الرجال والنساء داخل الطبقات وأجزاء الطبقات والمواقع الطبقيّة المتناقضة.

ولهذا فإنه "ينبغي أن يكون واضحا أنه من وجهة نظر الماركسية البنيوية فإن مسألة ما اذا كانت "الطبقة" أو "الجنس" أساسية، أو أية أشكال يمكن أن يتخذها اعتمادها المتبادل، هي مبالغت في تبسيط مسائل معقدة لا يمكن حلها عبر التزامات سياسية بداهة، أو عبر رد فعل أوتوماتيكي تجاه شبح "النزعة الاقتصادية" لـ"الماركسية الأورثودوكسية"، الذي يبدو أنه يطارد المشهد الفكري".⁽¹⁷⁾

وترى غيمينيز أن تحليلا مباشرا لأسلوب الانتاج الرأسمالي في جميع اللحظات (الانتاج، التبادل، التوزيع، والاستهلاك) يظهر، بوضوح، أن أسلوب الانتاج يحدد أسلوب الانتاج الاستهلاكي أو اعادة الانتاج المادية والاجتماعية. وتحدد الهيمنة التي تمارسها الطبقة الرأسمالية على شروطها لاعادة الانتاج، في المطاف الأخير، طبيعة العلاقات بين الجنسين والأهمية النسبية للعائلة داخل الطبقات الاجتماعية. وبالتالي فان المهمة النظرية الرئيسية تصبح مهمة تفكيك العوامل المتغيرة المحددة التي تحدث فيها اعادة انتاج الطبقات والأجزاء المختلفة من الطبقات في ظل الرأسمالية، وبهذا يتم توضيح العلاقات الممكنة تاريخيا بين الجنسين والتي تحدها تلك العوامل المتغيرة. ومن وجهة النظر هذه فان كل تفسيرات الأشكال المرئية للمساواة الجنسية داخل التشكيلات الاجتماعية الرسمية، المعتمدة على تحليلات مختلفة للفوارق البيولوجية أو السايكولوجية أو الاجتماعية بين الجنسين، أو تحليل أسلوب اعادة الانتاج بمعزل عن أسلوب الانتاج تتجاهل العوامل الملموسة المقررة تاريخيا للظواهر التي تحاول تفسيرها. وتتحدث غيمينيز عن العلاقة العلمية والسياسية بين الماركسية والنسوية، مشيرة الى أن سمة التحليل الماركسي للتمييز الجنسي ليست علمية فقط وانما سياسية أيضا. فالنظرية الماركسية تزود النسويات بخطوط مرشدة لاكتساب المعارف بشأن التقييدات والامكانيات البنوية المتيسرة للنساء في مرحلة معينة من تطور أسلوب الانتاج الرأسمالي. إنها تزيد من قيمة تلك المعرفة كأساس للتطبيق السياسي السليم لأنها تؤكد الصلة بتجديد التأثيرات المحددة تاريخيا، التي تمارس على تلك الامكانيات من قبل البنية الفوقية والظروف المحلية والدولية التي تؤثر في كل بلد تتم فيه مثل هذه التحليلات. وهي تقدم معرفة بالأواصر الملموسة بين التمييز الجنسي

والرأسمالية، تناقضاتها وبنائها وعملياتها، وهي تفسر محدوديات النسوية اذا ما بقيت، كحركة، معزولة عن الصراع الطبقي.

وتشير غيمينيز الى أنه من منظور ماركس فان أمام النسوية خيارين: 1. استمرار تركيزهن على التحسينات في وضع النساء ومواصلة كفاح اقتصادي وسياسي وأيديولوجي في سبيل حقوق النساء عبر تحقيق الاكتفاء الذاتي الاقتصادي، والمساهمة الاجتماعية والسياسية الكاملة، وتعريف الذات من ناحية الانجاز الشخصي.

2. ربط الكفاح النسوي بكفاح الطبقة العاملة. ويعني هذا، من الناحية النظرية، أن مشكلات وأهداف النساء ينبغي أن لا تحلل بمعزل عن تناقضات وبنى وعمليات أسلوب الانتاج الرأسمالي. ومن الناحية العملية يعني استخدام الأفكار النظرية ونتائج البحث الماركسية كأدوات في فهم التمييز الجنسي.

وترى غيمينيز أن هذين الخيارين تاريخيان، ويمكن ادراك أهميتهما على أفضل نحو ممكن في سياق تطور الوعي النسوي والكفاح النسوي ضمن بلد معين في وقت معين. إن تطور الوعي النسوي عبر تحليل العلاقات المرئية وامكانية تغيير تلك العلاقات خطوة هامة في تطور الوعي الطبقي. وان "التحليل العلمي ضروري لأن النساء، كأفراد في المجتمع الرأسمالي، يصبحن عارفات بوضعهن التابع من ناحية التجربة والعلاقات المرئية: من الذي يقوم بماذا في البيت، ومن يتعلم ماذا في المدرسة، وأي نوع من العمل يمكنهن الحصول عليه، وما هو الأجر الذي يتقاضينه، وكيف يعتمد وضعهن على وضع آبائهن وأزواجهن، وكيف أن الرجال يمتلكون سلطة أكبر في بدء العلاقات وانهاؤها، وكيف يجدن أنفسهن، على الدوام، معذرات، ومؤقتات، ويلطفن الأوضاع، ويهربن من عجزهن بالابتسام".⁽¹⁸⁾

وتقول غيمينز إن "النسوية المنعزلة عن الروابط النظرية والعملية مع الصراع الطبقي ستؤدي، في خاتمة المطاف، بنساء الطبقة الوسطى الى سرير طبيب الأمراض العقلية، أو الى نوع من العلاج الجماعي. والأكثر أهمية أنها ستسهم، عن غير قصد، في الانقسام والشلل السياسي داخل حركة الطبقة العاملة، وستخدم الحفاظ على الاضطهاد والاستغلال الاقتصادي لنساء الطبقة العاملة".⁽¹⁹⁾

إن الانتقال من الوعي النسوي الصرف الى الوعي الطبقي عملية مديدة ومعقدة يمكن أن تختلف من بلد الى آخر وفقا لظروف البلد الملموسة تاريخيا وموقعه داخل شبكة الرأسمال العالمي. وهذه العملية لا تشير الى استبدال الوعي النسائي بالوعي الطبقي، وانما تجاوز تلك الثنائية الى وعي طبقي يشتمل ليس فقط على معرفة الاستغلال الاقتصادي، وانما، أيضا، الاضطهاد الجنسي والأشكال الأخرى للاضطهاد الاجتماعي التي قد تكون سائدة في بلد معين. إنه وعي طبقي يصور الاهتمام بالاضطهاد الجنسي والاثني والثقافي والعنصري ليس كتجلٍ للوعي الزائف، وانما كخطوة أولى في فهم التجليات الكثيرة للاستغلال، وكتشكيية من الأهداف الملموسة التي بدونها يفقد مفهوم التحرير معناه. وبالتالي فانه من وجهة نظر ماركسية يجب أن يرتبط الكفاح النسوي من أجل مساواة النساء بكفاح الطبقة العاملة من أجل التحرر، وهو الكفاح من أجل الظروف المادية التي تجعل الممارسة الفعلية للمساواة ممكنة.

إن مراجعة العمل النظري في سياق الحركة النسوية الاشتراكية تكشف عن الكثير من الموضوعات الهامة، وتجسد مساهمة كبيرة للنسوية الاشتراكية في تطوير نظرية حول مسألة النساء.

وتبدأ النظرية النسوية الاشتراكية من الاصرار على أنه تحت الظواهر

الاجتماعية والسيكولوجية والأيديولوجية لاضطهاد النساء يكمن الجذر المادي. وترى ليز فوجل أنه "بهذا الموقف ترفض النسوية الاشتراكية، ضمناً، اتجاهين وهميين ومتناقضين في إرث النظرية الاشتراكية والممارسة بشأن مسألة النساء: الأول أن تأكيد النسوية الاشتراكية على الجذر المادي للاضطهاد يعارض اتجاهها مثالياً داخل اليسار، يقلل من شأن قضية اضطهاد النساء باعتبارها مجرد مسألة افتقار إلى الحقوق وشوفينية أيديولوجية. والثاني: أن اهتمام النسوية الاشتراكية بالقضايا السايكولوجية والأيديولوجية، خصوصاً تلك التي تظهر داخل العائلة، يقف على الضد من فجاجة التفسير الاقتصادي - الجبري لوضع النساء، وهو شائع داخل الحركة الاشتراكية".⁽²⁰⁾

وتقيم النسويات الاشتراكيات مساهمات ومناقشة إنجلز لعلاقات العائلة والملكية في (أصل العائلة ...)، ويشخصن، عدم كفاية ذلك. وشأن إنجلز يضعن اضطهاد النساء ضمن آلية التطور الاجتماعي، ولكنهن يسعين، كأساس لذلك، إلى تفسير أكثر دياكتيكية مما كان إنجلز قادراً على تحديده. ولا بد أن هذا التفسير يستجيب لعدد من المعايير الضمنية، بينها أنها يجب أن تكون عملية مادية خاصة بأسلوب معين من الإنتاج. ومع ذلك فإن تشخيصها لا بد أن يشير إلى السبب الذي يجعل النساء مضطهدات في كل المجتمعات الطبقيّة، أو في كل المجتمعات المعروفة بالنسبة للنسويات الاشتراكيات.

وأخيراً فإن النظرية النسوية الاشتراكية تربط موقفها النظري بفقرة من مقدمة إنجلز لـ (أصل العائلة): "حسب المفهوم المادي يشكل إنتاج وتجديد إنتاج الحياة المباشرة، في آخر تحليل، العامل الحاسم في التاريخ. ولكنه، هو ذاته، مع ذلك، ذو طبيعة مزدوجة. فمن جهة إنتاج وسائل الحياة: سلع

التغذية، الألبسة، المسكن، والأدوات الضرورية لهذا، ومن جهة ثانية انتاج الانسان نفسه، مواصلة النوع. وإن النظم الاجتماعية التي يعيش في ظلها أهل عهد تاريخي معين وبلد معين يشترطها مظهرها الانتاج: درجة تطور العمل من جهة، ودرجة تطور العائلة من جهة ثانية".⁽²¹⁾

ان اقتباس هذه الجملة، في مقالة إثر أخرى، ينجز أغراضا عدة. فهو يؤكد الالتزام النسوي الاشتراكي بالتقليد الماركسي. ويشير الى أن ماركس وانجلز كان لديهما ما يقوله بشأن مسألة النساء أكثر من قدرة الحركة الاشتراكية اللاحقة على الاستماع. فهو يضع مسألة اضطهاد النساء في سياق نظرية تجديد انتاج اجتماعي عامة، ويؤكد الجوهر المادي للعمليات الاجتماعية التي تحمل النساء فيها مسؤولية أكبر، ويلمح الى أن انتاج الكائنات الانسانية يشكل عملية لا تتسم بسمة مستقلة فقط، وانما أيضا بوزن نظري مساو لوزن انتاج وسائل الوجود. وبايجاز فانه يبدو أن ملاحظات انجلز تقدم دعما ماركسيا موثوقا لتركيز الحركة النسوية الاشتراكية على العائلة، والتقسيمات الجنسية للعمل، والعمل العائلي غير المأجور، فضلا عن التزامها الاستراتيجي بالتنظيم المستقل للنساء. ومع ذلك فان الأفكار النسوية الاشتراكية حول دور النساء في اعادة الانتاج الاجتماعي بحاجة الى أساس أكثر تماسكا كما تشير فوغل.

وعلى الرغم من نقاط القوة والغنى والمساهمات الفعلية للعمل النظري النسوي الاشتراكي فان تطوره قد جرى تقييده من جانب الفهم غير الكافي لممارسته للنظرية الماركسية. وبارتباطهن بالترام عملي بحركة تحرير النساء وتطوير حركة نسائية مستقلة واسعة، بدأت المشاركات في الحركة النسوية الاشتراكية، في السنوات الأخيرة فقط، في بحث علاقتهن باتجاهات ومناظرات داخل حركة اليسار. وعلى المستوى النظري اتخذ

البحث شكل موجات عدة من المنشورات التي تسعى الى توصيف جوهر النسوية الاشتراكية على نحو أكثر وضوحا ضمن نظرية ماركسية لاعادة الانتاج الاجتماعي. وهذه الجهود هامة على الرغم من أنها تواصل المعاناة من توجه نظري ناقص. وترى فوغل أن "النظرية النسوية الاشتراكية لم تتغلب، حتى الآن، على ميلها لتحليل اضطهاد النساء بمصطلحات ثنائية كظاهرة مستقلة عن الطبقة والعرق وأسلوب الانتاج. ولم تتحرك النظرية النسوية الاشتراكية بما يكفي بعيدا عن تركيزها المبالغ به على وضع النساء داخل العائلة، وفي اطار العلاقات الأيديولوجية والسايكولوجية. إن الأواصر بين اضطهاد النساء والانتاج الاجتماعي واعادة الانتاج المجتمعي الشامل ما تزال بحاجة الى إرساء على أساس مادي. والأكثر اهمية أن النظرية النسوية الاشتراكية ما تزال غير قادرة على تطوير أساس نظري لالتزامها الاستراتيجي بتوحيد النساء عبر اختلافات مثل الطبقة والعرق والعمر والتوجه الجنسي".⁽²²⁾

والى المدى الذي عالجت فيه الحركة الاشتراكية بصورة مباشرة قضية اضطهاد النساء، فإنها ركزت على ما أسمته "مسألة المرأة". وهذا المصطلح، الذي تعود أصوله الى القرن التاسع عشر، يتسم بالغموض، ويغطي طائفة من المشكلات الهامة في مستويات نظرية مختلفة. وعلى العموم استخدم من قبل الاشتراكيين للإشارة الى قضية تبعية النساء في سائر المجتمعات التاريخية. وفي بعض الأوقات فإن هذه التبعية محددة من ناحية دور النساء المتباين في العائلة أو في الانتاج. إن معظم الآراء بشأن ما يسمى بمسألة المرأة تركز على اضطهاد النساء واللامساواة في المجتمع الرأسمالي، والكفاح من أجل الحقوق المتساوية. وبإيجاز فإن "مسألة المرأة ليست مقولة تحليلية دقيقة، وإنما عقدة متشابكة في خيوط مجدولة. إن

ثلاثة خيوط رئيسية هيمنت على العمل النظري بشأن ما يسمى مسألة المرأة: العائلة، وعمل النساء، ومساواة النساء. غير أن النظرية الاشتراكية لم تكن قادرة على نسج هذه الخيوط لتشكيل منظور متماسك حول مسألة تحرير النساء".⁽²³⁾

لقد أخضعت النسويات الاشتراكيات التقليد الاشتراكي في العمل حول مسألة النساء الى تفحص نقدي، ساعيات الى جوهر المضمون النظري والعملية المتجسد فيه. ومن وجهة النظر هذه فان اسهاما كبيرا للحركة النسوية الاشتراكية تمثل في الاصرار على أن الذين يستخدمون المقولات التقليدية للماركسية يجب أن يجعلوا من حجتهم مقبولة. وبهذا المعنى فان الأسئلة التي طرحتها النسويات الاشتراكيات - في ما يتعلق بجذور اضطهاد النساء، ودوام التقسيمات الجنسية للعمل في جميع مجالات الحياة الاجتماعية، ومعنى تحرير النساء، وتنظيم الكفاح ضد التمييز العنصري ومن أجل الاشتراكية - تتطلب اجابات تتجاوز ما ظلت النظرية الاشتراكية قادرة على تقديمه حتى الآن. وبالتالي فان مهمة كبرى تتمثل في اعادة نظر في نصوص الحركة الاشتراكية، ابتداء من عمل ماركس وانجلز.

لقد قارب ماركس وانجلز قضية تبعية وتحرير النساء من وجهة نظر حركة اشتراكية ناشئة، وسعيا الى وضع المسألة في اطار نظرية آليات جوهرية للتطور الاجتماعي ككل، وبالتالي أوليا انتباها خاصا لعلاقات الانتاج الاجتماعية. غير أن المنظرات والناشطات النسويات الاشتراكيات المعاصرات يقاربن هذه المسألة، عادة، من داخل اطار الحركة النسائية، ويسعين الى منظور نظري يشتمل على فهم كيفية وقوع الاضطهاد للنساء، وتحليل شامل للعناصر المطلوبة للتحرير الكلي للنساء. وعلى الرغم من

التزامها بالاشتراكية فان نقطة الانطلاق المختلفة للنسوية الاشتراكية غالبا ما تؤدي الى تأكيد نظري بعيد عن ماركس وانجلز.

وبايجاز، وبسبب طرحهن أسئلة مختلفة، على أهميتها، فان أولئك المنظرات والناشطات النسويات، اللواتي يقرّعن، اليوم، ماركس وانجلز على اخفاقاتهما، لا يمكنهن، غالبا، الاستماع الى ما قالاه بالفعل. وفي واقع الأمر فان ماركس وانجلز كان لديهما ما يقولانه بشأن حل ما يسمى مسالة النساء أكثر مما لاحظته الاشتراكيات أو المطالبات بتحرير النساء، حتى وإن كان ما قالاه غير كاف.

وترى ليز فوجل أنه "قبل أن نتقدم فانه من الهام أن نتأمل أنماط الأشياء التي يتعين أن تحتويها المقاربة الشاملة لمشكلة اضطهاد النساء. أولا، يجب أن تبدأ من التزام راسخ بتحرير النساء وبالمساواة الاجتماعية لكل الكائنات الانسانية. وثانيا، عليها أن تقوم بتحليل ملموس للوضع الراهن للنساء، وكذلك دراسة كيفية نشوئه. وثالثا، عليها أن تقدم نظرية حول وضع النساء في المجتمع، أي أنها، اضافة الى تاريخ وضع النساء، يجب أن تكون لديها نظرية. ورابعا، فانه يجب على المناقشة الشاملة لوضع النساء ان تكشف عن رؤية لتحرير النساء في مجتمع المستقبل، متناسقة مع نظرية وتاريخ تبعية النساء في المجتمعات السابقة والحالية. وأخيرا، فان طرح سؤال ما يسمى بمسألة النساء يتطلب اجابة في ما يتعلق بالستراتيجية والبرنامج العملي".⁽²⁴⁾

(1) Marxism and the Oppression of Women, Lise Vogel, Haymarket Books, 2013, P.2

(2) المصدر السابق نفسه، ص 7

(3) Marxism and Feminism, ed., Shahrzad Mojab, Zed Books, 2015, P.2

(4) المصدر السابق نفسه، ص 3-4

(5) On the Emancipation of Women, Lenin, Progress publishers, 1982, P.84

(6) Capital: A Critique of Political Economy, Vlo.1, Marx, Progress Publishers, P.531

(7) Marxism and Feminism, ed., Shahrzad Mojab, Zed Books, 2015, P.5

(8) المصدر السابق نفسه، ص 6

(9) المصدر السابق نفسه، ص 7

(10) المصدر السابق نفسه

(11) المصدر السابق نفسه، ص 20-21

(12) On the Emancipation of Women, Lenin, Progress publishers, 1982, P.84-85

(13) Marx, Women and Capitalist Social Production, Martha Gimenez, Haymarket Books, 2019, P.126

(14) المصدر السابق نفسه، ص 127

(15) (Ultimately) Critiques for a 'Red Feminism', Teresa Ebert, Maison-neuve Press, 1995, P.125

(16) Marx, Women and Capitalist Social Production, Martha Gimenez, Haymarket Books, 2019, P.127

(17) المصدر السابق نفسه، ص 80

(18) المصدر السابق نفسه، ص 50

(19) المصدر السابق نفسه، ص 51

(20) Marxism and the Oppression of Women, Lise Vogel, Haymarket

Books, 2013, P.31

(21) ماركس انجلس مختارات في 4 أجزاء، الجزء الثالث (أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة)، دار التقدم، موسكو، 1970، ص 171

(22) Marxism and the Oppression of Women, Lise Vogel, Haymarket Books, 2013, P.34

(23) المصدر السابق نفسه، ص 35

(24) المصدر السابق نفسه، ص 38-39

إعادة تقييم

نحاول، في هذا الفصل الأخير، أو الخاتمة إن شئتم، أن نقوم بنوع من إعادة تقييم لماركس بشأن الجندر والعائلة، وامكانيات تبنيه من جانب النسوية في الوقت الراهن. ولابد من الاشارة، ابتداء، الى أننا عرضنا، في الفصول السابقة، وجهات نظر وتحليلات متباينة، بل ومتناقضة، لعدد من النسويات الماركسيات المعاصرات (وكذلك لسواهن من غير الماركسيات)، وسعينا الى إضاءة الاختلافات بينهن في تفسير موقف ماركس (وكذلك انجلز) في قضايا الجندر والبطريارية واضطهاد النساء. ومن بين القضايا المثيرة للجدل موقف ماركس "الغامض" و"المحدود" و"الجبري" و"الاختزالي"، و"عدم راهنية" أفكار ماركس وجدواها بالنسبة للنسوية، فضلا عن الاختلاف "الكبير" بين ماركس وانجلز في ما يتعلق بالجندر والعائلة.

وسنحاول أن ننظر، في هذا السياق، وفي موضع لاحق من هذا الفصل، في بعض استنتاجات ماركسيات نسويات، بينهن هيدر براون في كتابها الهام (ماركس حول الجندر والعائلة)، الذي جرى الاستشهاد بفقرات منه في أكثر من موضع سابق، وهي استنتاجات تتسم بالالتباس والتناقض. وعبر الفصول السابقة بحثنا في ما قدمته نسويات ماركسيات بارزات من تحليل عميق وموضوعي لمواقف ماركس بشأن القضايا موضع الجدل التي أشرنا إليها. ولعلنا نجد الكثير من هذا التحليل لدى مارتا غيمينيز في كتابها الغني الموسوم (ماركس، النساء، وإعادة الانتاج الاجتماعي الراسمالي) الذي

عدنا اليه سابقا.

ان كتابات ماركس حول الجندر والعائلة هي أكثر جوهرية وقيمة مما يجري الاعتراف به عادة كما أسلفنا. فقد أظهر ماركس نفاذ بصيرة عميق في علاقات الجندر في زمنه، مشيرا الى الحاجة الى تحول شامل للمجتمع يتضمن، بالضرورة، علاقات جديدة بين الرجال والنساء. وهذا واضح تماما في (مخطوطات 1844)، كما جرت الاشارة، وهو ما كان له أن يتكرر في كتاباته ونشاطه السياسي خلال حياته.

وإذا كان من الصحيح القول، كما ترى هيدر براون، أن كتابات ماركس حول الجندر والعائلة منثورة في أعماله، وهو لا يقدم نظرية متكاملة في علاقات الجندر، فان "هذا لا يعني، بالضرورة، أن ماركس لم يكن مهتما بفهم الجندر أو أنه كان متحيزا جنسيا".⁽¹⁾

وعلى الرغم من الميادين "الاشكالية" التي تراها براون، فان ماركس يناقش، في عدد من أعماله، مثل (العائلة المقدسة)، ومقالته حول الانتحار، ومقالاته في (النيويورك تريبيون)، فضلا عن (رأس المال)، كما أشرنا في فصول سابقة، يناقش الاضطهاد العائلي وأشكال الاضطهاد الأخرى التي تواجهها النساء لأنهن نساء. ومن ناحية ثانية فان موقف ماركس بشأن عدد من القضايا التي تخص الجندر، بما في ذلك أجور العائلة، تطور بمرور الزمن، بينما كان يواصل دراسة هذه القضايا، والتعلم من النساء اللواتي كافحن في سبيل حقوقهن. أما الأكثر أهمية، من ناحية ثالثة، فهو تصوير ماركس للجندر كمفهوم ديناميكي قابل للتطور. وهذا ما تدلل عليه إشارته في (مخطوطات 1844)، على سبيل المثال، الى أن وضع النساء (والرجال) يمكن، بل ينبغي، أن يتغير.

وفي (المخطوطات) جادل ماركس بأن وضع النساء في المجتمع يمكن أن

يستخدم كمعيار لتطور المجتمع، وهذه المقولة غالبا ما تنسب الى الفيلسوف الفرنسي شارل فوربييه. وكان هذا، بالنسبة لماركس، أكثر من مجرد نداء للرجال لتغيير وضع النساء. وقدم ماركس حجة دياكتيكية ارتبطت، بشكل مباشر، بظريته الشاملة حول المجتمع. فمن أجل أن يتقدم المجتمع الى ما بعد شكله الرأسمالي لابد من تشكيل علاقات اجتماعية جديدة لا تعتمد، فقط، على الصيغة البسيطة للقيمة.

وتشخص براون أن "أحد الجوانب الأكثر أهمية لعمل ماركس من أجل فهم الجندر هو منهجه الدياكتيكي، حيث تتسم مقولاته بالديناميكية وتعتمد على العلاقات الاجتماعية وليس التشكيلات اللاتاريخية الساكنة. وهكذا فإن هذه المقولات يمكن أن تتغير مع تغير المجتمع. وهذا يمكن أن يكون شيئا قيما بالنسبة للنسوية"⁽²⁾.

وفي (المخطوطات) و(الأيديولوجيا الألمانية) قدم ماركس نقدا وبديلا للآراء التقليدية حول مسألة ازدواجية المجتمع والطبيعة. وبدلا من وجود الطبيعة والمجتمع ككيانين متميزين يتفاعلان مع بعضهما البعض بدون التغيير الجوهرى لأحدهما أو للآخر، جادل ماركس بأن الاثنين مترابطان دياكتيكيًا.

إن نمط التفكير الدياكتيكي الذي يظهره ماركس بشأن ازدواجية الطبيعة/الثقافة جلي، أيضا، في مناقشة ماركس وانجلز للتقسيم الجنسي للعمل في (الأيديولوجيا الألمانية). ومن ناحية ثانية نذكر بما أورده ماركس في (العائلة المقدسة) بشأن رواية (ألغاز باريس)، وقد أشرنا الى هذا بشيء من التفصيل في فصل سابق، مثلما أشرنا الى تحليل ماركس لعمل بيوشيت حول الانتحار في مقالته التي كتبها عام 1846، حيث يظهر ماركس تعاطفا كبيرا مع مازق أولئك النساء، وهو يشير الى الحاجة الى تحويل كلي للعائلة

البرجوازية، مؤكدا على الفقرة التالية من بوشيت: "إن الثورة لا تطيح بكل الطغاة. فالشر الذي يلقي المرء اللوم بشأنه على القوى الاستبدادية يوجد في العوائل حيث يسبب الأزمات المشابهة لأزمات الثورات".⁽³⁾ وبهذه الطريقة يشير ماركس الى العائلة في شكلها البرجوازي باعتبارها جائرة، ويجب تغييرها تماما اذا ما اريد لمجتمع أفضل أن يظهر. وقد عاد ماركس وانجلز الى نقد العائلة البرجوازية في (البيان الشيوعي).

وفي (رأس المال)، وهو نص مكرس لنقد الاقتصاد السياسي، هناك قدر كبير من المادة حول الجندر والعائلة. وترى براون أن عددا من فقرات (رأس المال) توضح أن ماركس كان يحمل رأيا في ما يتعلق بموقع النساء في قوة العمل أكثر دقة مما تعترف به معظم النسويات".⁽⁴⁾

وفي الجزء الأول من (رأس المال) قدم ماركس نقدا شديدا لمفهوم العمل المنتج في ظل الرأسمالية، حيث العامل الوحيد ذو الصلة بالموضوع هو انتاج فائض القيمة للرأسمالي. غير أن المفهوم الثاني للعمل المنتج يركز على انتاج القيم الاستعمالية، وهنا يجري تقييم العمل أيضا، إن كان ينتج شيئا ما يمكن استخدامه من قبل الفرد او المجتمع ككل. وهذا يوفر، على الأقل، بعض الأسس لاعادة تقييم عمل النساء التقليدي.

وفضلا عن ذلك فان أعمال ماركس الأخيرة توضح تقييما أبعد لمطالب النساء العاملات خلال وبعد كومونة باريس. وهذا جلي على نحو خاص في برنامج حزب العمال الفرنسي، الذي تشير ديباجته، التي كتبها ماركس، الى أن "تحرير الطبقة المنتجة هو تحرير لكل البشر بغض النظر عن الجنس أو العرق".⁽⁵⁾ وهذا بيان جريء خصوصا في فرنسا، حيث التقليد البرودوني المتحيز جنسيا كان سائدا بين الاشتراكيين.

وفي كتاباته في (النيويورك تريبيون) عام 1858 عاد ماركس الى

مناقشته لوضع نساء الطبقة العليا في المجتمع الراسمالي. وفي مقالتيين في (التريبيون) تحدثت ماركس، كما أشرنا سابقا، عن احتجاز امرأة ارسطراطية في ملجأ لاسكاتها ومنعها من احراج زوجها سياسيا. وهنا ينتقد ماركس كل المعنيين باحتجاز الليدي بولوير لايتون، مجادلا بأنها لم تكن مجنونة. ويلاحظ ماركس السهولة التي يمكن أن يتم بها احتجاز الناس بغض النظر عن حالتهم السايكولوجية، وما اذا كان طالب الاحتجاز من الأغنياء والأقوياء بما يكفي لحث الأطباء على الاقرار بذلك. ويظهر ماركس قدرا كبيرا من التعاطف مع الليدي لايتون، التي جرى إسكاتها، فعليا، بسبب اتفاق، حيث يمكن أن تكون قادرة على استعادة حريتها بشرط موافقتها على عدم مناقشة هذا الموضوع ثانية.

لقد شهدت السنوات الأخيرة عودة الى ماركس وتجديدا في الاهتمام بالماركسية وصلة ماركس الوثيقة بمسألة الجندر واضطهاد النساء. وتجادل براون، عن حق، بأن هذا يستدعي اعادة تقييم كتابات ماركس، خصوصا في ضوء اخفاق النسويات الاشتراكيات السابقات في الربط بين اقتصاد ماركس ومنهجيته والنظرية النسوية، وهيمنة ما بعد البنيوية ونظريات الاختلاف خلال العقدين الماضيين، والتي كانت عاجزة عن خلق نسوية مناهضة للرأسمالية. وترى أنه بينما لم يطور ماركس نظرية منظومة للجندر، فقد كان بالنسبة له، مع ذلك، مقولة أساسية لفهم تقسيم العمل والانتاج والمجتمع عموما. وتستنتج براون من خلال دراستها أنه على الرغم من كون بعض كتابات ماركس "تتسم بمحدوديات فكر القرن التاسع عشر، فان ماركس أعطى مؤشرات هامة باتجاه نظرية للجندر والمجتمع وأن ماركس كان يلمح الى أن مجتمعا لا طبقيا لا يمكن خلقه والحفاظ عليه مادام الاضطهاد العائلي والجندري قائما".⁽⁶⁾

وترى الباحثة الأسكتلندية شيلا ماكغريغور أنه "على الرغم من أن براون تقدم آراء ماركس بأمانة، في معظم الوقت، إلا أنها، نفسها، متناقضة في تطبيقها. فبعض تفسيراتها لماركس تجري صياغتها عبر سلسلة من التأثيرات التي تقودها الى تقديم بعض من آرائه بطرق متناقضة. وهذا صحيح، خصوصا، في ما يتصل بالعلاقة بين الاضطهاد والطبقة ... فهي تستخدم تحليلها لتعزيز الرأي المقبول على نطاق واسع حول "التقاطعية" التي تعامل الطبقة على أساس مساوٍ للعوامل الأخرى التي تصوغ حياة الناس بجانب العرق والجنسانية من بين أمور أخرى".⁽⁷⁾

إن رأيها بأن الاتحاد السوفييتي والصين وبلدان أوروبا الشرقية كانت، قبل عام 1989، بمعنى ما مجتمعات اشتراكية، ولكن النساء فيها واصلن المعاناة من الاضطهاد "يعني أنها لا ترى الثورة الاشتراكية أو الطبقة العاملة كمسألة رئيسية للتغلب على اضطهاد النساء. ولا ريب أن هذا يعزز رأيها بأن البطرياركية (التي لا تحددها) توجد في ظل الرأسمالية".⁽⁸⁾ وهي تعيد صياغة الحجج التي طرحتها رايلا دوناييفسكايا من أن الثورة السياسية والاقتصادية للبروليتاريا لن تكون كافية، وأن العلاقات الاجتماعية يجب، أيضا، أن تخضع لتغيير كبير، وان النساء، كنساء، يجب أن يلعبن دورا هاما في خلق مجتمع جديد. وهذا يعزز عدم رغبة براون في الجدل بأنه على الرغم من كون اضطهاد النساء يؤثر على نساء جميع الطبقات في جميع المجتمعات الطبقيّة، فان النساء يواجهن اضطهادهن بصورة مختلفة وفقا لطبقتهن، وأن هذا يشكل الطريقة التي تستجيب بها النساء للقضايا الاجتماعية والطبقيّة".⁽⁹⁾

والاكثر أساسية أن براون "تبدو وهي تتبنى، بالجملة، نقد دوناييفسكايا لمؤلف انجلز (أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة). وأخيرا فان براون

تنسب، بين حين وآخر، أفكارا لماركس لم يحملها، ولكنها تكشف وجهة نظرها السياسية".⁽¹⁰⁾

وتظهر براون الأساس لدى ماركس لطرح نظرية للجنس تصور كيف أن الرجال والنساء تجري صياغتهم من قبل المجتمع الطبقي والأدوار التي يلعبونها فيه، وأن أدوار الجنس عند الرجال والنساء تتغير، بالضرورة، من مجتمع إلى آخر ومن فترة تاريخية إلى أخرى. غير أنه "من سوء الحظ أن براون تستنتج، من دون أي دليل، أنه في (مخطوطات 1844) يبدو أن ماركس يجادل بأن اضطهاد النساء ربما يكون أكثر أساسية من الاضطهاد الطبقي".⁽¹¹⁾

وعلى نحو مماثل تلمح براون، على غرار دوناييفسكايا، إلى أن ماركس لم ير النساء كجزء من الذات التاريخية لاحداث التغيير، حينما تجادل بأنه جعل النسويات يطورن حركتهن للتحرير قبل أن ينظر إلى النساء كذات تاريخية. وهكذا رأى ماركس الحاجة إلى إنهاء اضطهاد النساء من أجل خلق مجتمع جديد، ولكن التطور التاريخي يمكن أن يوضح أن النساء، بحد ذاتهن، يمكن أن يصبحن ذوات. وهنا ترتكب براون خطأ بحق ماركس عبر عدم الإشارة، مثلا، إلى (الأيديولوجيا الألمانية) حيث يكتب ماركس وانجلز عن الثورة، ويتحدثان عن طبقة تشكل أغلبية المجتمع، ومنها ينطلق الوعي بالحاجة إلى ثورة حقيقية.

وليست هناك، كما تؤكد ماكغريغور، أية إشارة في النص الألماني إلى أن ماركس وانجلز كانا يتحدثان فقط عن رجال الطبقة العاملة. فكلهما كانا واعيين تماما، من خلال ملاحظتهما، أنه في القرن التاسع عشر كان العمال هم من الرجال والنساء والأطفال. وفي موضع لاحق من كتابها تتعامل براون، نفسها، مع كتابات ماركس حول دور النساء في كومونة باريس.⁽¹²⁾

ويتمثل الاعتراض الشائع على ماركس في أنه كان مهوسا بتحليل الانتاج الذي، كما تقول الحجة، ينفي، بالضرورة، الدور الذي تلعبه النساء، تقليديا، في العائلة، أو مجال اعادة الانتاج، أو المجال الخاص، أو أنه يجعل ذلك في أدنى حالة. وهذا، بدوره، يؤدي، كما تشير ماكغريغور، الى اتهام ماركس بأنه كان اقتصاديا لأنه كان مهتما فقط بالعمال وموقع العمل. وتضيف ماكغريغور أن هذا الرأي يغذي، أيضا، نظريات "الأنظمة المزدوجة" التي سعت الى تفسير المجال الانتاجي واعادة الانتاج او المجال الخاص عبر البطرياركية. و"بدلا من ذلك تجادل براون بأنه طالما لا يوجد رأسمال بدون عمل بالنسبة لماركس (فالاثنان مترابطان دياكتيكيا)، وبما أن العمل هو مصدر فائض القيمة، فان على العامل أن يعيد انتاج نفسه فرديا أو جيليا. وتجادل براون بأن ماركس يلاحظ الطريقة التي تكون فيها اعادة الانتاج، ماديا واجتماعيا، سمة ضرورية لعملية التراكم الرأسمالي، وذلك يشمل الجيل الجديد من العمال. إن اعادة الانتاج ليست مجرد مسألة مادية او بيولوجية، طالما ان كيفية معيشة الرجال والنساء تعتمد على السياق الاجتماعي المحدد".⁽¹³⁾

ومن ناحية أخرى فمن المعلوم، كما أسلفنا، أنه عندما وصل الأمر الى القمع الوحشي لكومونة باريس من قبل قوات فرساي، فان نساء الكومونة قاتلن حتى النهاية دفاعا عن الكومونة، في حين أن النساء البرجوازيات، اللواتي عدن الى باريس مع الجيش، كن من بين الأكثر وحشية ضد الكومونيين، وهو ما يوضح الطريقة التي تصوغ بها الطبقة سلوك النساء كما سلوك الرجال. ومن سوء الحظ أن براون لم تلتفت الى هذه النقطة الأخيرة، حيث أن النقاد المحافظين رأوا سلوك النساء، خصوصا، مسيئا للمعايير المتحضرة، في حين دافع ماركس دفاعا حارا عن الكومونة، بما في ذلك دور النساء، مشيرا الى

أن نساء باريس ضحين، بتحدٍ، بحياتهن عند المتاريس، وفي مواقع الاعدام. ومن المعروف أن ماركس ورفاقه طرحوا مسألة النساء في البرنامج الثوري لحزب العمال الفرنسي، كما أشرنا سابقا. غير أنه من المثير للدهشة أن براون فانتها أهمية المطالب الخاصة بمسؤولية المجتمع عن الأطفال، وعن كبار السن والمعوقين. وتلمح براون الى أن ماركس ورفاقه ضمنوا المطالب في ما يتعلق بالنساء، جزئيا، ليعبدوا أتباع برودون الذي كان موقفه من النساء موقفا تمييزيا على نحو صارخ.

وتعتبر ماكغريغور آراء براون بشأن انجلز أضعف جزء في كتابها. ففي مقارنة بين (البيان الشيوعي) ونص انجلز (مبادئ الشيوعية) "تختلف براون مع آراء انجلز حول كيف أن العائلة ستتغير. وقد فسرت ما ورد بشأن هذا الموضوع في (مبادئ الشيوعية)، مشيرة الى أن الحجة اشكالية لسببين على الأقل: الأول أنه بينما كان انجلز محقا في توضيح أن الاتكال الاقتصادي عامل هام لفهم موقع النساء في المجتمع، فإنه ليس العامل الوحيد، ذلك أن البطرياركية يمكن أن توجد من دون ملكية خاصة. وهذا جلي في عوائل الطبقة العاملة التي لديها ملكية ضئيلة، وكانت هذه هي الحالة في المجتمعات التي كانت فيها الدولة مالكة لوسائل الانتاج مثل الاتحاد السوفييتي والصين، وكذلك المجتمعات القديمة مثل اليونان وروما، حيث لم تكن الملكية الخاصة قد تطورت تماما، وحيث أن النساء لم يكن مضطهدات من قبل الرجال. وبالتالي فان براون ترتكب خطأ بعدم رؤية العلاقة الحقيقية للعمال بوسائل الانتاج في مثل هذه المجتمعات ... كما أن براون تخطيء في انتقادها رأي انجلز من أن العلاقات بين الجنسين ستصبح مسألة شخصية تماما".⁽¹⁴⁾

ان انجلز لم يكن فقط حساسا بشأن آليات العلاقات الشخصية، وانما كان، أيضا، شديد الانتباه لتأثير انتاج المصنع على الرجال والنساء والتغييرات في

أدوار الجندر. إن كتابه (وضع الطبقة العاملة في إنجلترا)، المكتوب عام 1844، عندما كان انجلز في الرابعة والعشرين من عمره، مليء بالأمثلة حول كيف أن أدوار الرجال والنساء تنقلب، وهذا ما أدى به الى التفكير دياكتيكيا بهذا الشأن.

وفي كتاب براون مقارنة بين مؤلف انجلز (أصل العائلة) وملاحظات ماركس الأثنولوجية، التي تتضمن، من بين أمور اخرى، ملاحظات ماركس الموسعة حول كتاب مورغان (المجتمع القديم). و"في اعتراضاتها على (أصل العائلة) تردد براون أصداء اعتراضات دوناييفسكيا، وخصوصا، أن نص انجلز يختلف عن ملاحظات ماركس، وان ماركس اظهر أن عناصر الاضطهاد عموما، واضطهاد النساء خصوصا، نشأت من داخل الشيوعية البدائية، وأن ماركس لم يستخدم، أبدا، العبارة (التي استخدمها انجلز) وهي: "الهزيمة التاريخية العالمية لجنس النساء". كما تعتقد براون، أيضا، أن لديه رأيا مثاليا حول المجتمع ما قبل الطبقي".⁽¹⁵⁾

وتوضح ماكغريغور أن "ما كان انجلز مهتما باظهاره هو أن مقاربتة وماركس لفهم التاريخ كانت قابلة للتطبيق على ما قبل التاريخ. وبكلمات أخرى فان: 1. العلاقات بين الكائنات الانسانية يمكن فهمها على نحو أفضل عبر النظر الى الكيفية التي تتعامل بها الكائنات الانسانية مع الطبيعة من أجل العيش، و2. التغييرات في كيفية تفاعل الكائنات الانسانية مع الطبيعة من أجل العيش (قوى الانتاج) تؤدي الى تغييرات في علاقات الانتاج. وعلى هذا الأساس فانه من الممكن أن نتابع المراحل الرئيسية الثلاث في تطور البشرية التي أخذها انجلز من مورغان: الوحشية، والبربرية، والحضارة. وكان انجلز مهتما، أيضا، بتوضيح الطريقة التي لم تكن فيها العائلة مؤسسة سكنوية، وانما كانت خاضعة، باستمرار، للتغيير كما هو حال المجتمع نفسه".⁽¹⁶⁾

وبالإضافة الى ذلك رأى انجلز، كمفكر دياكتيكي، الطريقة التي أمكن فيها للتغيرات الصغيرة في قوى الانتاج أن تؤدي، بمرور الزمن، الى تقويض الشبكات المساواتية في تنظيم القبيلة في المجتمعات الزراعية التي أدت الى ظهور الطبقات.

وتلخص ماكغريغور تقييمها لكتاب (ماركس حول الجندر والعائلة) بالقول إن هيدر براون تبدأ بأفضل النوايا لارساء أساس استخدام عمل ماركس لفهم اضطهاد النساء اليوم، ولكنها تراوغ بين حين وحين. وتضيف أنه "من المحزن أن آراءها بشأن البطريركية، ودور الطبقة العاملة، وانجلز، أعاقتها عن أن تكون متماسكة في تفسيرها لآراء ماركس. إنها تظهر كيف أن الطبيعة الانسانية تشكلت اجتماعيا وتاريخيا، ولكنها لا تربط ذلك بآراء انجلز حول تأثير حياة المصنع على أدوار الجندر ليظهر كيف أن تحليلا ملموسا للمجتمع يمكن أن يفسر تغير سلوك الرجال والنساء. وعلى نحو مماثل، تخفق براون في ربط مسألة الطبيعة الانسانية بالكيفية التي جادل بها ماركس بأن العمال الرجال والنساء يمكن، ويجب، أن يتغيروا عبر الصراع، اذا كان لهم أن يفلحوا في خلق مجتمع مختلف. ومرة أخرى توضح براون أن اعادة انتاج قوة العمل مسألة مركزية في تحليل ماركس لأسلوب الانتاج، ولكنها لا تنظر الى أفكاره لتظهر كيف أنها يمكن أن تشكل أساسا لتحليل العائلة في الوقت الحاضر ودور النساء فيها".⁽¹⁷⁾

إن رفض آراء انجلز حول أصول اضطهاد النساء يترك فراغا كبيرا أمام كل من يعتقد أن الاطاحة الثورية بال رأسمالية يمكن أن تضع الأساس لتحويل وظائف العائلة الى وظائف اجتماعية وانهاء اضطهاد النساء.

وعلى الرغم من ذلك تجادل براون، عن حق، بأن سنوات ماركس الأخيرة (1879 – 1883) كانت واحدة من المراحل الأكثر أهمية من الناحية النظرية

في حياة ماركس، خصوصا في ما يتعلق بالجنس والعائلة. ففي ملاحظاته البحثية، كما في رسائله وكتابه المنشورة، راح يتحدث، بوضوح، عن نموذج أقل جبرية من التطور الاجتماعي، حيث المجتمعات الأقل تطورا يمكن أن تكون أولى المجتمعات للقيام بالثورات، طالما أنها تتبع الثورات في الدول الأكثر تقدما. وكان الأكثر أهمية هو أن ماركس دمج في نظريته موضوعات تاريخية جديدة. فليست الطبقة العاملة هي وحدها القادرة على الثورة، بل إن الفئات الأخرى، وخصوصا النساء، أصبحن قوى هامة في التغيير في إطار نظرية ماركس. وهذه الملاحظات تقدم مؤشرات لا يرقى إليها الشك حول كيفية نظر ماركس الى النساء كفاعلات في العملية التاريخية.

وفي سياق اعادة تقييم ماركس بشأن الجنس والعائلة تجادل مارثا غيمينيز في كتابها، على نحو مقنع، بأن النسويات والسوسيولوجيين اتخذوا واحدا من ثلاثة مسارات في ما يتعلق بماركس: تجاهله بشكل صريح، أو اخضاعه لما تسميه "النقد الطقوسي"، أو التعامل معه كشيء بحاجة "الى تصليح". وترفض غيمينيز هذه الاستراتيجيات الثلاث، بينما تظهر، في الوقت نفسه، آثارها على الخطاب النسوي. إن نسوية سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين الاشتراكية والماركسية، بما فيها نسوية غيمينيز، قد جرى، ببساطة، تجاهلها من جانب الكثير من نسويات الموجة الثالثة. وتوضح غيمينيز كيف أن هذه الاستراتيجيات تظهر حتى وإن كانت ترفضها.

وترى الباحثة الأميركية أمي ويندلنغ، في عرضها لكتاب غيمينيز، أن "اللاحاح على تجاهل ماركس أو التشهير به يظهر لأن الرأسمالية تخفي نفسها، والجهود التي تبذل لاستدعائها غالبا ما تغرق في الضجيج. وكلما كان الجهد أقوى كان الضجيج أعلى. كما أن غيمينيز تعيد تحريك نقد أيديولوجيا ماركس بجدارة مميزة. وبالنسبة لغيمينيز تتبع "التقاطعية" طريق نقد

الأيديولوجيا هذا، وينبغي أن تقرأ المقالة عن التقاطعية سوية مع مقالتين أخريين: "الماركسية والطبقة والجنس والعرق، إعادة التفكير في الثلاثية"، و"تأنيث الفقر: الخرافة والواقع". وتفتقر التقاطعية، حسب غيمينيز، إلى النظرية فضلا عن القوة التوضيحية ... وشأن نظريات الطبقة والجنس والعرق التي سبقتها فإنها قد تعتمد على التجربة كمقولة غير مدروسة".⁽¹⁸⁾ وبالنسبة لغيمينيز فإن النظرية التي يجب أن ترتبط بها التقاطعية لكي تذلل مشكلاتها هي الماركسية، ذلك أن "الماركسية ضرورية نظريا وسياسيا إذا ما أريد لدراسة الطبقة والجنس والعرق أن تنجز ما هو أكثر من التوثيق اللانهائي للاختلافات في بروزها النسبي، والتأثيرات المشتركة في السياقات والتجارب المحددة تماما".⁽¹⁹⁾

ولكن هذا سيستدعي الخروج من تحت ما تسميه غيمينيز "ماركس القش"، وهو ما هيمن على صورة الشخصية. فماركس ليس جبريا اقتصاديا، وهو ليس اختزاليا للطبقة، ذلك أنه، ببساطة، ليس هناك ما يختزل في مفهومه الغني والمعقد للطبقة. وأخيرا فإن ماركس انتبه إلى المجتمعات غير الغربية، على الضد من مزاعم بعض النسويات اللواتي ينفين هذه الحقيقة.

وتقول ويندلنغ إن "ماركس هو، ببساطة، شخصية يصعب غورها بسبب الثبات الأيديولوجي الذي توضحه غيمينيز على نحو دقيق، وكذلك بسبب التاريخ السياسي، بما في ذلك تاريخ التحرير "الغريب" لمؤلفاته الغزيرة. ومن حسن الحظ فإن فيضا من الدراسات الجديدة بشأن ماركس تدعم الآراء في هذا الاتجاه. وبوسعي أن أحيل القاريء إلى بحث كيفن أندرسون الهام في اهتمام ماركس بالمجتمعات غير الغربية*، وإلى الباحث الألماني مايكل هاينريتش**، ويمكن بالطبع ذكر آخرين".⁽²⁰⁾

وتبحث مارثا غيمينيز في صلة منهجية ماركس بتعميق فهم الأساس

البنويوي للامساواة بين النساء والرجال في ظل الرأسمالية. وتجادل بأن منهجية ماركس تؤدي الى صياغة مفاهيم اضطهاد النساء باعتبارها النتيجة المرئية (مثلا في سوق العمل، والتراتبية الاجتماعية - الاقتصادية، والتقسيم العائلي للعمل... الخ) للعلاقات بين الرجال والنساء، والتي هي، في المقابل، نتيجة للطرق التي يحدد فيها التراكم الرأسمالي تنظيم اعادة الانتاج بين من لا ملكية لهم، جاعلا منها مشروطة بقدرة النساء على بيع عملهن.

وتتساءل غيمينيز: "هل صياغة المفاهيم هذه تهمنا " أليست شكلا من أشكال "النزعة الاقتصادية؟" لتجيب: "لا أعتقد ذلك". وتضيف أن "الجدل بأن النساء والرجال غير متساوين لأن تبعية إعادة الانتاج للتراكم الرأسمالي تجعل من تلك اللامساواة لا مفر منها، يعني وضع اضطهاد النساء في المجتمعات الرأسمالية على أساس العمليات والسمات الجوهرية لأسلوب الانتاج الرأسمالي نفسه".⁽²¹⁾

ومن الناحية النظرية فان التركيز على العلاقات الأساسية بين الرجال والنساء يؤدي الى التفكير بأن الرجال والنساء ضدان في اطار أكثر تعقيدا وديالكتيكية، تتسم أيديولوجيات التمييز الجنسي والخطاب والمعتقدات والمواقف وممارسات الأفراد، الرجال والنساء، وفقا له، بشروط بنوية للظهور والفعالية لا تختزل الى نوايا الأفراد وصفاتهم الشخصية، ذلك أن العلاقات، كموضوع للدراسة، يمكن ادراكها فقط عبر تأثيراتها حسب غيمينيز. فنحن لا نرى العلاقات الطبقيّة، لكننا نرى ونجرب تأثيراتها عندما يترك خفض العمالة آلافا من العاطلين مثلا، أو عندما تتدنى الأجور الفعلية للعمال على الرغم من النمو في انتاجية العمل والأرباح. وبطريقة مماثلة نحن لا نرى العلاقات بين الرجال والنساء ممن لا ملكية لهم اعتمادا على وصولهم غير المتكافيء لشروط اعادة الانتاج ووسائل التبادل، ولكننا نرى

تأثيراتها في افتقار النساء النسبي للسلطة في العمل وفي البيت. وقد يجري الجدل بأن الصياغة المفاهيمية لهذه العلاقات الأساسية غير مجدية وأنه يكفي توثيق الفروق في الأجر والراتب، والفوارق في التنشئة الاجتماعية، والآيديولوجيات، والبنى الاجتماعية للجنس التي تقلل من شأن النساء، وتعصب الرجال، والممارسات التمييزية... الخ. وترى غيمينيز أن "البديل لتفسيرات اضطهاد النساء القائم على ظروف وجودهن المادي المحدد تاريخيا (العمليات الرأسمالية التي تضع الرجال والنساء الذين لا ملكية لهم في علاقات غير متكافئة مع الشروط الضرورية للانتاج واعداد الانتاج) هي نظريات لاتاريخية معتمدة على المتطلبات المجتمعية أو الصفات الفردية (البيولوجيا، السايكولوجيا، التطور السايكو - جنسي... الخ)، التي هي، من ناحية منطوق البحث لدى ماركس، وفي أحسن الأحوال، وصفية ومنحازة، وبالتالي فهي تعبيرات مضللة عن الظواهر المرئية التي نسميها اضطهاد النساء".⁽²²⁾

وبينما تختلف طبيعة التقسيمات بين النساء في مستوى التشكيلات الاجتماعية، فان التقسيمات الطبقيّة شائعة في جميع التشكيلات الاجتماعية الرأسمالية، وكل نساء المجموعات الاجتماعية (من السكان المهاجرين والأعراق والاثنيات... الخ) هن، أنفسهن، منقسمات في الطبقة. وفي هذا السياق تقول غيمينيز إنه "بدون فهم أهمية الوضع الطبقي... لا يمكن فهم الحركات النسائية عبر الفضاء الاجتماعي، والتعليم، والعوائلن وأسواق العمل، وبشكل خاص في انتاج ذاتيتهن".⁽²³⁾

إن الكفاح السياسي من أجل حقوق النساء، على الرغم من أهميته في تحقيق تحسينات كبيرة في فرص عمل ونوعية حياة الكثير من النساء، لا يمكنه أن يغير، جوهريا، وضع جميع النساء. فنجاح النساء في كفاحهن

من أجل الحقوق الاقتصادية والسياسية والمدنية لا يغير الظروف المادية التي خلقت المشكلات وحفزت هذا الكفاح. وإن الغاء حواجز الجندر أمام التعليم والعمل والمشاركة السياسية... الخ هو ناحية ضرورية وأساسية في الكفاح ضد اضطهاد النساء، ولكن التحرير السياسي وتحقيق الحقوق المدنية والسياسية هي انجازات محدودة، كما يشير ماركس، ذلك أنه على الرغم من أن الدولة قد تلغي التمييزات التي تفعل فعل العوائق أمام المشاركة السياسية الكاملة لجميع المواطنين، لكنها لا تلغي العلاقات الاجتماعية التي تشكل أساس تلك التمييزات.

إن الاعتراف بأهمية ماركس لقضية النساء يمكن أن يستتبع ليس فقط تطوير معرفة جديدة تبحث وتوثق العلاقة بين البنى الرأسمالية التي تضطهد النساء، وقضايا تشكيل الجندر، والوعي، والجنسانية، وإعادة الانتاج... الخ، وانما، أيضا، إعادة اكتشاف تراث النظرية النسوية الماركسية والاشتراكية والمادية في سبعينيات القرن الماضي وأوائل ثمانينياته، والاعتراف بهذا التراث، الذي يجري تجاهله من كثير من نسويات الموجة الثالثة. والأكثر أهمية، كما ترى غيمينيز، هو أنه "من المؤمل أن يؤدي هذا الى تعزيز ووضوح رؤية أعظم لنسوية تتجاوز تشظي الأصوات والهويات، وتشغل نفسها بمأزق النساء العاملات. وعند تحدي الفوارق التاريخية والثقافية والسياسية الهامة التي لا يرقى اليها الشك بين النساء، تتجلى الحقيقة الجوهرية من أن الأغلبية الساحقة من النساء في البلدان الرأسمالية هن ممن لا ملكية لهن، ويتعين عليهن العمل من أجل العيش ومواجهة أشكال متشابهة من الاستغلال والاضطهاد، وقيود متشابهة على خياراتهن الحياتية".⁽²⁴⁾

لقد أشار باحثون كثر الى مرونة الماركسية حتى بعد انهيار "الاشتراكية"، ناهيك عن راهنيتها. فقد رأت غيمينيز في مايتعلق بالنسوية، على سبيل

المثال، أنه إذا كانت أعمال ماركس (والتقليد الماركسي ضمنا) قد ابتليت، الى حد كبير، بكل المثالب التي نسبها لها علماء الاجتماع والباحثات النسويات، فان هذا لا بد أن يكون قد طواه النسيان منذ زمن بعيد. إن حيوية ماركس الفكرية تبقى جلية، كما جرت البرهنة عليها في المدى الذي يجعل من الباحثين الذين يرفضونها أمام مهمة الصراع مع تحديات عمله، الى حد كبير، بحيث أن نظرياتهم تتشكل عبر عملية نفيها كما ترى غيمينيز. وأخيرا فان فهم غيمينيز الخاص لماركس، كما تشير ويندلنغ، "غني على نحو جلي. وهو متأثر بنصوص ماركس الأصلية، وكذلك بالمدخلات النظرية للمفكر الماركسي الفرنسي لويس ألتوسير. إن فهم غيمينيز لماركس واضح ليس فقط في اهتمامها بنقد الأيديولوجيا وبالمنهجية، وإنما، أيضا، باهتمامها بالتراكم الرأسمالي، والتناقض الرأسمالي، وقوة العمل".⁽²⁵⁾

هوامش

(1) Marx on Gender and the Family, Heather Brown, Haymarket Books, 2013, P.210

(2) المصدر السابق نفسه، ص 219

(3) Peuchet on Suicide, in Marx on Suicide, ed., by Eric Plaut and Kevin Anderson, North-western Univ. Press, P.51

(4) Marx on Gender and the Family, Heather Brown, Haymarket Books, 2013, P.216

(5) The first International and After, Political Writings, Marx, ed., by David Fernbach, Penguin books, P.376

(6) Marx on Gender and the Family, Heather Brown, Haymarket Books, 2013, P.43

(7) Marx Rediscovered, Sheila McGregor, International Socialism 2, Spring 2015

(8) المصدر السابق نفسه

(9) المصدر السابق نفسه

(10) المصدر السابق نفسه

(11) المصدر السابق نفسه

(12) المصدر السابق نفسه

(13) المصدر السابق نفسه

(14) المصدر السابق نفسه

(15) المصدر السابق نفسه

(16) المصدر السابق نفسه

(17) المصدر السابق نفسه

(18) Review of Martha Gemrniz's book, by: Amy Wendling, Cambridge Univ. Press, 13 Sept., 2022

(19) Marx, Women and Capitalist Social Production, Martha Gimenez, Haymarket Books, 2019, P.83

* Kevin Anderson, Marx at the margins: On nationalism, ethnicity, and non-western societies. Univ. of Chicago Press, 2010

** Michael Heinrich, An introduction to the three volumes of Marx's Capital, Monthly Review Press, 2004

(20) Review of Martha Gemrniz's book, by: Amy Wendling, Cambridge Univ. Press, 13 Sept., 2022

(21) Marx, Women and Capitalist Social Production, Martha Gimenez, Haymarket Books, 2019, P.358

(22) المصدر السابق نفسه، ص 35

(23) المصدر السابق نفسه، ص 360

(24) المصدر السابق نفسه، ص 362

(25) Review of Martha Gemrniz's book, by: Amy Wendling, Cambridge Univ. Press, 13 Sept., 2022

محتويات الكتاب

5	مقدمة.. في منهجية تحليل الاضطهاد
29	الاضطهاد المفهوم والجذور
55	تحليل البطريركية
89	في مفهوم الجندر
117	جدل النظرية والممارسة
145	اختراق إنجلز أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة
171	النساء في ظل العولة الرأسمالية
201	الماركسية والنسوية
227	إعادة تقييم